الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

العنوان

أثر الإصلاحات الجمركية على النمو الاقتصادي في الجزائر

من إعداد الطالبين:

- عوين محمد الأمين
- بومدين أمين

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

أ. فيلالي عبد الرحمن

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ:..../..../.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور	بومدين محمد أمين	الدرجة العلمية: أ.محاضر"أ"	رئيساً
الدكتور	فيلالي عبد الرحمن	الدرجة العلمية: أ.التعليم العالي	مشرفاً
الدكتور	بن سكران بودالي	الدرجة العلمية: أ محاضر"أ"	ممتحناً

السنة الجامعية: 2025-2026

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

قال تعالى: وما توفيقي الا بالله

قبل كل شيء نشكر الله عز وجل الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم وأعطانا القوة والمقدرة ما نحتاجه للوصول الى هذا المستوى وإتمام هذا العمل.

وعرفانا من الجميل اتجاه من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز مذكرتنا هاته، نتقدم بالشكر الجزيل إلــى:

الأستاذ المشرف: **" فيلالي عبد الرحمن "** على كل ما تكرم به علينا من سعة صدره ونصح وإرشاد.

والى جميع أساتذة جامعة الدكتور مولاي الطاهر وبالأخص أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الى كل عمال أسلاك الجمارك على حسن استقبالهم لنا وتعاونهم الفعال.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ..

أما بعد ....أتقدم بهذا العمل المتواضع.

إلى من جعل الله شكرهما من شكره ورضائهم من رضاه

إلى من وضعت الجنة تحت قدميها فكانت سر السعادة ونبع الحنان ومنبع الأمان

إليك أمي الغالية –حفظك الله –

إلى الذي باع راحة شبابه ليشق لي الطريق وأشعل سنين عمره ليضيء لي الطريق.

إليك أبي الغالي – حفظك الله –

إلى زوجتي الكريمة التي كانت سندا لي في مشوار حياتي

إلى أبنائي (أسامة وريان وإلين)

إلى ورود بيتنا إخوتي وأخواتي وأبنائهم الصغار.

إلى كل زملائي في مسيرتي الدراسية.

إلى كل من يثابر في سبيل العلم.

والى كل من لم تحملهم مذكرتي وحملتهم ذاكرتي.

محمد الأمين

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ..

أما بعد ....أتقدم بهذا العمل المتواضع.

إلى من جعل الله شكرهما من شكره ورضائهم من رضاه

إلى من وضعت الجنة تحت قدميها فكانت سر السعادة ونبع الحنان ومنبع الأمان

إليك أمي الغالية –حفظك الله –

إلى الذي باع راحة شبابه ليشق لي الطريق وأشعل سنين عمره ليضيء لي الطريق.

إليك أبي الغالي – رحمه الله –

إلى زوجتي الكريمة التي كانت سندا لي في مشوار حياتي

إلى أبنائي (ليليان ووسيم)

إلى ورود بيتنا إخوتي وأخواتي وأبنائهم الصغار.

إلى كل زملائي في مسيرتي الدراسية.

إلى كل من يثابر في سبيل العلم.

والى كل من لم تحملهم مذكرتي وحملتهم ذاكرتي.

أمين

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الإصلاحات الجمركية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005–2024، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات الجمركية (الإيرادات، التحرير التجاري، الواردات، الاستثمار الأجنبي المباشر) والمؤشرات الاقتصادية الكلية. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي باستخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد واختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك. بينت النتائج وجود أثر إيجابي واضح للإصلاحات الجمركية على الناتج الداخلي الخام وتحسين مناخ الأعمال وزيادة جاذبية الاستثمار الأجنبي، كما ساهمت في تسهيل حركة التجارة الخارجية ورفع تنافسية المنتجات المحلية. رغم ذلك، ما تزال هناك تحديات تتعلق برقمنة الإدارة الجمركية، وضعف البنية التحتية، واستمرار بعض العراقيل البيروقراطية التي تحد من الفعالية الكاملة للإصلاحات. أوصت الدراسة بضرورة مواصلة تحديث النظام الجمركي وتعزيز التحول الرقمي لتحقيق مزيد من التكامل مع السياسات الاقتصادية الكلية وضمان الاستفادة المثلى من الإصلاحات في دعم النمو والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات الجمركية، النمو الاقتصادي في الجزائر، التجارة الخارجية .

Abstract:

This study aims to analyse the impact of customs reforms on economic growth in Algeria during the period 2005–2024, by examining the relationship between customs variables (revenue, trade liberalisation, imports, and foreign direct investment) and macroeconomic indicators. The research employed a descriptive-analytical approach and a statistical approach using multiple linear regression models, as well as tests of stationarity and cointegration. The results showed a clear positive impact of customs reforms on gross domestic product, an improvement in the business climate and an increase in the attractiveness of foreign investment; they also contributed to facilitating foreign trade and enhancing the competitiveness of domestic products. Nevertheless, challenges remain regarding the digitisation of customs administration, weak infrastructure, and the persistence of certain bureaucratic obstacles that limit the full effectiveness of the reforms. The study recommended the need to continue modernising the customs system and promoting digital transformation to achieve greater integration with macroeconomic policies and ensure that reforms are optimally utilised to support growth and sustainable development.

Keywords: customs reforms, economic growth in Algeria, foreign trade.

الفهرس

البسملة----------

كلمة شكر ----------

الإهداء ----------

ملخص: ----------

مقدمـــــة ---------- 1

الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة الجمارك في الجزائر والنمو الاقتصادي

تمهيد ---------- 11

المبحث الأول: أساسيات حول إدارة الجمارك في الجزائر ---------- 12

المطلب الأول: نشأة وتطور إدارة الجمارك في الجزائر ---------- 12

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص إدارة الجمارك في الجزائر ---------- 18

المطلب الثالث: تنظيم إدارة الجمارك في الجزائر ---------- 24

المطلب الرابع: صلاحيات وإدارة الجمارك في الجزائر ---------- 26

المطلب الخامس: وسائل إدارة الجمارك في الجزائر ---------- 32

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادي ---------- 34

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادي ---------- 35

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي وأنواعه ---------- 36

المطلب الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي---------- 39

المطلب الرابع: نظريات النمو الاقتصادي ---------- 42

المطلب الخامس: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادي ---------- 55

المبحث الثالث: الإصلاحات الجمركية في الجزائر---------- 57

المطلب الأول: الإستراتيجيات المتبعة للإصلاح الجمركي الجزائري---------- 57

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر والإتحاد الأوربي ---------- 72

المطلب الثالث: الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والتسهيلات الجمركية ---------- 80

المطلب الرابع: الإصلاحات التقنية والرقابية والتعاون الدولي---------- 81

المطلب الخامس: نموذج عن الاصلاحات الجمركية في مجال استيراد السيارات ---------- 83
خلاصة الفصل ---------- 87

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة ---------- 90
المطلب الأول: إشكالية الدراسة وفرضياتها ---------- 90
المطلب الثاني: منهجية الدراسة وأدوات التحليل ---------- 90
المطلب الثالث: مصادر البيانات وفترة الدراسة ---------- 91
المبحث الثاني: تحليل واقع الإصلاحات الجمركية في الجزائر ---------- 97
المطلب الأول: تطور مؤشرات التجارة والإيرادات الجمركية ---------- 97
المطلب الثاني: الدراسة القياسية لقياس أثر الإصلاحات الجمركية ---------- 99
المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك(Johansen) ---------- 100
المطلب الرابع: تحليل النتائج وتفسيرها ---------- 101
المطلب الخامس: مناقشة الفرضيات ---------- 103
خلاصة الفصل ---------- 104
خاتمة عامة ---------- 106
قائمة المصادر والمراجع ---------- 109

قائمة الجداول

رقم	اسم الجدول	الصفحة
1	المنتجات الصناعية المشمولة باتفاق التفكيك الجمركي والواردة إلى الجزائر من الإتحاد الأوروبي	78
2	التفكيك الجمركي الجديد لـ 267 منتج من القائمة رقم 02	79
3	التفكيك الجمركي الجديد لـ 791 منتج من القائمة رقم 03	79
4	الفئات المستفيدة وشروط الاستيراد	83
5	المواصفات التقنية الإلزامية لاستيراد السيارات	84
6	نظام الرسوم الجمركية حسب نوع وسعة المحرك	85
7	مصادر البيانات وفترة الدراسة	93
8	نتائج الانحدار المتعدد	93
9	وصف متغيرات الدراسة	95
10	تطور الإيرادات الجمركية في الجزائر (مثال توضيحي)	97
11	نتائج اختبار ADF	99
12	اختبار جوهانسن للتكامل المشترك	100
13	نتائج الانحدار الخطي	101

قائمة الأشكال

رقم	اسم الشكل	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك	30

مقدمـــــــة

مقدمـــــة

تُعد السياسة الجمركية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول لتنظيم المبادلات التجارية الخارجية، وحماية الاقتصاد الوطني، وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والانفتاح على الأسواق الدولية. وفي ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبحت الإصلاحات الجمركية ضرورة حتمية لمواكبة التطورات المرتبطة بالتجارة الدولية وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز فعالية الإدارة الجمركية.

ويُعتبر قطاع استيراد السيارات من القطاعات الحيوية التي حظيت باهتمام كبير من قبل السلطات الجزائرية، بالنظر إلى تأثيره المباشر على الميزان التجاري، وحجم احتياطي الصرف، وكذا دوره في تلبية احتياجات السوق الوطنية. وقد شهد هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة جملة من الإصلاحات والتعديلات التشريعية والتنظيمية، مست مختلف الجوانب المتعلقة بإجراءات الاستيراد والرسوم الجمركية والضريبية، وذلك في إطار سعي الدولة إلى ترشيد الواردات، وتشجيع الاستثمار في الصناعة الميكانيكية المحلية، وتحقيق قدر أكبر من الشفافية والفعالية في المعاملات التجارية.

وتأتي هذه الإصلاحات في سياق اقتصادي يتسم بتزايد التحديات المرتبطة بتقلبات أسعار المحروقات وضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني، الأمر الذي دفع السلطات العمومية إلى إعادة النظر في السياسات التجارية والجمركية المطبقة على واردات السيارات. كما تهدف هذه الإجراءات إلى تحقيق التوازن بين حماية الاقتصاد الوطني وضمان تزويد السوق المحلية بالمركبات وفق ضوابط قانونية وتنظيمية واضحة.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم الإصلاحات الجمركية في الجزائر، وتحليل أبعادها الاقتصادية والتجارية، وبيان انعكاساتها على حركة التجارة الخارجية وعلى مختلف المتعاملين الاقتصاديين، مع تقييم مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها في إطار السياسة الاقتصادية للدولة.

مشكلة الدراسة:

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة العديد من الإصلاحات الجمركية والتنظيمية، وذلك في إطار سعيها إلى ترشيد الواردات، وحماية الاقتصاد الوطني، وتحسين فعالية النظام الجمركي. غير أن هذه الإصلاحات أثارت العديد من التساؤلات حول مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها، خاصة فيما يتعلق بتنظيم عمليات الاستيراد، والحد من الاختلالات التي عرفها السوق الوطني، ودعم التوازنات الاقتصادية والتجارية للدولة.

وعليه تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف تساهم الإصلاحات الجمركية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بالإصلاحات الجمركية وما أهم أهدافها؟
- ما هي أبرز الإصلاحات الجمركية في الجزائر؟
- ما هي الآثار الاقتصادية والتجارية المترتبة عن هذه الإصلاحات؟
- ما مدى مساهمة هذه الإصلاحات في تنظيم السوق وترشيد الواردات؟

الفرضيات:

ساهمت الإصلاحات الجمركية في الجزائر بشكل فعّال في تحقيق أهداف السياسة التجارية والاقتصادية للدولة من خلال تعزيز كفاءة التجارة الخارجية، تحسين مناخ الاستثمار، حماية الإنتاج الوطني، وترشيد الواردات.

الفرضيات الفرعية:

- تسهم الإصلاحات الجمركية في تطوير وتحسين كفاءة الإدارة الجمركية .
- تؤدي الإصلاحات الجمركية إلى تعزيز النشاط التجاري والاقتصادي وزيادة الإيرادات الجمركية .

أهمية البحث وأهدافه:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية القطاع الجمركي ودوره في تنظيم التجارة الخارجية، كما تبرز أهمية البحث من خلال تسليطه الضوء على الإصلاحات الجمركية الحديثة وتحليل آثارها الاقتصادية والتجارية.

وتتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على مفهوم الإصلاحات الجمركية وأهميتها الاقتصادية.
- إبراز الإطار القانوني والتنظيمي للاستيراد في الجزائر.
- تقييم آثار هذه الإصلاحات على التجارة الخارجية والاقتصاد الوطني.
- دراسة وتحليل أهم الإصلاحات الجمركية المطبقة على قطاع استيراد السيارات.
- الوقوف على مدى نجاح السياسات الجمركية في تحقيق أهدافها المتعلقة بترشيد الواردات وتنظيم السوق الوطنية.

الإطار الزمني والمكاني للدراسة:

- **الإطار المكاني:** تقتصر الدراسة على الجزائر باعتبارها مجال البحث، مع التركيز على السياسات والإجراءات الجمركية المطبقة على عمليات الاستيراد.
- **الإطار الزمني:** تمتد الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2024، وهي الفترة التي شهدت جملة من التعديلات والإصلاحات الجمركية والتنظيمية المتعلقة بالاستيراد ، مما يسمح بتتبع تطور هذه الإصلاحات وتحليل نتائجها.

هيكل الدراسة:

بغية معالجة إشكالية الدراسة والإجابة عن التساؤلات المطروحة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية مترابطة. حيث يتناول **المبحث الأول** أساسيات إدارة الجمارك في الجزائر، من خلال التطرق إلى نشأتها وتطورها التاريخي، ومفهومها وخصائصها، وكذا تنظيمها الإداري، وصلاحياتها المختلفة، إضافة إلى الوسائل التي تعتمد عليها في أداء مهامها.

أما **المبحث الثاني** فيُخصص لدراسة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال عرض المفاهيم الأساسية المرتبطة بهما، وبيان طرق قياس النمو الاقتصادي وأنواعه، والعوامل المحددة له، وأهم النظريات المفسرة له، مع توضيح العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

في حين يعالج **المبحث الثالث** الإصلاحات الجمركية في الجزائر، من خلال استعراض أهم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والتسهيلات الجمركية، والإصلاحات التقنية والرقابية والتعاون الدولي، بالإضافة إلى الإصلاحات المعلوماتية وبرامج تنمية الموارد البشرية والمادية، مع إبراز دور هذه الإصلاحات في تحسين أداء الإدارة الجمركية وتعزيز مساهمتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية ونموذج عن الاصلاحات التي مست مجال استراد السيارات. وفي الأخير، تُختتم الدراسة بخاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها، إلى جانب مجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها المساهمة في تعزيز فعالية الإصلاحات الجمركية ودعم دورها في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

المنهج والأدوات المعتمدة في الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأكثر ملاءمة لطبيعة الموضوع، حيث يسمح بوصف واقع إدارة الجمارك في الجزائر والإصلاحات التي شهدتها، وتحليل مختلف الجوانب المرتبطة بها، إضافة إلى دراسة علاقتها بالنمو والتنمية الاقتصادية. كما يساهم هذا المنهج في تفسير الظواهر الاقتصادية والإدارية محل الدراسة واستخلاص النتائج المتعلقة بمدى فعالية الإصلاحات الجمركية في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات البحثية، من أبرزها:

- **المراجع العلمية والأكاديمية** من كتب ورسائل جامعية ومقالات علمية متخصصة في مجالات الجمارك والاقتصاد والتنمية.
- **تحليل النصوص القانونية والتنظيمية** المتعلقة بإدارة الجمارك والإصلاحات الجمركية في الجزائر.
- **الوثائق والتقارير الرسمية** الصادرة عن المديرية العامة للجمارك الجزائرية والهيئات والمؤسسات الاقتصادية ذات الصلة.
- **البيانات والإحصائيات الاقتصادية** المتاحة من المصادر الرسمية، والتي تساعد في تحليل أثر الإصلاحات الجمركية على النشاط الاقتصادي.
- **الدراسات السابقة** ذات العلاقة بموضوع البحث، للاستفادة من نتائجها ومقارباتها العلمية في معالجة الموضوع.

وقد تم توظيف هذه الأدوات بصورة متكاملة بما يضمن جمع المعلومات اللازمة وتحليلها بطريقة علمية، بما يسهم في الوصول إلى نتائج موضوعية ودقيقة حول دور الإصلاحات الجمركية في دعم النمو والتنمية الاقتصادية في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيار موضوع "**الإصلاحات الجمركية في الجزائر ودورها في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية** بناءً على مجموعة من الدوافع العلمية والعملية، يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: الأسباب الذاتية

- الاهتمام الشخصي بمواضيع المالية والتجارة الدولية والسياسات الجمركية.

- الرغبة في التعرف على دور الإدارة الجمركية في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- الميل إلى دراسة القضايا الاقتصادية المعاصرة المرتبطة بالإصلاح الإداري والتجاري في الجزائر.

ثانياً: الأسباب الموضوعية

- الأهمية المتزايدة للإصلاحات الجمركية في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر.
- الدور الحيوي الذي تؤديه إدارة الجمارك في تنظيم التجارة الخارجية وحماية الاقتصاد الوطني.
- ارتباط الإصلاحات الجمركية بتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
- الحاجة إلى دراسة وتقييم الإصلاحات الجمركية ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.
- قلة الدراسات التي تناولت بشكل مباشر العلاقة بين الإصلاحات الجمركية والنمو والتنمية الاقتصادية في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

أثناء إنجاز هذه الدراسة واجه الباحث مجموعة من الصعوبات، من أهمها:

- صعوبة الحصول على بعض البيانات والإحصائيات الحديثة والدقيقة المتعلقة بالنشاط الجمركي وآثاره الاقتصادية.

- تشتت المعلومات المتعلقة بالإصلاحات الجمركية بين النصوص القانونية والتنظيمية المختلفة.
- محدودية المراجع والدراسات المتخصصة التي تعالج موضوع الإصلاحات الجمركية وعلاقتها بالنمو والتنمية الاقتصادية في الجزائر.
- تعدد وتواتر التعديلات التشريعية والتنظيمية الخاصة بالإدارة الجمركية، مما يتطلب متابعة مستمرة للمستجدات.
- صعوبة قياس الأثر المباشر للإصلاحات الجمركية على النمو والتنمية الاقتصادية بسبب تداخل العديد من العوامل الاقتصادية الأخرى المؤثرة في هذه العملية.

ورغم هذه الصعوبات، تم الاعتماد على المصادر الرسمية والمراجع العلمية المتاحة، مع الحرص على تحليل المعلومات والبيانات بطريقة موضوعية ومنهجية للوصول إلى نتائج علمية دقيقة قدر الإمكان.

دراسات سابقة

أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وهي:

1- دراسة سلطاني سلمى بعنوان **دور الجمارك في سياسات التجارة الخارجية ضمن الاصلاحات الأخيرة (2003)**، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر–، لقد حاولت الطالبة في دراستها تبيان أهمية المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية والجمارك ضمن الاصلاح الاقتصادي في ظل ظروف التحرر والتحول نحو اقتصاد السوق، إلا أنها لم تتطرق الى تكييف الجمارك حسب تطبيق قواعد السوق من جهة ومن جهة أخرى ما تدعو إليه المنظمة العالمية للتجارة.

2 دراسة محمد بن فايزة بعنوان: **النظام الجمركي في ظل التحولات الاقتصادية – حالة الجزائر – (2001)** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

لقد حاول الباحث في دراسته توضيح واقع للنظام الجمركي ومساهمته في الاقتصاد الوطني من خلال تعرضه المجريات النشاط الجمركي ميدانيا وعمليا خاصة منها المشاكل التي تواجه الإدارة الجمركية وبالتالي ركز الباحث كثيرا على الجانب التطبيقي ولم يتعرض في دراسته للجانب النظري للموضوع.

3- دراسة **شهيات وهيبة**، بعنوان :**النمو الاقتصادي في الجزائر: المحددات والآفاق، دراسة قياسية للفترة 1990-2019-، 2022**، هدفت هذه الدراسة هو تحليل محددات النمو الاقتصادي في **الجزائر** خلال الفترة **1990-2019**، مع التركيز على العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي وأبرز القيود التي تعيق تحقيق نمو مستدام، وذلك عبر دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول المشابهة. تهدف الدراسة أيضًا إلى تحديد دور كل من رأس المال البشري والمادي، والاستثمار، وجودة المؤسسات، والانفتاح التجاري في تفسير الفروق في معدلات النمو الاقتصادي.

4- دراسة **بلحنيش عبد الرحمان**، بعنوان **آثار الإصلاحات الجمركية على التجارة الخارجية للجزائر، 2007-2008**، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل آثار الإصلاحات الجمركية على التجارة الخارجية للجزائر، من خلال دراسة تطور التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الإصلاحات الجمركية التي انطلقت بداية التسعينات، مع التركيز على آثار هذه الإصلاحات في تيسير المبادلات التجارية ودورها في تعزيز الصادرات والواردات. كما تسعى الدراسة لمعرفة مدى تأثير التفكيك التعريفي واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على حركة التبادل التجاري للجزائر.

5- عيوني ليلى، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر(1970-2010) ، تهدف هذه الدراسة إلى توضيح طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، من خلال التمييز بين المفهومين وإبراز تأثير كل منهما على الآخر، ومدى احتياج أحدهما للثاني. كما تسعى إلى دراسة واقع النمو والتنمية في الجزائر عبر مقارنة بعض مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري والتنمية مع بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بهدف استنتاج مدى استفادة الجزائر من هذه التجارب في تحقيق تقدم اقتصادي وتنموي مستدام.

التعقيب على هذه الدراسات:

في ضوء استعراض الدراسات السابقة، يتضح أن الباحثين قد تناولوا موضوع التجارة الخارجية والنظام الجمركي والنمو الاقتصادي في الجزائر من زوايا متعددة ومتكاملة. فقد ركزت سلطاني سلمى وبلحنيش عبد الرحمان على دور الجمارك والإصلاحات الجمركية في دعم سياسات التجارة الخارجية، مع ملاحظة أن بعض الدراسات لم تتعمق في تكييف النظام الجمركي مع متطلبات اقتصاد السوق أو توصيات المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية. أما محمد بن فايزة فقد اعتمد مقاربة تطبيقية ميدانية لتحليل إشكاليات الإدارة الجمركية، مع إغفال للجانب النظري الذي يعد أساسياً لفهم الإطار الفكري للنظام الجمركي. من جانب آخر، اهتمت شهيات وهيبة وعيوني ليلى بتحليل محددات النمو الاقتصادي والتنمية، مع توجيه الاهتمام إلى دور رأس المال البشري والمادي، وجودة المؤسسات، والانفتاح التجاري، بالإضافة إلى إجراء مقارنات دولية تبرز نقاط القوة والضعف في النموذج الجزائري. تعكس هذه الدراسات مجتمعة تنوعاً في المقاربات البحثية، إلا أن هناك حاجة مستمرة للتكامل بين التحليل النظري والتطبيقي، وأهمية مواكبة الإصلاحات مع التحولات العالمية لتحقيق الاستفادة القصوى من التجارب الدولية في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر.

الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة الجمارك في الجزائر والنمو الاقتصادي

الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة الجمارك في الجزائر والنمو الاقتصادي

تمهيد:

إنَّ إدارة الجمارك في الجزائر من أهم الأجهزة الحيوية التي تضطلع بدور استراتيجي في حماية الاقتصاد الوطني وتعزيز موارده، باعتبارها حلقة وصل بين السياسات المالية والتجارية للدولة من جهة، وحركة المبادلات الدولية من جهة أخرى. فهي لا تقتصر على وظيفتها التقليدية في تحصيل الرسوم والحقوق الجمركية، بل تمتد لتشمل مهام رقابية وأمنية واقتصادية تسهم في تنظيم التجارة الخارجية، مكافحة الغش والتهريب، وحماية المنتوج الوطني. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية الإلمام بأساسيات هذه الإدارة، من حيث نشأتها وتطورها، مفهومها وخصائصها، تنظيمها، مهامها، وكذا الوسائل التي تعتمد عليها في أداء وظائفها.

في المقابل، يشكّل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية محورين أساسيين في الدراسات الاقتصادية الحديثة، لما لهما من تأثير مباشر على تحسين مستوى معيشة الأفراد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. فالنمو الاقتصادي يعكس الزيادة الكمية في الإنتاج والدخل، في حين تعبّر التنمية الاقتصادية عن التحولات الهيكلية والنوعية التي تمس مختلف القطاعات. ومن ثم، فإن فهم ماهية هذين المفهومين، وطرق قياس النمو وأنواعه، والعوامل المحددة له، إضافة إلى استعراض أهم النظريات المفسّرة له، يكتسي أهمية بالغة في تحليل السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها.

وعليه، يهدف هذا العرض إلى معالجة موضوع إدارة الجمارك في الجزائر من جهة، وربطه بإشكالية النمو والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، من خلال إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الإدارة في دعم الديناميكية الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المبحث الأول: أساسيات حول إدارة الجمارك في الجزائر

يقتضي تناول هذا المبحث إدارة الجمارك في الجزائر من منظور علمي ومنهجي الوقوف أولاً على الأسس النظرية التي تشكل الإطار العام لفهم هذه الهيئة الحيوية، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية في تنظيم المبادلات التجارية وحماية الاقتصاد الوطني. وعليه، سيتم في هذا المبحث التطرق إلى نشأة وتطور إدارة الجمارك في الجزائر من أجل إبراز السياق التاريخي والمؤسساتي الذي حكم تطورها، ثم الانتقال إلى تحديد مفهومها وخصائصها المميزة التي تعكس طبيعتها القانونية والاقتصادية. كما سيتم تحليل تنظيمها الإداري والهيكلي بما يبرز مختلف مستوياتها واختصاصاتها، قبل الوقوف على أهم المهام المنوطة بها في المجالين الاقتصادي والرقابي. وأخيرًا، سيتم استعراض الوسائل التي تعتمد عليها إدارة الجمارك في أداء وظائفها، سواء كانت قانونية أو مادية أو تقنية، بما يضمن تحقيق الفعالية في تسيير العمليات الجمركية.

المطلب الأول: نشأة وتطور إدارة الجمارك في الجزائر

ليست الجمارك من مبتكرات العصر الحاضر، فهي ظاهرة قديمة ترتبط نشأتها بنشأة المجموعات المنظمة ولقد عرفتها الدول جميعا ولجأت إليها في مختلف العصور ولكنها كانت لغير الغاية وعلى غير الوجه الذي نراها فيه اليوم[1].

أولاً: لمحة تاريخية عن الجمارك في العالم

1. في مصر قديما فرضت عقوبة جمركية لمنع تسرب النبيذ والمنتوجات إلى مصر.
2. وفي اليونان كانت الرسوم الجمركية تفرض على البضائع المستوردة بقصد حماية المنتجات الوطنية.
3. أما الرومانيون فقد استخدموها لمكافحة تسلل العبيد عبر الحدود دون أداء الضريبة المفروضة وقد تستوفي ليس فقط على البضائع الواردة من الخارج بل أيضا عن تلك

[1] شوقي رامز شعبان، "إدارة الجمارك"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1994، ص21.

التي تنقل من مدينة إلى أخرى ومن قرية إلى قرية وقد كانت وطائتها تزداد على أفراد الشعب كلما شعر ذو السلطان، من ملوك وأمراء إن ما تنتجه أراضيهم وممتلكاتهم لا يكفي سد بعض الحاجات مثل الدفاع عن الوطن أو القيام بمشاريع عامة أو زواج أحد الأمراء.

وقد كانت مصلحة الجمارك تقوم بتفتيش البضائع والأشخاص[1]، شأنها اليوم ولم يكن المسافرون يوم ذاك أرحب صدرا منهم اليوم ولا اقل تذمرا من تصرفات رجال الجمارك ذلك أن شيشيرون نفسه قد صب جم غضبه على هؤلاء، يوم وفق أمام قضاء روما وقال في إحدى مرافعاته " أليس من التعسف والظلم أن يفتش رجال الجمارك ليس الأجانب فقط بل قوات الرومان أنفسهم أيضا ".

4. وفي فرنسا بقي التشريع الجمركي غامضا في القرن الأول من انفصالها عن روما على انه من الراجح أن القوانين التي كانت سارية في روما مطبقة في فرنسا حتى القرون الوسطى وقد أصبحت الرسوم الجمركية في عهد الإقطاعيين تطبيق من قبل النبلاء لمصلحتهم الخاصة، فكان كل نبيل يفرض رسوما جمركية على البضائع المستوردة إلى مقاطعته أو المصدرة منها فضلا عن الرسوم التي تفرض على البضائع نفسها حين دخولها إلى الأراضي الفرنسية أو خروجها منها.

وبقى الوضع على ما ذكر من عدم الاستقرار والغموض في التشريع الجمركي حتى زوال نفوذ النبلاء في القرن 17 في عهد كولبير حيث أصبح هذا التشريع يطبق على السواد في جميع أرجاء المملكة الفرنسية وتستوفي الرسوم الجمركية على الحدود الخارجية فقط لا على حدود كل مقاطعة من المقطعات

[1] شوقي رامز شعبان، "إدارة الجمارك" المرجع السابق، ص21-22.

5. وفي الإسلام كان من بين الضرائب المفروضة ما يسمى بالعشور ومن المقرر في الشرع أخذ العشر من بضائع التجار التي يقدمون بها من دار الحرب إلى دار السلام ولا يزيد الأخذ على مرة واحدة من كل تاجر في السنة ولو تكرر قدومه وهذا ما نسميه في الوقت الحاضر بالمكوس أو الضرائب الجمركية وأول ظهورها في الإسلام في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان عندما كتب إليه أبو موسى الأشعري عامله في العراق يستشيره بما يأخذه الأجانب من تجار المسلمين الذين يدخلون بلادهم لبيع بضائعهم فكتب إليه عمر يقول " خد من أهلي الذمة نصف العشر ومن المسلمين ربع العشر بقدر الزكاة المفروضة عليهم " وهكذا انتشرت قاعدة التعشير في الدول الإسلامية واستمرت طيلة بقاء دولتهم.
6. وفي الدولة العثمانية كان التشريع الجمركي مرتبطا ارتباطا وثيقا بالامتيازات الأجنبية التي منحها السلاطين في اغلب الدول الأوروبية ذلك أن الدولة العثمانية بمنحها امتيازات تجارية للدول المذكورة قيدت نفسها بقيود ثقيلة لم تعد تملك معها حرية إصدار القوانين في الأمور الجمركية على الشكل الذي تبتغيه فكان لازما عليها إذا رأت سن قانون جمركي أن تدخل بمفاوضات مع دول أجنبية وان تأخذ موافقتها عليها حتى يصبح القانون الصادر عنها نافذا في حق رعايا تلك الدول ولذلك كان التشريع الجمركي والعثماني قبل الحرب العالمية الأولى تشريعا مشوشا مؤلفا من تعليمات ومراسيم تتخذ بصورة مؤقتة ويطبق على رعايا الدول الأجنبية ما حاز موافقة تلك الدول[1].

وهكذا يتبين مما تقدم انه رافق فرض الضريبة الجمركية منذ نشأتها غاية أميرية محض لسد الأعباء العامة الناتجة عن حفظ الأمن في الداخل والخارج وإقامة القضاء بين المواطنين وغيرها من الأعباء الملقاة على عاتق الدولة. وبقت كذلك لوجه عام حتى أواخر القرن 18، وقد كان للثورة الاجتماعية التي حصلت في فرنسا وللاختراعات الثلاثة الهامة في بريطانيا آلة

[1] شوقي رامز شعبان، "إدارة الجمارك" المرجع السابق، ص22-23-24.

البخارية، والتي الغزل والحياكة، وأثرها الكبير في إعطاء اتجاه جديد للضريبة الجمركية التي بدأت ترتدي طابعا اقتصاديا غايته تشجيع الصناعات الوطنية، وحمايتها من منافسة الصناعات الأجنبية المماثلة، وكان من نتيجة هذا الاتجاه أن لجأت الدول إلى توحيد أراضيها جمركيا لتكون أقوى اقتصاديا وسياسيا فزالت الحواجز الداخلية

وأصبحت البلاد وحدة تخضع لتشريعات جمركية واحد على امتداد أراضيها، بالنسبة للبضائع الأجنبية الداخلة إليها فكانت الوحدة الجمركية الألمانية المعروفة "بالزولفرين" بعد الوحدة الفرنسية التي سبقتها بكثير أثر ثروة 1879 وكان إجراء ذلك أن قوي الصراع الدولي في السياسة الجمركية بين اتجاهين مختلفين.

- **الاتجاه الأول** وهو يرمي إلى حماية الصناعات الوطنية من مزاحمة البضائع الأجنبية المماثلة لها وذلك بفرض الضرائب الجمركية المرتفعة عليها إلى جانب بعض القيود والمحظورات المقتضاة.
- **الاتجاه الثاني:** وهو يرمي إلى حرية التبادل التجاري وتسهيله بين الدول واختصار المسافات بين أقطار العالم المتباعدة.

وقد انحنى أصحاب هذا الاتجاه بملائمته على أصحاب الاتجاه الأول قائلين ما الجدوى من حفر الأنفاق وإقامة الجسور بين الدول طالما انه يوجد على رأس كل نفق أو جسر موظف جمركي يعرقل السير وفي سبيل التقريب بين الاتجاهين المتباينين والمراعاة كل منهما دون الأضرار بالآخر لجأت الدول المختلفة إلى إقامة اتفاقيات فيما بينها اتفاقيات ثنائية واتفاقيات جماعية أو إقليمية ومن أبرز الاتفاقيات المذكورة[1]:

[1] شوقي رامز شعبان، "إدارة الجمارك" المرجع السابق، ص24.

* **ميثاق الجامعة العربية:** وهو مؤرخ في 22 مارس 1945 وقد ورد في مادته الثانية إن الهدف منه هو تعاون دول الأعضاء تعاونا وثيقا ا في الشؤون الاقتصادية بما في ذلك التبادل التجاري والنقد والجمارك والشؤون الزراعية والصناعية.
* **مؤتمر التعريفات** "Géneral Agrrement on Tarriffs and Trade" (GATT) وقد عقد في جنيف سنة 1947 وكان من جملة أهدافه تطبيق قاعدة الدول الأكثر رعاية من قبل الدول التي اشتركت في المؤتمر وتخفيض الضرائب الجمركية عن بعض الأصناف التي تنتجها هذه الدول مع التعهد بعدم رفع هذه الضرائب[1].
* **السوق الأوروبية المشتركة بين دول الغرب:** وهي ترمي إلى انطواء جميع هذه الدول ضمن حدود خارجية مشتركة من الناحية الجمركية مع إزالة جميع الحواجز الجمركية بينها، وقد تم إنشاء هذه السوق على مراحل متعددة خلال السنوات الأخيرة.

ثانياً: لمحة تاريخية على الجمارك الجزائرية

مرت إدارة الجمارك بتطورات وتحولات عدة سوف نتطرق إلى مراحلها:

المرحلة الأولى الجمارك إبان الاستعمار: تميز نظام الجمارك بارتباطه بنظام الاستعمار ففيما يخص التنظيمات الجمركية أصدرت السلطات الفرنسية القرارات التالية:

- أول قرار عمل على إنشاء مدير عام للجمارك كان في تاريخ 08/09 1830 ساعده مفتش مترجم مقابض.
- أول مهمة لرجل الجمارك جسدت في قرار 1830/09/17 حيث تم إلغاء حقوق الدخول لمدينة الجزائر وأنشأت فعليا قطاعا جمركيا صغيرا في الجزائر إلى غاية إدخال الجزائر النظام القانوني الفرنسي، وشهد قطاع الجمارك في تلك المرحلة:
  - المراقبة المحدودة للتجارة الخارجية.

[1] القات هي اختصار عن اللغة الانجليزية: الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، عقدت سنة 1947 بين عدد من البلدان هدفها التخفيف من قيود التجارة الدولية وتطورت لتصبح اليوم إلى ما يعرف بمنظمة التجارة العالمية مقرها جنيف في سويسرا.

- مراقبة الصرف بالإضافة إلى الخدمات المركزية التي كانت منظمة في شكل مكاتب خاصة.
- مراقبة عمليات التصدير والاستيراد[1].
- المرحلة الثانية الجمارك بعد الاستقلال: بعد الاستقلال عملت الجزائر على إنشاء إدارة جمركية جزائرية تعمل طبقا لقوانين ونصوص المشرع الجزائري.
- فيفري 1963 وضع الرسم الخاص ب 03% على كل الصادرات.
- ماي 1963 أول محاولة لمراقبة التجارة الخارجية تتمثل في تحديد كمية البضائع المستوردة لحماية الإنتاج الوطني وتسوية ميزان المدفوعات.
- أكتوبر 1963 تطبيق أول تعريفة جمركية جزائرية، لغرض تدعيم نظام تحديد الحصص وبالنسبة للسلع المستوردة للبضائع تطبق عليها 10% ومن 15% إلى 20% بالنسبة للسلع المستوردة للاستهلاك النهائي.
- فيفري 1968: إصدار تعريفة جمركية جديدة

وتميزت هذه المرحلة بما يلي:

- احتكار الدولة للتجارة الخارجية.
- خلق احتكار جديد مسير من طرف الشركات الوطنية.
- تكفل الدولة بكل ما يخص التصدير والاستيراد وتوزيع المنتوجات.
- زيادة مستوى النشاط الاقتصادي وخاصة بعد إطلاق مخطط التنمية المحلي.
- فالمعطيات الاقتصادية الجديدة أدت إلى ضرورة إعادة النظر في التعريفة الجمركية لتأقلمها مع المتطلبات الجديدة لمراقبة التجارة الخارجية وعليه ظهرت 3 أنظمة للاستيراد[2].

[1] المرسوم التنفيذي رقم 21/65 المؤرخ في 1965/01/16 المتضمن إنشاء المديرية الوطنية للجمارك.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 21/65 المؤرخ في 1965/01/16 المتضمن إنشاء المديرية الوطنية للجمارك.

- نظام تحديد الحصص.
- نظام المنتوجات الحرة قائمتها محددة ومسجلة في البرنامج التام للاستيراد.
- نظام التراخيص الشامل للاستيراد اتجه هذا النظام نحو التعقيم منذ 1973 ويعمل على تنظيم ومراقبة المنتجات المستوردة لتحقيق المرونة في مراقبة التجارة الخارجية وسجل معدل الاستيراد ارتفاعا يقدر ب 25 % في 1969 إلى 31.5 سنة 1977، مما أدى إلى إصدار قانون جديد رقم 78-02 المؤرخ في 1978/02/11[1]. إضافة إلى هذا سجلت هذه المرحلة إصدار قانون 79-07 المؤرخ في 1979/07/21 المتعلق بقانون الجمارك الذي يمثل القاعدة القانونية الأساسية التي تثير النشاط الجمركي[2].

المرحلة الثالثة الجمارك الجزائرية المعاصرة: تميزت هذه المرحلة بالتحرير التدريجي للاقتصاد الوطني حيث تم إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية وادماج مفهوم المؤسسة العمومية الاقتصادية ، فالقانون 88-01 المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية أعاد الاعتبار للدور المركزي الذي تلعبه المؤسسة من حيث خلق الثروات، كما خفضت إدارة الجمارك معدلات الحقوق الجمركية من 19 الى 07 معدلات وعوضت الرسم على القيمة المضافة TVA بدلا من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) فهذه الإجراءات ساعدت على دخول ادارك الجمارك في محيط الاقتصاد الدولي.

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص إدارة الجمارك في الجزائر

يكتسي تحديد مفهوم إدارة الجمارك في الجزائر وبيان مهامها أهمية بالغة في فهم الدور المحوري الذي تضطلع به هذه الهيئة ضمن المنظومة الاقتصادية والمالية للدولة، لاسيما في ظل تزايد انفتاح الاقتصاد الوطني على المبادلات التجارية الدولية. وعليه، سيتم في هذا المطلب التطرق أولاً إلى ضبط مفهوم إدارة الجمارك من خلال إبراز أبعادها القانونية والوظيفية

[1] المرسوم التنفيذي رقم 290/97 المؤرخ في 1997/07/22 والمتضمن تأسيس لجان التنسيق والفرق المختلفة للرقابة بين مصالح الضرائب والجمارك وتنظيمها (وزارة المالية وزارة التجارة).

[2] القانون رقم 07/79 المؤرخ في 1979/07/21 والمتعلق بقانون الجمارك.

باعتبارها جهازًا إداريًا ذا طابع سيادي، ثم الانتقال إلى تحليل مختلف المهام المنوطة بها، سواء تلك المرتبطة بتحصيل الإيرادات الجمركية، أو بحماية الاقتصاد الوطني، أو بمكافحة الغش والتهريب، بما يعكس تعدد وظائفها وتكامل أدوارها في تحقيق التوازن بين متطلبات الخزينة العمومية ومتطلبات الانفتاح الاقتصادي.

أولاً: مفهوم إدارة الجمارك

هي هيئة تطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية والتشريع الجمركي على جميع البضائع التي تعبر الحدود سواء عند دخول الإقليم الجمركي أو عند الخروج منه. وإن المهمة الأساسية للجمارك والمألوفة لإداراتها هي السهر على تطبيق التعريفة لكي يتم حماية الاقتصاد الوطني وهذا باستعمال أنظمة خاصة حتى تتأقلم هذه الحماية مع متطلبات التصدير:

ومن خلال هذه التعريفات يمكن أن نستنتج أن إدارة الجمارك تعد إدارة فعالة ل:

- ضبط الاقتصاد الوطني بصفة عامة والتجارة الخارجية بصفة خاصة.
- التعهد بتنظيم البضائع وكذلك مراقبة تنقلات الأفراد وكذا وسائل النقل.
- أيضا تعمل بكامل مراكزها وأعضائها على تطبيق القوانين.

ويشمل هذا التطبيق النطاق الجمركي التالي[1]:

- منطقة بحرية تتكون من المياه الإقليمية والمنطقة المتاخمة كما هي محددة في التشريع المعمول به[2].

[1] المادة 28 من القانون رقم 10/98 والمؤرخ في 08/22 والمتضمن قانون الجمارك.
[2] قرار 21 سبتمبر 62 المتضمن إنشاء مصلحة الجمارك.

منطقة برية تمتد على الحدود البحرية من الساحل إلى خط مرسوم على بعد 30 كلم منه ويمكن تمديد هذه المسافة على 60 كلم تسهيلا لقمع الغش وفي ولاية تندوف، أدرار، تمنراست يمكن تمديدها إلى 400 كلم كما يحدد رسم النطاق الجمركي بقرار من الوزير المكلف بالمالية[1].

ثانياً: خصائص الرقابة الجمركية اللاحقة

من خلال التعريفات السابقة سواء الفقهية أو التشريعية، وبالرجوع إلى مختلف الأحكام التشريعية المتعلقة بالرقابة اللاحقة يمكن الوقوف على مجموعة من الخصائص أهمها:

1- الشمولية

تعد خاصية الشمولية من أبرز خصائص الرقابة الجمركية اللاحقة إذ أن هذا الاجراء يشمل جميع الدفاتر والسجلات والأنظمة المحاسبية والمعطيات التجارية بل وكل وثائق ثبوتية أخرى التي يحوزها الأشخاص سواء الطبيعية أو المعنوية والتي لها علاقة بالعملية الاستيرادية وذلك بهدف التأكد من صحة كافة المعلومات المقدمة من طرف المتعامل الاقتصادي. إذ يرجع سبب هذا التوسع في الوثائق إلى كون أن كل مؤشر غش يقود ضباط الرقابة إلى وثائق معنية.

2- البرمجة المسبقة

إن الرقابة الجمركية اللاحقة مبرمجة وليست عشوائية إذ تتم وفق برنامج سنوي مبني على مجموعة من الأسس والمعايير حددتها المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 18-188، حيث اعتبرت المادة 13 في فقرتها الأخيرة من ذات المرسوم البرمجة إجراء وجوبي. إذ ألزمت المصلحة المختصة بإجراء برنامج موافق عليه وذلك قبل الواحد والثلاثين (31) ديسمبر من السنة التي تسبق العام المعني بالرقابة كأصل عام. كما أن الخاصية البرمجة دور مهم في الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والفنية من خلال استهداف المتعاملين الاقتصاديين الأكثر تشكيلا للخطورة، هذا الاستهداف يجعل من الرقابة اللاحقة رقابة ذكية تجنب إدارة

[1] المادة 29 من القانون رقم 10/98 والمؤرخ في 08/22 والمتضمن قانون الجمارك. الجمارك في كلمات، مديرية العلاقات العامة والإعلام، المديرية العامة للجمارك، 2012، ص04.

الجمارك استغراق وقت معتبر لرقابة كل بضائع ووثائق المتعاملين الاقتصادين على نحو يعرقل الحركة الاقتصادية، الأمر الذي يجعل من هذه الرقابة إجراء توفيقي.

3- إجراء توفيقي

حاولت التشريعات الجمركية العالمية من خلال الرقابة الجمركية اللاحقة التوفيق بين التسهيلات الجمركية ومرافقة المتعامل الاقتصادي التي يتطلبها تطوير الأداء الجمركي من جهة، وبين الحد من الجريمة الجمركية من خلال الكشف عن مختلف جرائم الجمركية لاسيما تلك الجرائم المرتبطة بالتجارة الدولية من جهة أخرى، إضافة إلى الوقاية من هذه الجرائم من خلال تشجيع المتعامل الاقتصادي على التقيد بالقوانين حتى لا يتم برمجته في مخطط الرقابة.

4- إجراء مبني على آلية الاشعار

يشترط للقيام بالرقابة الجمركية اللاحقة إشعار المتعامل الاقتصادي بموجب رسالة موصى عليها مع الاشعار بالاستلام أو عن طريق أي وسيلة إلكترونية للشخص أو المؤسسة المقرر رقابتها، إذ جعل الاشعار بمثابة قرينة على علم المعني بإجراء الرقابة اللاحقة مسبقا وذلك من أجل إعطائه فرصة لتحضير مختلف الدفاتر والسجلات والمعطيات التجارية...

ثالثاً: الأساس التشريعي للرقابة الجمركية اللاحقة

تحد الرقابة الجمركية أساسها القانوني في التشريعات الدولية بحكم العلاقة الوطيدة لهذا الاجراء بترقية التجارة الدولية وتحريرها من القيود، كما تجد أساسا تشريعيا في التشريعات المحلية وعلى وجه الخصوص في التشريع الجمركي الجزائري بحكم أنها وسيلة لتطوير الأداء الجمركي المحلي، لذلك كان تم تقسيم هذه الجزئية إلى عنصرين الأول متعلق بالأساس التشريعي الدولي للرقابة الجمركية اللاحقة والثاني بالأساس التشريعي المحلي.

أولا: الأساس التشريعي الدولي للرقابة الجمركية اللاحقة

تجد الرقابة الجمركية اللاحقة أساسا تشريعيا دوليا في كل من اتفاقية كيوتو، واتفاقية تيسير التجارة الدولية.

أ) اتفاقية كيوتو المعدلة:

لقد تضمنت الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية المعروفة باسم اتفاقية كيوتو المعدلة المجموعة من البنود تنص على الرقابة الجمركية اللاحقة وذلك تحت مسمى التدقيق في الفصل السادس من الملحق العام في المادة – إذ نصت على نحو أمر أن تشتمل أنظمة الرقابة الجمركية إجراءات رقابية تستند على التدقيق، وفي ذات الملحق تم تعريف الرقابة المستندة إلى التدقيق على نحو يفيد معنى الرقابة الجمركية اللاحقة.

ب) اتفاقية تيسير التجارة الدولية

لقد نصت اتفاقية تيسير التجارة الدولية على إمكانية إجراء الرقابة اللاحقة وذلك بغرض تسريع الافراج عن البضائع. كما أكدت على أن الهدف من الرقابة اللاحقة هو ضمان احترام القوانين والتنظيمات ذات الصلة.

ثانيا: الأساس التشريعي المحلي للرقابة الجمركية اللاحقة

تحد الرقابة الجمركية اللاحقة أساسا تشريعيا محليا في كل من قانون الجمارك الجزائري إضافة إلى بعض التشريعات الفرعية.

أ. القانون الجمركي الجزائري

تعتبر المادة 92 مكرر 1 من قانون الجمارك مهد الرقابة الجمركية اللاحقة في التقنين الجمركي، إذ أجازت الإدارة الجمارك أن تقوم بعد منح رفع اليد عن البضائع القيام برقابة لاحقة وفق مجموعة من الإجراءات والضوابط تم تحديدها بموجب مرسوم تنفيذي لاحق.

ب. التشريعات الفرعية المرتبطة بالرقابة اللاحقة

إضافة إلى ما ورد في قانون الجمارك، صدر المرسوم التنفيذي رقم 18-188 وفقا لما نصت عليه الفقرة الخامسة من المادة 92 مكرر 1 من قانون الجمارك، وذلك في ضل وجود بعض المراسيم و القرارات المتعلقة بالهيكل التنظيمي الإداري الجمركي و التي نصت على بعض المهام المرتبطة بالرقابة اللاحقة، وهو ما يمكن التطرق إليه على النحو التالي:

يعتبر المرسوم التنفيذي رقم 18-188 المحدد لكيفيات ممارسة الرقابة المؤجلة والرقابة اللاحقة من طرف إدارة الجمارك أساس تنظيم الرقابة الجمركية اللاحقة حيث أخذت هذه الأخير حيز ثالثة وستون بالمالة (63) من هذا المرسوم إذ تم تنظيم أحكامها في الفصل الثاني انطلاقا من المادة 8 إلى غاية المادة.

المرسوم التنفيذي رقم 17-90 المؤرخ في 23 جمادى الأولى عام 1438 الموافق لـ 20 فبراير سنة 2017 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك وصلاحيتها بموجب المادة السابعة (7) من المرسوم التنفيذي رقم 17-1490[1]، تم إسناد مهام متعددة ترتبط بالرقابة اللاحقة كنوع من أنواع المراقبة الجمركية المديرية التحقيقات الجمركية كمديرية مركزية بالإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك فمن بين أهم المهام المسندة لها مهمة إعداد ميثاق الرقابات الجمركية، والسهر على وضعها حيز التنفيذ. أضافة إلى تحديد نظام الرقابات الجمركية، وتوجيه المصالح غير الممركزة في وضع هذه الأنظمة حيز التنفيذ.

المرسوم التنفيذي رقم 11-421 المؤرخ في 13 محرم عام 1433 الموافق لـ 8 ديسمبر سنة 2011، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للجمارك وسيرها. تعتبر المصالح الجهوية للرقابة البعدية إحدى المصالح الخارجية للمديرية العامة للجمارك، من أجل ذلك فإنه من الضروري الرجوع إلى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 11-421 على اعتبار أنه النص التشريعي الأساسي الذي ينظم المصالح الخارجية للمديرية العامة للجمارك بما فيها المصالح الجهوية للرقابة البعدية، والتي أسند إليها المشرع مجموعة من المهام بموجب المادة 22 من ذات المرسوم التنفيذي من بينها ضمان الرقابة اللاحقة لعمليات استيراد وتصدير البضائع، بما في ذلك العمليات التي استفادت من الامتيازات الجبائية الممنوحة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما إضافة إلى بحث ومعاينة مخالفات التشريع والتنظيم المتعلقة بحقوق المؤلف والملكية الفكرية والتجارية والصناعية وذلك في إطار الرقابة اللاحقة، كما تم تحديد تنظيم

[1] المرسوم التنفيذي رقم 17-90 المؤرخ في 23 جمادى الأولى عام 1438 الموافق لـ 20 فبراير سنة 2017 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك وصلاحيتها بموجب المادة السابعة (7) من المرسوم التنفيذي رقم 17-1490

المصالح الجهوية بموجب المادة 23 من ذات المرسوم والتي تضم قطاعات نشاط يسيرها رؤساء قطاع، وثلاثة أقسام مع تحديد أو ةهم المهام الملقاة على عاتقها دون تفصيل وأحالت ذات المادة في فقرتها الثانية إلى قرار وزاري مشترك لاحق لتحديد عدد المصالح الجهوية وعدد قطاعات النشاط، حيث صدر هذا الأخير بعد مرور حوالي ثمانية (8) أشهر من تاريخ المرسوم التنفيذي رقم 11-421 ليحدد عدد المصالح الجهوية للرقابة اللاحقة بخمسة عشر مصلحة، وعدد قطاعات النشاط باثنين وخمسين قطاعا.

القرار المؤرخ في 20 رجب عام 1434 الموافق لـ 30 مايو سنة 2013، يحدد الموقع والاختصاص الإقليمي وسير المصالح الجهوية وقطاعات النشاط للرقابة اللاحقة التابعة للمديرية العامة للجمارك.

المطلب الثالث: تنظيم إدارة الجمارك في الجزائر

يهدف نص قانون الجمارك إلى عصرنة إدارة الجمارك الجزائرية وتعزيز قدراتها البشرية والتقنية. هذا النص يندرج ضمن إستراتيجية الدولة لعصرنه إدارة الجمارك عن طريق إعادة تنظيم هذه الهيئة وإنشاء قاعدة بيانات جديدة وتعزيز مواردها البشرية من خلال دعم وتعزيز التكوين المتواصل. كما يهدف أيضا إلى ترقية مهام إدارة الجمارك من خلال وضع إطار ممارسة يضمن الشفافية والحياد " مع تأكيد دور المراقبة تجاه المؤسسات الاقتصادية عن طريق وضع آليات دعم ملاءمة إلى جانب تبسيط إجراءات المراقبة[1].

إن هذا القانون يهدف أساسا إلى عصرنة وترقية مهام إدارة الجمارك الجزائرية وضمان تأقلمها مع التغيرات الاقتصادية الحاصلة على المستويين المحلي والدولي. ومن بين المهام المسطرة في إطار هذا القانون هو دعم مكافحة التهريب بمختلف أنواعه ومكافحة الجريمة العابرة للحدود وتبييض الأموال والاستيراد والتصدير غير المشروع للسلع التي تضر بالأمن

[1] كربوش حسينة، إستراتيجية إدارة الجمارك الجزائرية في محاربة ظاهرة الغش في ظل التحولات الإقتصادية العالمية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر03، السنة الجامعية: 2023-2024، ص22.

والنظام العموميين كالمفرقعات وبعض المنتجات الكيماوية. ضف إلى ذلك فإن نص قانون الجمارك[1] يهدف كذلك إلى تعزيز واجب وحق الجمارك في الاطلاع على المعلومات وتكريس إمكانية إبرام اتفاقيات تعاون مع دول أخرى في مجال إدارة الجمارك وكذا دعم الأحكام المتعلقة بأخلاقيات المهنة والالتزام بالسر المهن، كذلك يهدف إلى المساهمة في تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات وإعادة هيكلة آليات المراقبة الجمركية وتفعيلها من خلال إدراج مفهوم الرقابة والفحص الدقيق للبضائع والسندات والسجلات والنظام المحاسبي وتكريس مبدأ حق الطعن في المنازعات الجمركية.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك

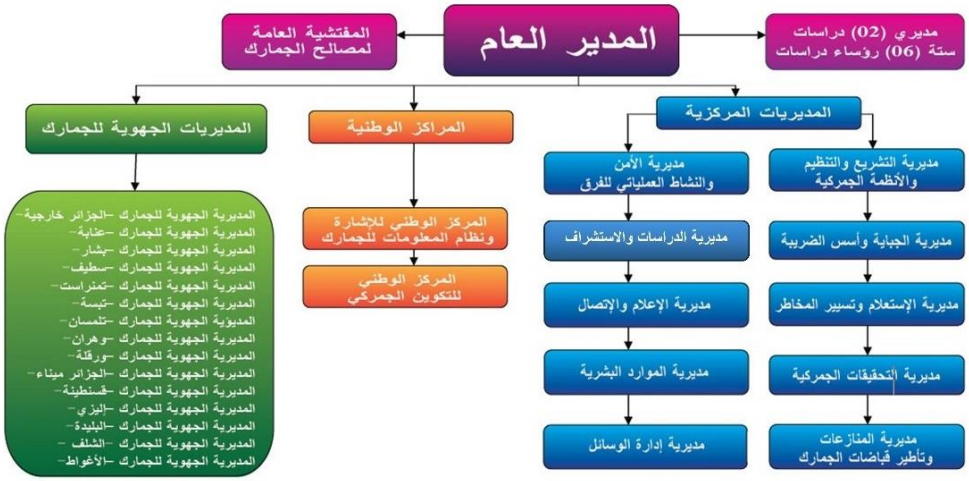

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المديرية

يُعدّ المرسوم التنفيذي رقم 90-17 المؤرخ في 23 جمادى الأولى 1438هـ الموافق لـ20 فبراير 2017 الإطار القانوني المنظِّم للإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك، حيث يحدد بدقة هيكلها التنظيمي ويبيّن مختلف صلاحياتها واختصاصاتها في إطار أداء مهامها الإدارية والرقابية. [2]

[1] كربوش حسينة، مرجع سابق، ص22.

[2] مرسوم تنفيذي رقم 90-17 مؤرخ في 23 جمادى الأولى عام 1438 هجرية الموافق 20 فبراير سنة 2017، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك وصلاحياتها.

ويعكس هذا النص التنظيمي نموذجًا متكاملًا للبناء الإداري في المؤسسات العمومية الجزائرية، قائمًا على مبدأ التدرّج الهرمي والتقسيم الوظيفي الدقيق، بما يضمن فعالية التنسيق وحسن سير المرفق العام. إذ يظهر من خلاله تموضع الأمين العام في قمة الهرم الإداري، باعتباره محور التنسيق والإشراف، تليه مجموعة من المديريات المركزية التي تتفرع بدورها إلى مديريات فرعية متخصصة، كل منها يتولى مهام محددة وفقًا لاختصاصه. كما يُبرز هذا التنظيم الإداري توجّه المشرّع الجزائري نحو تكريس مبادئ الحكامة الإدارية، من خلال توزيع واضح للصلاحيات وتحديد دقيق للمسؤوليات، بما يعزز من فعالية الأداء الإداري ويرسّخ مبدأ الرقابة الداخلية. ويُلاحظ أن الإشارة إلى هذا الهيكل باعتباره تابعًا لجهة قضائية، مثل مجلس قضاء تلمسان أو إحدى المديريات التابعة لوزارة العدل، لا تتطابق مع طبيعته القانونية، إذ يتعلق الأمر في الأصل بتنظيم إداري خاص بقطاع الجمارك، الذي يندرج ضمن السلطة التنفيذية وليس القضائية. ومن ثم، فإن هذا المرسوم يُمثّل تجسيدًا للتنظيم الإداري في مجال الجباية الجمركية والرقابة على المبادلات التجارية، بعيدًا عن الهياكل القضائية. وبذلك، يمكن القول إن هذا النص يُجسد رؤية تنظيمية حديثة تقوم على التخصص، والتنسيق، والتدرج في توزيع السلطات، بما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للإدارة الجمركية في إطار احترام القوانين والتنظيمات السارية.

المطلب الرابع: صلاحيات وإدارة الجمارك في الجزائر

النطاق الجمركي هو جزء من الإقليم الجمركي يتمتع فيه أعوان الجمارك بصلاحيات واسعة واستثنائية وفق ما تنص عليه المادة 28 الفقرة الثانية من قانون الجمارك الجزائري[1] حيث تعود فكرة إنشاء النطاق الجمركي إلى اعتبارات عملية، تهدف للحد من أعمال التهريب التي تتميز بزوالها وعدم الثبات (le caractere fugace)[2]، وعليه فمن العسير اكتشافها في

[1] المادة 28 الفقرة الثانية من قانون الجمارك الجزائري.

[2] J CLAUD.BERR et H TREMEAU : Le droit douanier, Ed Economica Paris, 1988,p144

تلك المدة القصيرة، فضلا عن ذلك فان امتداد الحدود الجمركية ووعرة المسالك والطرق وتشعبها على الحدود البرية بوجه خاص يجعل من فرص الرقابة عليها أمرا عسيرا ويشمل النطاق الجمركي حسب المادة 29 من قانون الجمارك على منطقة بحرية وأخرى برية.

أولاً: المنطقة البرية

تنص المادة 29 من قانون الجمارك الجزائري[1] على تحديد عمق النطاق الجمركي داخل التراب الوطني، حيث كان النص الأصلي يحدد هذا العمق في ثلاثين (30) كيلومترًا من الحدود البرية للبلاد، وهو ما يمثل مساحة مراقبة استراتيجية تتيح للجمارك ممارسة صلاحياتها في مجال الرقابة، التفتيش، والتحصيل، بما يضمن حماية الاقتصاد الوطني ومنع التهريب والتداول غير المشروع للبضائع. وقد جاءت الفقرة الثانية من المادة نفسها لتمنح مرونة تشريعية تسمح للسلطات المختصة بتمديد هذا العمق وفق معطيات خاصة بكل منطقة، بحيث يمكن للوزير المكلف بالمالية، بقرار رسمي، تعديل حدود النطاق الجمركي لتتناسب مع خصوصيات كل ولاية من حيث المساحة، الكثافة السكانية، وطبيعة النشاط الاقتصادي.

وقد كان من أبرز التطبيقات العملية لهذه المرونة التشريعية هو التمديد الذي نص عليه تعديل المادة 29 «ج» بموجب المادة 73 من القانون رقم 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002 المتضمن قانون المالية لسنة 2003[2]، حيث تم تمديد عمق النطاق الجمركي إلى ستين (60) كلم في بعض المناطق، وإلى أربعمائة (400) كلم في الولايات الحدودية النائية مثل تندوف، أدرار، تمنراست، وإليزى. ويعكس هذا التعديل وعي المشرع بخصوصيات المناطق الصحراوية والحدودية، والتي تشكل تحديات كبيرة من حيث الرقابة على البضائع وحركة الأشخاص، لا سيما في ظل التهريب عبر الصحراء وطرق التجارة غير الرسمية. إن هذا التمديد لا يُعد مجرد مسألة إدارية أو شكلية، بل هو أداة استراتيجية مهمة في السياسة الجمركية

[1] المادة 29 من قانون الجمارك الجزائري.

[2] المادة 29 «ج» بموجب المادة 73 من القانون رقم 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002 المتضمن قانون المالية لسنة 2003.

للدولة، لأنه يتيح للسلطات الجمركية العمل بفعالية أكبر في نطاق جغرافي أوسع، مع التركيز على حماية الاقتصاد الوطني[1]، تنظيم التجارة الخارجية، وضمان الالتزام بالقوانين الجمركية. كما يمنح هذا التعديل للمشرع والسلطات المالية القدرة على التكيف مع التطورات الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية، بما يعزز من الرقابة الوقائية ويقلص المخاطر المتعلقة بتهريب البضائع أو التهرب الضريبي[2].

ثانياً: المنطقة البحرية

يمثل النطاق الجمركي إحدى الركائز الأساسية في تنظيم الرقابة على الحدود البحرية والجوية والبرية، ويشمل مجموعة من المناطق القانونية والواقعية التي تحدد صلاحيات إدارة الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني وضمان تطبيق التشريعات الجمركية. ويتألف هذا النطاق من المياه الإقليمية، وهي المياه الواقعة ضمن 12 ميلاً بحرياً من خط الأساس، والمياه الداخلية التي تقع ضمن أراضي الدولة وتشمل الأنهار والموانئ والمرافئ، إضافة إلى المنطقة المتاخمة التي تمتد عادة 12 ميلاً بحرياً إضافياً بعد المياه الإقليمية، بما يجعل النطاق الجمركي يمتد فعلياً على طول 24 ميلاً بحرياً ابتداءً من الشاطئ.

ويرتكز الهدف من إنشاء النطاق الجمركي على مواجهة الخصوصية الجوهرية للجريمة الجمركية، وهي أنها تعتبر من الجرائم الظرفية المؤقتة، التي تزول آثارها بمجرد عبورها للحدود دون أن تترك خلفها أثرًا ماديًا واضحًا يمكن من خلاله إثبات وقوعها أو رصدها بشكل تقليدي. وهذا ما يفسر الحاجة الملحة لتوفير فضاء قانوني يمكن لأعوان الجمارك من خلاله القيام بعمليات المراقبة والملاحقة على امتداد هذا النطاق، مع منحهم صلاحيات واسعة تشمل التفتيش، والمراقبة، وإتخاذ الإجراءات القانونية المباشرة ضد أي نشاط يخل بالقوانين الجمركية، مثل تهريب البضائع أو التقليد أو الغش التجاري[3].

[1] المادة 29 «ج» بموجب المادة 73 من القانون رقم 02-11، مرجع سابق.

[2] نوري محمد وبوسماحة الشيخ، مرجع سابق، ص144-145.

[3] نوري محمد وبوسماحة الشيخ، مرجع سابق، ص146.

وبذلك يصبح النطاق الجمركي بمثابة أداة قانونية إستراتيجية تمكّن إدارة الجمارك من التدخل الفوري عند رصد أية مخالفات قبل أن تتحول إلى أفعال متكاملة تتسبب في أضرار اقتصادية جسيمة، كما يعكس هذا التنظيم توازناً دقيقاً بين سيادة الدولة على حدودها وفعالية مكافحة الجريمة الجمركية التي تتسم بالسرعة والزوال الظرفي، وهو ما يجعل من مراقبة هذا النطاق عملية حيوية لضمان الامتثال للتشريعات الاقتصادية وحماية السوق الوطني من أي تهديدات تمس حقوق الدولة والمستهلكين على حد سواء.

ثالثاً: مهام إدارة الجمارك

من خلال التعريف بإدارة الجمارك وذكر مراحل تطورها تبين إن لها اختصاصات متعددة موكلة لها تقوم بالسهر على تنفيذها وتحقيق الأهداف المسطرة

إن مهمة الجمارك بحكم اختصاصاتها المتعددة تلعب دورا هاما في إطار حماية الاقتصاد الوطني خاصة بعد التطور الذي طرا على مستوى التجارة الخارجية ومهام إدارة الجمارك متمثلة في:

1- المهمة الجبائية

هي مهمة كلاسيكية تساهم بقسط وفير في إرادات الدولة فمن المعلوم أن الإدارة الجمارك طابع جبائي ويظهر ذلك من خلال تصليحات الإدارة الضريبية بتطبيق قانون التعريفة الجمركية[1]، إذ أن إدارة الجمارك مكلفة بتغطية القروض الجبائية أو الشبه جبائية التي تمس البضائع سواء في حالة التصدير أو الاستيراد بالإضافة إلى المهمة الجبائية للجمارك، فان لهذه الأخيرة مراقبة جبائية

[1]JEAN CLAUDE BEER ET HENRI TERMEAU (droit douanier) Edition ECO, paris 1998 p 27.

أ. **تحصيل الإيرادات الجمركية:** من بين أهم مهام إدارة الجمارك هي فرض رسوم وحقوق جمركية وقروض ضريبية من نفس الصنف 5 مما جعلها موردا هاما للمدخول (التجاري) الجبائي المحصل عليه وتزويد الخزينة العمومية.

ب. **تحصيل الإيرادات غير الجمركية:** أيضا فان إدارة الجمارك مكلفة بتحصيل وتغطية بعض الرسوم والمقصود بها هو فرض ضرائب تقتطع منها لاختصاص التام للجمارك وأخرى ترجع إلى إرادات أو هياكل عمومية كانت أو خاصة.

ت. **الرقابة الجبائية:** نضيف إلى المهام الجبائية الرقابة الجبائية وتقدم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لحساب إيرادات أخرى فمن الواجب التذكير بأهمية المهمة الجبائية عند التصدير تتمثل في مراقبة كل البضائع من قبل مصلحة الوثائق المراقبة لها فدليل خروج هذه البضائع من الحدود الجمركية تكون على أساس الوثائق المستندة من طرف إدارة الجمارك[1].

2- المهمة الاقتصادية

نبين هنا المكونات الاقتصادية لهده المهمة وفعاليتها في الميدان وفي النشاطات المختلفة التي تتمثل في سياستين. أما الجباية وذلك لحماية الاقتصاد وأما السياسة الحرة عندما تتطلب الظروف ذلك، ولكن هاتيين السياستين متناقضتين وخاصة وان إدارة الجمارك كانت دوما في خدمة الاقتصاديات، نستطيع القول أن إدارة الجمارك تبحث عن تقنيان جديدة لكن في نفس الوقت تقوم بمهامها التقليدية والمتمثلة أساسا في[2]:

- ضمان دراسة الحدود ونشاط الموانئ والمطارات في الميدان الجمركي.
- محاربة تهريب المنتوجات الضرورية والبضائع.
- ضمان تطبيق التشريعات المرتبطة بالتجارة الخارجية عند الاستيراد والتصدير.

[1] مجلة الجمارك لمعرفتنا أحسن صادرة عن المديرية العامة للجمارك طبعة سنة 2011، ص04.

[2] السياسة الجمركية في اقتصاد السوق من إعداد المجلة المحلية وهران 1995-1996.

- إعداد وتحليل إحصائيات التجارة الخارجية للمتعاملين الاقتصاديين.
- مراقبة التجارة والمبادلات الخارجية.
- حماية المنشآت الناشئة من المنافسة.
- جعل نظام الواردات ضروري وذلك بتحديد الواردات الفائض.

ولا يقتصر الدور الاقتصادي لإدارة الجمارك على دور الدفاع باستعمال مختلف عناصر الحماية حيث هناك أهداف جديدة تتمثل في[1]:

- تنشيط التدخل الجمركي في ظل المبادلات بطريقة تجعلها عادلة.
- المساهمة في تطور النشاط الاقتصادي والتجاري أو النقل من خلال وضع الأنظمة الاقتصادية.
- تهيئة القرارات الملائمة.
- تحمي المعلومات عن طريق القروض التسديدات والأنظمة المالية المرتبطة بالمبادلات الخارجية للبضائع[2].

مهام أخرى إلى جانب المهمة الاقتصادية والضريبية للجمارك تقوم هذه الأخيرة بمهام أخرى منها ما يلي:

- السهر على التنظيم الخاص للعلاقات المالية مع الخارج وتطبيقها.
- دراسة الحركة العادية لرؤوس الأموال.
- المراقبة الشديدة لتهريب الأسلحة والمخدرات، ذلك راجع للأشخاص المخالفين للقانون.
- حماية الحيوانات والغابات والتي هي موضوع حماية محلية ودولية.
- الحفاظ على التراث الفني والثقافي.

[1] محمد رحماني، الرقابة الجمركية على الامتيازات الجبائية، مذكرة التخرج، تخصص إدارة الجمارك، المدرسة الوطنية للإدارة مديرية التدريبات الميدانية، 2003-2004، ص134.

[2] محمد خليفي، تهريب البضائع والتدابير الجمركية، ديوان المطبوعات الجامعية 1997، ص143.

- حماية النشاطات البحرية والموانئ حسب المجال الجمركي

وعليه فان إدارة الجمارك تسعى إلى بلوغ الأهداف التالية:

- وضع نظام تشريعي قانوني يشرح للمتعاملين كيفية العمل.
- مراقبة تسيير المصالح الجمركية.
- تنظيم حركة السلع ورؤوس الأموال من الحدود الجمركية.
- مكافحة الغش والتهريب[1].

المطلب الخامس: وسائل إدارة الجمارك في الجزائر

تعتمد إدارة الجمارك على جملة من الوسائل والآليات المتكاملة التي تمكّنها من تحقيق الأهداف المسطرة بكفاءة وفعالية، كما تسهم في ضمان السير الديناميكي والمنتظم لمختلف مصالحها. وتندرج هذه الوسائل ضمن إطار تنظيمي وتقني وبشري يهدف إلى تعزيز الأداء وتحقيق الرقابة الفعالة، ومن أبرزها ما يلي:

أولاً: الوسائل القانونية

تعتبر من أهم الوسائل الجمركية لأنها تحدد مهام الجمارك وتتمثل في:

أ. قانون الجمارك: تعتبر أول وسيلة تتبعها وتعتمد عليها إدارة الجمارك إذ انه يحمي موظفي مصلحة الجمارك عند أداء وظيفتهم ، ويعتبر قانون الجمارك مرجع يتضمن التنظيمات والتشريعات المتعلقة بالنشاط الجمركي ويتم تطبيق هذا القانون عبر كامل التراب الوطني ، و يشكل قانون الجمارك النظام القانوني التي تمارس فيه إدارة الجمارك مختلف صلاحياتها و مختلف الإجراءات التي تطبقها الإدارة على المتعاملين الاقتصاديين في مجال التجارة الخارجية،

[1] محمد رحماني، الرقابة الجمركية على الامتيازات الجبائية، المرجع السابق، ص 138-137.

يحدد قانون الجمارك مجال تطبيق القانون، تعريف الإقليم الجمركي، النظم الجمركية الاقتصادية، الحقوق والرسوم الجمركية المنازعات الجمركية...الخ[1].

ب. قانون المالية: هو وثيقة تتضمن النفقات الإجمالية للدولة والمداخيل المختلفة، إضافة إلى الرسوم المباشرة والغير المباشرة خلال السنة لصالح الدولة طبقا للقوانين والنصوص التطبيقية الجاري العمل بها وهذا القانون يصدر مرة في كل بداية السنة وعلى إدارة الجمارك أن تتبع كل ما جاء فيه من متغيرات.

ج. المعاهدة الدولية: هي عبارة عن مجموعة قوانين دولية يجب أن تعرفها (CEE) تكون ثنائية أو متعددة الأطراف مثل الجزائر ومجلس التعاون الجمركي CCD[2]. تكون المعاهدات الدولية في قمة التشريع إذ يوجد اتفاقيات تجارية تخص تبادل السلع بين بلدين واتفاقيات تعريفية تجارية، بالإضافة إلى التبادل بين الطرفين هناك إعفاء فيما يخص الجباية الجمركية سواء إعفاء كلي أو جزئي.

د. قوانين أخرى: مثل قانون استثمار، قانون النقد والقرض المنافسة قانون حماية المستهلك وقانون النوعية كل هذه القوانين يأخذها التشريع الجمركي بعين الاعتبار.

هـ. الجرائد الرسمية المكملة: يقصد بها كل القوانين التي لم تذكر في أي من المجالات السابقة، يحتوي على قانون ملخص لوزارة الصحة التي تنص على استيراد مكملات صناعية فلا بد على التشريع الجمركي أن يكون محدد ومطبقا في أي نقطة جمركية.

ثانياً: الوسائل البشرية

تتمثل في العنصر البشري من إطارات وأعوان الجمارك، إن تنظيم الإدارات في مصالح الجمارك يختلف حسب المهام، فنجد في الجانب الإداري مختصين في الإعلام الآلي

[1] المواد من 319 إلى 326 من قانون الجمارك رقم 07/79 المؤرخ في 1997/07/21.
[2] محمد رحماني، الرقابة الجمركية على الامتيازات الجبائية، المرجع السابق، ص136.

الإحصائيات المنازعات والمحاسبة ونجد في الجانب التقني فئة أعوان الجمارك المتمثلين في ضباط الفرق ضباط المراقبة، المفتش الرئيسي، مفتش العمداء والمراقبة العام[1].

ثالثاً: الوسائل المالية والمادية

إن الوسائل المالية توفر ميزانية من اجل تحقيق خدمات للمكونين كتخصيص مساحات للفحص والبضائع، وكذا تحديد الأجور. أما الوسائل المادية فهي كل الوسائل التي تستعملها مصالح الجمارك من عتاد وتجهيزات خاصة، ومن ظهور الإعلام الآلي وتطوره سارعت إلى تدعيم مصلحتها بنظام معلومات في جميع مراكزها وحتى فروعها[2].

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادي

يستدعي تناول موضوع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من زاوية تحليلية متكاملة التطرق إلى مختلف الأبعاد النظرية والتطبيقية التي تؤطر هذا المجال الحيوي في العلوم الاقتصادية. وعليه، سيتم في هذا المبحث استهلال الدراسة بتحديد ماهية كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، من خلال إبراز المفاهيم الأساسية والتمييز بينهما، ثم الانتقال إلى دراسة أساليب قياس النمو الاقتصادي وأنواعه المختلفة وفق المؤشرات المعتمدة. كما سيتم التطرق إلى أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، سواء كانت اقتصادية أو مؤسساتية أو تكنولوجية، قبل عرض أبرز نظريات النمو الاقتصادي التي فسرت آلياته ومحدداته عبر مختلف المدارس الفكرية. وأخيرًا، سيتم تحليل العلاقة التكاملية بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، من خلال إبراز أوجه الترابط والتأثير المتبادل بينهما في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

[1] روجية دهيم، مدخل الى الاقتصاد، الطبعة الثانية، دار منشورات عيوات، بيروت، ص180.

[2] عامر سومية، مذكرة لنيل شهادة الماستر التخصص: القانون الاقتصادي، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، السنة الجامعية: 2015-2016، ص13.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادي

يعتبر المفكر الاقتصادي ابن خلدون من بين المفكرين الأوائل الذي تطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي في كتابه المعروف بإسم "مقدمة ابن خلدون سنة 1377، حيث اعتبر أن زيادة الحضارة (السكان) تؤدي إلى زيادة العمالة المتاحة، من جهة أخرى تزداد الرفاهية مع زيادة الأرباح. يتم إنشاء الحرف للحصول على المنتجات الفاخرة وبالتالي، تزداد القيمة المحققة منها، ونتيجة لذلك تعود الأرباح مرة أخرى[1].

اعتبر كل من "P.Samuelson & W. Nordhaus" النمو الاقتصادي على أنه التوسع في الناتج المحلي الإجمالي المحتمل (Potential (GDP) لبلد ما أو الناتج الوطني. بعبارة أخرى، يحدث النمو الاقتصادي عندما تتحول حدود إمكانية الإنتاج في الدولة (PPF) إلى الخارج. كما يحدد معدل نمو الإنتاج للفرد الواحد المعدل الذي ترتفع به مستويات المعيشة في البلاد. تهتم البلدان بالدرجة الأولى بالنمو في نصيب الفرد من الناتج لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع فالنمو F.Perrou أما بالنسبة لـ ،)502(Samuelson & Nordhaus 2009(متوسط الدخل الاقتصادي هو تلك الزيادة في الناتج المحافظ عليها خلال فترة أو عدة فترات. كما اعتبر S.Kuznets أن النمو الاقتصادي الحديث يعكس القدرة الدائمة لتزويد المجتمع بكمية متنامية من السلع والخدمات لكل مواطن[2].

بشكل عام، يوصف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) أو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي (GNP). على الرغم من أن النمو الاقتصادي يقاس في الكثير من الأحيان بمعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، فإنه يتم تعريفه أيضًا من حيث الزيادة في دخل الفرد وتحقيق مستوى معيشي وبالتالي، يشير (Mankiw, 2014, p. 195) (Haller, 2012, p. 66) (Aron, 2000, p. 104) أعلى النمو الاقتصادي أيضًا إلى التحسن في مجموعة متنوعة من مؤشرات التنمية مثل معدلات

[1] ، ص10.

[2] Kuznets, 1972, p. 29

معرفة القراءة والكتابة والعمر المتوقع ومعدلات الفقر البنك الدولي (2012). يستخدم الاقتصاديون مصطلح النمو للتعبير عن الزيادة التي تحدث في الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الأمد الطويل، بينما على المدى القصير، يُعرف النمو بأنه التوسع أو الركود في دورة الأعمال الاقتصادية. ومنه يُعرف النمو الاقتصادي بأنه التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) أو غيرها من مقاييس إجمالي الدخل، ويكون إما إيجابياً أو سلبياً.

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي وأنواعه

يستخدم الاقتصاديون والإحصائيون العديد من الطرق المختلفة لقياس النمو الاقتصادي. الطريقة الأكثر شيوعا وتتبعا هي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)، بالإضافة إلى طريقتين أقل شيوعا تتمثل في كل من الناتج الإجمالي (GO) ومؤشر التقدم الحقيقي (GPI). كلمة "حقيقي " تعني أن الإجمالي قد تم تعديله لإزالة آثار التضخم. فيما يلي سنقوم بعرض هذه الطرق القياسية بالتفصيل من خلال تعريفها وتبيان أهميتها.

أولا: الناتج المحلى الإجمالي GDP

غرف مكتب التحليل الاقتصادي (BEA)[1] الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بأنه قيمة السلع والخدمات المنتجة منقوصا منها قيمة السلع والخدمات المستخدمة في الإنتاج الناتج المحلي الإجمالي يساوي أيضا مجموع كل من نفقات الاستهلاك الشخصي إجمالي الاستثمار المحلي الخاص، صافي الصادرات من السلع والخدمات، نفقات (Karen & Louise,2018) الاستهلاك الحكومي وإجمالي الاستثمار.

[1] Bureau of Economic Analysis (BEA) التابع لوزارة التجارة الأمريكية هو وكالة حكومية أمريكية تأسس سنة 1972 تعطي إحصاءات رسمية الاقتصاد الكلي والصناعة، وأبرزها تقارير عن الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة ووحداتها المختلفة، كما أنها توفر معلومات حول الدخل الشخصي وأرباح الشركات والإتفاق الحكومي في حسابات الدخل القومي والمنتجات (NIPAS) الخاصة بهم.

هناك طرق مختلفة لقياس الناتج المحلي الإجمالي؛ إما بطريقة " الإنفاق" الذي يقاس فيه الناتج المحلي الإجمالي كمجموع الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي وصافي الصادرات، حيث تعتبر هذه الطريقة الأكثر استخداما، أو بطريقة " الدخل" والذي يضيف جميع الدخل المكتسب من خلال الإنتاج، ويشمل جانب الدخل من الحسابات الوطنية أنواع الدخل المختلفة التي تدخل في إجمالي الناتج المحلي. يعرف مقياس الدخل من الناتج المحلي الإجمالي باسم الدخل المحلي الإجمالي (GDI) الطريقة الثالثة هي طريقة "القيمة المضافة" التي تقوم على قياس كل السلع النهائية والخدمات التي أنتجت خلال السنة.

من الناحية النظرية، يجب أن يتساوى الناتج المحلي الإجمالي المقاس بالطرق السابقة، لكن في الواقع لا يتساويان بسبب أخطاء القياس، يقدم مكتب التحليل الاقتصادي (BEA) تباينا إحصائيا" يسجل الفجوة بين السلسلتين. أما فيما يخص قياس نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فهناك ثلاث طرق مختلفة لذلك، تتمثل في النمو الفصلي بمعدل سنوي، الذي يظهر التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فصل إلى آخر ويتضاعف إلى معدل نمو سنوي الذي يعتبر الطريقة الثانية لقياس الناتج حيث يقارن مستوى الناتج المحلي الإجمالي في الربع الواحد بمستوى الناتج المحلي الإجمالي في نفس الربع من العام السابق، يميل هذا الأخير إلى أن يكون أقل تقلبا إلى حد ما من النمو الفصلي بمعدل سنوي، ذلك لأن تأثير أي عوامل خاصة لا يتفاقم، كما أنه يأخذ بعين الاعتبار ما حدث للاقتصاد خلال العام السابق بأكمله، وليس فقط في الأشهر الثلاثة الماضية، أما المقياس الأخير فهو متوسط معدل النمو السنوي الذي يتمثل في متوسط التغيرات في النسبة المئوية السنوية التي تم إحصائها خلال السنة باستخدام متوسط معدل نمو نصيب الفرد من (GDP) الحقيقي خلال كل فترة، والذي يحتسب بالفرق ما بين لوغاريتم نصيب الفرد من GDP الحقيقي في نهاية الفترة ولوغاريتم نصيب الفرد من GDP الحقيقي في بداية الفترة ثم يقسم هذا الفرق على عدد السنوات.

ثانيا: الناتج الإجمالي (GO)

قام مكتب التحليل الاقتصادي (BEA) في نشر مقياس جديد للناتج – متوسط GDP وGDI" – الذي McCulla, Stephanie (GO) باسم الناتج الإجمالي (CEA)[1] يشير إليه مجلس المستشارين الاقتصاديين (Shell & 2015) الذي يعتبره مقياسا أكثر دقة للنمو الاقتصادي الحالي ومؤشرا أفضل للنمو الاقتصادي في المستقبل من الناتج المحلي الإجمالي أو إجمالي الدخل المحلي كل على حدا يعرف الناتج الإجمالي (GO) على أنه متوسط سلسلتين حاليتين السلسلة الرئيسية والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ونظيره الأقل شيوعا إجمالي A Better Measure of Economic Growth: Gross Domestic Output (GDI) الدخل المحلي.

ثالثا: مؤشر التقدم الحقيقي GPI

قامت المنظمة الأمريكية Redefining Progress بالإعلان عن تطوير ما يعرف اليوم بمؤشر التقدم الحقيقي GPI (Genuine Progress Indicator)، مبررة أهمية استخدامه بأن جودة التنمية الاقتصادية لا تقل أهمية عن كمية النشاط الاقتصادي التي نقاس بالناتج المحلي الإجمالي (Redefining Progress, 2008). يتطابق مؤشر GPI مع مؤشر الرفاهية الاقتصادية المستدامة (ISEW)[2] يختلفان فقط بالاسم، حيث يشار إلى الحسابات الأحدث باسم GPI يعتبر GPI مقياس شامل للنمو الاقتصادي المستدام الذي لقي اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة، حيث يأخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل الاجتماعية التي تعطي نظرة دقيقة للتقدم الحقيقي لبلد ما، تتمثل هذه العوامل في كل من الصحة والرفاهية

[1] Concil of Economic Advisen (CEA) هو المجموعة من الاقتصادين يقومون بتقديم النصح الرئيس الولايات المتحدة في الشؤون الاقتصادية، ويعتبر المجلس حزه من المكتب التقيدي رئيس الولايات المتحدة ويرسم السياسة الاقتصادية للبيت الأبيض كما يقدم المجلس التقرير الاقتصادي السنوي الرئيس.

[2] Index of Sustainable Economic Welfare (ISEW) هو مؤشر الاقتصاد الكلي الرئيسي النظام الحسابات الوطنية بهدف إلى استبدال الناتج المحلي الإجمالي. بدلا من محمد جمع كما النفقات كلم موازنة الاتفاق الاستهلاكي بعواما منا توزيع الدخل والتكلفة المرتبطة بالتلوث والتكاليف الأخرى المستدامة.

الكاملة للاقتصاد على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع والبيئة، كما يأخذ GPI في الاعتبار مكونات الناتج المحلي الإجمالي التي تساهم في التقدم الحقيقي، ويحاول قياس رفاهية الأسرة من خلال الإنفاق الاستثماري والحكومي، أي الأموال التي يتم إنفاقها للحفاظ على مستوى الراحة أو الأمان أو الرضا للأسرة. يتم ضبط نفقات الاستهلاك الشخصي باستخدام معامل Gini[1] أو مقياس بديل لتوزيع الدخل. ويستند. هذا إلى نظرية مفادها أن الفقراء يستفيدون أكثر من زيادة معينة في دخلهم مقارنة بالأثرياء، لذلك فإن GPI يرتفع عندما يحصل الفقراء على نسبة أكبر من الدخل الوطني، في حين ينخفض عندما تنخفض حصتها.

المطلب الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

يوجد العديد من العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي، تتمثل في الموارد البشرية الموارد الطبيعية، رأس المال، التطور التكنولوجي والابتكار. توضع في شكل مجمعات، ويتم تركيبها في نسب عقلانية مختلفة، بحيث تضمن مستويات مختلفة من الإنتاج حسب شروط التوازن الديناميكي ودرجات مختلفة من الفعالية الاقتصادية، بالتالي يمكن تلخيص عوامل النمو الاقتصادي فيما يلي:

أولا : رأس المال

عند النظر إلى الموارد الرأسمالية من المهم التمييز بين نوعين السلع الرأسمالية الملموسة مثل الطرق ومحطات الطاقة والمعدات مثل الشاحنات وأجهزة الكمبيوتر، بالإضافة إلى العناصر غير الملموسة مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية وبرامج الكمبيوتر، يشير العديد من الاقتصاديين الأهمية السلع الرأسمالية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال توفير هذه الموارد لغرض الإستثمار بدل الإستهلاك. فعلى سبيل المثال، في القرن التاسع عشر جلبت السكك

[1] معامل Gini نسبة العالم Corrado Gini من المقاييس العامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل الوطني، يمتاز معامل حبيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع تحصر فيت من الصفر والواحد، عندما يساوي القيمة صفر يعني أن توزيع الدخل متساويا الجميع أفراد المجتمع التوزيع الأمثل للدخل، في حين القيمة واحد لهذا المعامل تعني أن توزيع الدخل في أسوأ أحواله، أي أنه كلما كانت قيمة معامل حسين صغيرة كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

الحديدية العابرة للقارات في أمريكا الشمالية التجارة إلى قلب أمريكا التي كانت تعيش في عزلة، وفي القرن العشرين زادت موجات الاستثمار في السيارات والطرق ومحطات الطاقة من الإنتاجية ووفرت البنية التحتية التي خلقت صناعات جديدة بالكامل مثل العديد من القرارات الاقتصادية هناك تكلفة الفرصة البديلة التي ينطوي عليها أي قرار استثماري تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار الرأسمالي هي الاستهلاك الحالي الذي تم التخلي عنه، هذا يجعل من المغري عدم الاستثمار، لكن مستوى الاستثمار ونوعية الاستثمار سيؤثران بشكل مباشر على مستوى النمو الاقتصادي خاصة على المدى الطويل حيث ستعتمد كفاءة القوى العاملة وعوامل الإنتاج الأخرى على كمية ونوعية رأس المال لديها. في البلدان الأقل نمواً يأتي بعض الاستثمار من الخارج في شكل استثمار أجنبي مباشر، حيث كانت هناك انتقادات لبعض الاستثمار في البلدان الأقل نمواً بشأن ما إذا كان ذلك مناسبًا. إذا انتقل الإنتاج من كثيف العمالة إلى كثيف رأس المال فقد تزداد البطالة والفقر، لذلك قد تكون هناك عملية انتقال صعبة لاقتصاد يهدف إلى التطور من خلال الاستثمار غير الموجه نحو احتياجات السكان.

ثانياً: الموارد الطبيعية

العامل الكلاسيكي الثاني للنمو الاقتصادي هو الموارد الطبيعية والمتمثلة في الأراضي الصالحة للزراعة، النقط، الغاز الغابات المياه والرواسب المعدنية تختلف الآراء حول أهمية الموارد الطبيعية في تحقيق التنمية الإقتصادية، حيث يرى البعض أنها تلعب دورا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي مؤيدين أراءهم بأمثلة لبعض الدول ذات الدخل المرتفع مثل كندا والنرويج التي تمت على أساس قاعدة مواردها الوفيرة، مع إنتاج كبير في النفط، الغاز، الزراعة والغابات.

وبالمثل، فإن الولايات المتحدة بمزارعها الخصبة تعتبر من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للحبوب في العالم. والبعض الآخر يرى أن الموارد الطبيعية لا تؤدي دورا حاسما في تحقيق النمو الإقتصادي حيث تمتلك العديد من الدول المتخلفة موارد طبيعية وفيرة إلا أنها لم تستطع

تحقيق التنمية بالمقابل نجد العديد من البلدان المتقدمة على سبيل المثال اليابان، لم يكن لديها موارد طبيعية تقريبا ولكنها ازدهرت بالتركيز على القطاعات التي تعتمد على العمالة ورأس المال أكثر من الموارد الأصلية[1].

ثالثاً: الموارد البشرية

إذا كان البحث عن أسباب النمو الاقتصادي يرجع إلى القدرة على الاستثمار والتجديد. فإن الموارد البشرية تقودنا أيضا نحو البحث عن القدرة على استخدام الوسائل الجديدة والموارد المتوفرة، هنا نجد أنفسنا أمام مشكلتين متمثلتين في أن أحدهما يقاس بسهولة وهنا نقصد كمية العمل التي تبذلها اليد العاملة، والآخر أكثر صعوبة من حيث ضبطها والمتمثل في مهارة العمال، بالإضافة إلى نوعية نمط تنظيمهم وكثافة نشاطهم العملي. ففي كلا الحالتين، تلاحظ أن العناصر الكيفية تشغل مكانة رئيسية في عوامل النمو تؤثر الموارد البشرية على النمو الاقتصادي من خلال كمية العمالة التي تعتبر مهمة في زيادة النمو الاقتصادي، حيث تؤدي الزيادات في عدد السكان إلى زيادة عدد الشباب الذين يدخلون قوة العمل وهذا ما يؤدي إلى الزيادات في المعروض من العمالة، يمكن أن تؤدي الزيادات في عدد السكان أيضا إلى زيادة الطلب في السوق وبالتالي تحفيز الإنتاج، ومع ذلك ، إذا نما السكان بمعدل أسرع من مستوى الناتج المحلي الإجمالي، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سينخفض.

رابعاً: التقدم التكنولوجي والابتكار

يرجع البحث عن أسباب النمو الاقتصادي إلى التقدم التقني الذي بدوره يتبع التقدم العلمي والجهد المبذول لإدراجه وإدماجه في مراحل الإنتاج والتوزيع. كما يرجع التقدم العلمي والتقني بدوره إلى عاملين: أحدهما يمكن فهمه بدقه الاستثمار المادي القابل للقياس بالوحدات النقدية، وآخر صعب للفهم وغير قابل للقياس "القدرة على التجديد العلمي والتقني، فهي تأخذ بعين

[1] Samuelson & Nordhaus, 2009, p. 503

الاعتبار فقط النمو الكمي، وتأثيرات عاملي الإنتاج وطبيعة السلع المنجزة التي تسمح إما بإنتاج أكثر مع نفس كميات المدخلات، أو حل مشاكل الاختناقات التي تحد من الإنتاج، وإما إنتاج سلع جديدة أو من نوعية أحسن فالتقدم التقني بالخصوص عبارة عن حقيقة ذات طابع كيفي، يفرض في الواقع تغير في معاملات الإنتاج، يمكن فصله أو ضمه إلى أحد العاملين العمل أو رأس المال) تساهم التكنولوجيا في النمو الاقتصادي عن طريق ابتكار طرق ووسائل فعالة تستخدم للكشف عن الموارد الطبيعية والإقتصادية التي تسمح بزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته بالإضافة إلى التقليل من التكلفة.

المطلب الرابع: نظريات النمو الاقتصادي

إن الدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته، فقد كان الاقتصاديون التقليديون في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر يكتبون في القوى التي تحدد التقدم للشعوب مع بداية عملية التصنيع في أوروبا، وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي. في هذا القسم سوف نتعرض إلى النظريات والمدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو الاقتصادي ابتداء من الاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك ثم نظرية النمو الكينزية، نظرية النمو النقدية ونظرية النمو الحديثة (الداخلية).

أولاً: نظرية النمو الكلاسيكية

في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر[1]، أثرت التغيرات الاقتصادية على النظريات الاقتصادية أكثر من أي وقت مضى حيث ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير، وأصبح بعض الفلاسفة في ذلك الوقت أول علماء الاقتصاد، طوروا ما نعرفه اليوم

[1] شهات وهيبة، النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والآفاق دراسة قياسية للفترة 1990-2019، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص إقتصاد كلي مطبق، جامعة الجزائر 3 – الجزائر، السنة الجامعية: 2021-2022، ص16.

بنظرية النمو الاقتصادي الكلاسيكي، مبينين الطريقة التي تتصرف بها الأسواق والاقتصاديات[1].

نظرية النمو الكلاسيكية هي مزيج من العمل الاقتصادي الذي قام به كل من آدم سميت دافيد ريكاردو وروبرت مالتوس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[2].

كانت نظريات النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل للاقتصاديين الكلاسيك، حيث تم اقتراح العديد من الأفكار الأساسية والنظريات التي تعكس تصور الاقتصاديين آنذاك.

1- أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية

المساواة بين الطلب والعرض في السوق في عام 1776 قام الاقتصادي الاسكتلندي Adam Smith (1723-1790) الذي يعتبر أب الاقتصاد"، بتطوير الكثير من النظريات حول الأسواق، حيث اعتبر قوى السوق هي التي تضمن إنتاج السلع والخدمات المناسبة، هذا سيحدث لأن المنتجين يريدون تحقيق أرباح من خلال توفيرها لهم السلع والخدمات وبدون تدخل الدولة، وبالتالي تشكيل بيئة العمل، ومنه الرفاه العام سيزيد من التنافس في الإنتاج المنظم ليناسب الشعب. كان هذا هو أساس اقتصاد السوق الحر دون تدخل الدولة (Reid تم تطوير هذه الأفكار فيما بعد (1817) من طرف الاقتصادي David (1772-1823) Ricardo الذي طرح نظرية قيمة العمل[3]، حيث اعتمدت هذه النظرية على فكرة أنه في بيئة تنافسية، تميل أسعار السلع المباعة إلى أن تكون مناسبة مع تكاليف العمالة المرتبطة بإنتاجها.

[1] Reid, G. (1989). Classical Economic Growth: An Analysis in the Traditional of Adam Smith. Oxford: Oxford University Press

[2] Cheol-Soo, P. (2006). The Theory of Economic Growth: A "Classical" Perspective. Science & Society, Vol 70, No 4, P558.

[3] Blanchard, O., & Johnson, D. (2014). Macroeconomics: global and Southern African perspectives. Cape Town [South Africa]: Pearson, p. 646.

بعدها سنة 1848 قام (1806-1873) John Stuart Mill بتعديل هذه النظرية بوضعها في سياق البيئة الاجتماعية المعاصرة.

النمو في معدلات الناتج المحلي الحقيقي مؤقت تنص نظرية النمو الاقتصادي الكلاسيكي على أن النمو في معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو مؤقت وعندما يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد عن مستوى الكفاف، يعيد الانفجار السكاني الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد إلى مستوى الكفاف بعبارة أخرى، الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للشخص الواحد ستكون مؤقتة لأن الرخاء سيؤدي إلى انفجار سكاني، وبالتالي فإن هذا الأخير يقلل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للشخص الواحد.

يركز الاقتصاد الكلاسيكي على العلاقة بين قانون تناقص الغلة والنمو السكاني، حيث ينص قانون تناقص الغلة أنه "مع إضافة زيادات متساوية متعاقبة المورد واحد مثل العمل إلى مورد ثابت (مثل الأرض)، ستتقلص الزيادات الناتجة في إجمالي الناتج المخرجات الحدية بعد حد معين,Mclver[1].

واعتبروا أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي العمل، رأس المال الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، التغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها، بالرغم من الاختلاف في بعض الآراء فيما يخص الاقتصاديين الكلاسيك لكن هناك آراء عديدة متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادي.

2- نقد نظرية النمو الكلاسيكي

وجه البعض عددا من الانتقادات في تقييمهم للنظرية الكلاسيكية للنمو، تلخص هذه الانتقادات فيما يلي:

[1] شهات وهيبة، النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والآفاق دراسة قياسية للفترة 1990-2019، مرجع سابق، ص17.

- عرف الاقتصاديون الكلاسيكيون دور رواد الأعمال في عملية الإنتاج، لكنهم لم يخصصوا لهم أي منصب مهم في نظامهم على عكس ما تصوره الاقتصاديون الكلاسيكيون، أصبح رأس المال عاملاً مهما في الزراعة إذ يحل محل الأراضي بشكل متزايد. ويمنع هذا انخفاض معدل الأرباح حتى في القطاع الصناعي، فإن النمو الناتج عن زيادة العوائد قد حال دون انخفاض معدلات الربح، وبالتالي لم يتباطأ النشاط الاستثماري.
- اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر للادخار وهذا يصح بالنسبة لبريطانيا في المرحلة البدائية للتنمية، لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار منها ادخار الطبقة الوسطى، كذلك ادخار الحكومة والقطاع العام. كما أن فكرة أن الادخار يوجه كليا للاستثمار ليس صحيحا كما قال شومبيتر، حيث يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي[1].
- كان الاقتصاديون الكلاسيكيون محقين في ملاحظة التقدم التكنولوجي الذي كان يعتمد إلى حد كبير على المدخرات والاستثمار، لكن العلاقة التي تربطهم ليست قوية مثل العلاقة التي افترضوها في نموذجهم.
- افترض الكلاسيكيون أن الاقتصاد دائما ما يكون في حالة التشغيل الكامل، مما يعني أن كل من يريد العمل يعمل وأن جميع الموارد تستخدم بشكل كامل، هذا الافتراض صحيح في حالة تطبيق المنافسة التامة حينها سوف ينجذب الاقتصاد تلقائيا نحو التشغيل الكامل، أو ما يسميه الاقتصاديون الناتج المحتمل. كما يعتقدون أن الاقتصاد يصحح اختلالاته بنفسه عن طريق مبدأ اليد الخفية، يعني هذا أنه عند حدوث الركود، فإنه لا يحتاج إلى تدخل الدولة. لذلك فإن النموذج الاقتصادي الكلاسيكي هو في الأساس معادلة شبيهة بالرياضيات تشرح سبب بقاء التشغيل كاملاً، ولكنه لا يفسر

[1] Agrawal, A., & Lal, K. Economics of Development and Planning. India: Vikas Publishing House Pvt.Ltd, 2Rev Ed edition, 1993, P10.

جميع حقائق وتفاصيل الاقتصاد، والذي يمكن أن يؤثر على سوق العمل، العلاقة بين الأجور والعمالة والبطالة[1].

يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في التراكم الرأسمالي، خاصة في البلدان النامية حيث أن طبيعة هاته البلدان تفرض على الحكومة دورا نشطا لتكون وكيل للتنمية في البلدان المذكورة خلاصة القول فإن البعض يعتبر النظرية الكلاسيكية تحتوي على الكثير من الأفكار التي تلقي الضوء على أسباب النمو الاقتصادي وعلى مشكلات التنمية، لكنها كانت خاطئة حول حتمية الركود وحول سياسة الحرية " دعه يعمل " فهناك القليل الذي يمكن أن يؤيد هذه السياسة خصوصا في البلدان النامية.

ثانياً: نظرية النمو النيوكلاسيكية

في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (1870) تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد، أصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيسي للاقتصاد عرفت." Carl Menger& Walras William Stanley Jevons" النيوكلاسيكي والذي طوره كل من هذه الأفكار بالمدرسة الحدية، وركز هؤلاء الاقتصاديون على دور الطلب المستند إلى المنفعة الحدية في تحديد قيمة السلع بدلا من دور العرض المستند إلى نفقة الإنتاج كما زعم الاقتصاديون الكلاسيك، ثم جاء بعد ذلك " Alfred Marshall" الذي جمع كل من جانب الطلب وجانب العرض لتحديد التوازن، كما أضاف إلى أفكار هذه المدرسة العديد من الأفكار المهمة الأخرى لتتحول بعدها إلى ما عرف بالنظرية النيوكلاسيكية، حيث قدم "Marshall" أسلوب التوازن الجزئي كأداة

[1] Blanchard, O., & Johnson, D, Macroeconomics: global and Southern African perspectives. Cape Town [South Africa]: Pearson, 2014, pp. 644-645.

للتحليل الاقتصادي، كذلك استخدم فكرة التوازن في حالتي المنافسة التامة والاحتكار، وإدخال عنصر الزمن إلى التحليل الاقتصادي[1].

كما كان للاكتشافات في الفنون الإنتاجية والموارد الطبيعية في القرن التاسع عشر أثرا كبيرا على الفكر الاقتصادي الذي ظهرت ملامحه بتحقيق معدل نمو مرتفع، بالإضافة إلى تحقيق إمكانيات للنمو المستمر باستخدام الفن الإنتاجي المتقدم، زد على ذلك ارتفاع الأجور فوق مستوى الكفاف، كما حدث استمرار في ارتفاع معدلات الأرباح، ناهيك عن تضاؤل فرص الركود الاقتصادي.

إن معظم هذه الحقائق تتعارض مع ما توقعته المدرسة الكلاسيكية، لذلك بدأت تظهر الأفكار النيوكلاسيكية والتي تمثلت في تلاشي الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد، عدم تغير حجم السكان مع التغير في الدخل الفردي، يزيد التقدم التكنولوجي من مستوى تكوين رأس المال، يحدد كل من حجم السكان وحجم رأس المال ومستوى الفن الإنتاجي التي تؤثر في معدل النمو بواسطة قوى ينظر لها أنها خارج مجال علم الاقتصاد، التركيز على مشكلات الأجل القصير على عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على الأجل الطويل. استنادا إلى ما سبق فإن نمط التنمية هو الذي يتحقق من خلال توزيع أكثر كفاءة الموارد معينة[2].

فيما يخص عملية تكوين رأس المال فإنها تبرز في النظرية النيوكلاسيكية كأحد أهم ما جاءت به هذه النظرية من حيث علاقة ذلك بالنمو الاقتصادي، حيث افترض إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، هذا يعني إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، وبذلك تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان. كما ترى هذه النظرية أن تكوين رأس المال يعتمد على الادخار، وأن الادخار يتحدد من خلال سعر الفائدة ومستوى

[1] القريشي مدحت، التنمية الإقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007، ص66.

[2] القريشي مدحت، التنمية الإقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سابق، ص66.

الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة (علاقة عكسية) وبالإنتاجية الحدية الرأس المال، ومن العوامل الأخرى المشجعة لتوسيع الإنتاج هي السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية، وإن التنمية عملية مستمرة تدريجية ومتناغمة وتراكمية.

بخصوص النمو الاقتصادي فإن النظرية تتضمن ثلاث أفكار رئيسية الفكرة الأولى أن معدل نمو الإنتاج في الأمد الطويل يتحدد بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفوة، أي بمعدل نمو قوة العمل زائدا معدل نمو إنتاجية العمل، وأن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار، ويعود ذلك إلى أن المعدل الأعلى للادخار أو الاستثمار يتم تعويضه من قبل معدل أعلى النسبة رأس المال الناتج، أو معدل منخفض الإنتاجية رأس المال، بسبب الفرضية النيوكلاسيكية الخاصة بتناقص عوائد رأس المال الفكرة الثانية أن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار، لأن معدل دخل الفرد يتغير ايجابيا مع معدل الادخار والاستثمار، وسلبيا مع معدل نمو السكان. اما الفكرة الثالثة أنه عند وجود تفضيلات معطاة للادخار (بالنسبة للاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج) لدى بلدان العالم، سوف تكون هناك علاقة سالبة لدى البلدان المذكورة فيما بين K/L وVK بحيث أن البلدان الفقيرة التي تمتلك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تمتلك كميات كبيرة من رأس المال للفرد. الأمر الذي يقود إلى التباين في معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة. فيما يلي ستعرض كل من نظرية شومبيتر ونظرية هارود – دومار.

1- نظرية شومبيتر في النمو الإقتصادي

يعتبر شومبيتر من أبرز الكتاب في مجال النمو الاقتصادي، الذي تطرق إلى نظريته في النمو الاقتصادي في كتابه (نظرية التنمية الاقتصادية في ألمانيا عام (1911)، والتنمية في نظر شومبيتر هي تغير تلقائي وغير مستمر في قنوات التدفق الدائري، التي تغير من حالة التوازن التي كانت سائدة، وإن هذه التنمية تحصل على شكل قفزات دون تغير في حالة

التوازن التي كانت سائدة[1]. إن اتجاه النمو عند شومبيتر ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده، وأن هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار غير مواتية لسببين: الأول توسع الائتمان حتى يصل إلى حدوده، والثاني هو مع توسع الإنتاج يحدث فائض في السوق مما يزيد من مخاطر الابتكار.

أعطى "شومبيتر" دورا مهما للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصادي مع التركيز على المنظم الذي اعتبره من أهم عناصر النمو، فالإنتاج لديه دالة للعمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم والفن الإنتاجي، ويمثل عنصر التنظيم مركز الصدارة في التنمية، فالمنظم هو المبتكر والمجدد، والمبتكر عند "شومبيتر" ليس هو الرأسمالي حيث أن المنظم ليس رجلا عاديا في قدراته الإدارية بل هو الشخص الذي يقدم شيئا جيدا، والابتكار يتضمن عدة أشياء منها؛ تقديم منتج وطريقة إنتاج جديدين، الدخول إلى سوق جديد، الحصول على مصدر جديد للموارد الخام وإقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة ابتكار يؤكد شومبيتر بأن تقديم منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة في المنتجات القائمة هي تلك التي تقود إلى التنمية، والمنظم يتحرك بدافع الرغبة لإيجاد مملكة تجارية خاصة به لكي يثبت تفوقه ويحصل على متعة الإنجاز حتى يقوم المنظم بوظائفه يتطلب شيئين: الأول وجود المعرفة الفنية لديه ليتمكن من إنتاج منتجات جديدة، والثاني القدرة على التصرف بشأن عوامل الإنتاج بواسطة الائتمان[2].

تتضمن عملية النمو عند شومبية ثلاثة عناصر هي الابتكار، المنظم والائتمان المصرفي، فالبيئة الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي تلك التي تزداد فيها حصة الأرباح على حصة الأجور في الدخل، وفي مجال تمويل الاستثمار أعطى شومبيتر أهمية كبيرة للجهاز المصرفي، حيث أن الاستثمار في الابتكار يمول من الجهاز المصرفي وليس من الإدارات.

[1] Jhingan, M. (1999). The economics of development and planning. Delhi: Vinda publication (P) LTD, 32nd Edition, 1999, pp. 105-110.
[2] Jhingan, M. O.P, pp. 105-110.

هنا يختلف شومبيتر عن الكلاسيك الجدد حيث أن هؤلاء يفترضون أن عرض النقود معطى، أي أنهم يعتقدون بأن النقد لا يلعب دورا مستقلا في المتغيرات العينية في الاقتصاد على عكس شومبيتر.

ميز شومبيتر بين نوعين من الاستثمار الأول الاستثمار التلقائي والذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي، والثاني الاستثمار التابع والذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي، فالاستثمار التابع أو المحفز يتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال الحالي، وفي هذا يقترب شومبيتر من التحليل الكلاسيكي الجديد الذي يعتبر أن الاستثمار يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال والفائدة على رأس المال، أما الاستثمار التلقائي فيعتبره شومبيتر المحدد الأساسي لعملية النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الإقتصادي، وإنما يتحدد بعملية الابتكار والتجديد بخصوص دور الأرباح، يؤكد شومبيتر بأن المنظم يقوم بعملية الابتكار ليحصل على الأرباح، وهنا فإن مفهوم الأرباح هو تفوق حجم الفائض على التكاليف[1].

وفي ظل التوازن التنافسي فإن سعر المنتج يساوي تكلفته الإنتاجية وليس هناك أرباح، وتنشأ هذه الأخيرة بفعل التغيرات الديناميكية الناجمة عن الابتكار. أما بخصوص أراء شومبيتر حول نهاية الرأسمالية فإنه يؤكد على إمكانية الرأسمالية أن تحافظ على نفسها طالما أن المنظمين يتصرفون كالفرسان والرواد، لكن هذه المواصفات يقوم بتدميرها النظام الرأسمالي نفسه والذي يستند على الموقف العقلاني، لهذا فإن نهاية الرأسمالية في نظر شومبيتر تتم على يد ثلاثة قوى هي انهيار الوظيفة التنظيمية، تحلل العائلة البرجوازية وتحطم الإطار المؤسسي للنظام الرأسمالي. ففي المراحل الأولية للرأسمالية فإن القوة الدافعة جاءت من المنظمين الذين جازفوا بالابتكار، لكنه في المراحل اللاحقة يتقلص دور الابتكار ويصبح التقدم التكنولوجي من شأن المتخصصين المدربين، وأن سادة الأعمال الجدد هم المدراء والموظفين البيروقراطيين

[1] القريشي مدحت، التنمية الإقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سابق، ص68

أخيرا فإن شومبيتر يؤكد بأن المنظم هو الذي يميل إلى تحطيم الإطار المؤسسي للمجتمع الرأسمالي.

❖ **نقد نظرية النمو لشومبيتر:**

رغم أن بعض الكتاب يعربون عن إعجابهم بتحليلات شومبيتر للعملية الرأسمالية إلا أن القليل منهم يقبلون باستنتاجاته، من أهم الانتقادات الموجهة إلى نظريته هي أن كل عملية النمو في نظرية شومبيتر تستند على المبتكر الذي يعتبره شخصا مثاليا، في حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحاضر هي من مهام الصناعات ذاتها، لهذا فإن نموذج شومبيتر يعتبر غير ملائم للواقع حيث تغير المنظم، كما أن الصناعات الآن تقوم بالإنفاق على البحوث والتطوير، التي لا تتضمن الكثير من المخاطر[1].

– طبقا لشومبيتر فإن التنمية الاقتصادية هي نتيجة لعملية دورية، في حين أن مثل هذه التقلبات ليست ضرورية للتنمية بل كما يقول (Nurkse) أن التنمية تعود إلى التغيرات المستمرة.

في الوقت الذي يؤكد فيه شومبيتر على أن الابتكارات تمثل العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية إلا أن التنمية لا تعتمد فقط على الابتكارات بل تعتمد أيضا على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

يعطي شومبيتر أهمية كبيرة في نظريته إلى الائتمان المصرفي، لكنه في الأمد الطويل وعندما تزداد الحاجة إلى رأس المال بشكل كبير فإن الائتمان المصرفي لا يكفي بل هناك حاجة إلى مصادر أخرى مثل إصدار الأسهم والقروض من أسواق رأس المال.

[1] القريشي مدحت، مرجع سابق، ص70.

فيما يخص مدى ملائمة تحليلات شومبيتر للبلدان النامية فإنها محدودة لأسباب عديدة أهمها:

- أن نظرية شومبيتر تتلاءم مع نظام اقتصادي واجتماعي معين، والذي كان سائدا حينها في أوروبا الغربية وأمريكا أما في البلدان النامية فإن النظام الاقتصادي والاجتماعي يختلف تماما، وأن متطلبات التنمية من البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية ليست متوفرة.
- في البلدان النامية لا توجد الأعداد المطلوبة من المنظمين الذين تعتمد عليهم نظرية النمو عند شومبيتر. من أجل البدء بعملية التنمية وجعلها مستدامة فإن البلدان النامية لا تحتاج إلى الابتكار فقط بل تحتاج إلى تشكيلة من عوامل الإنتاج مثل الهياكل التنظيمية، التطبيقات الإدارية العمل الماهر القيم الملائمة، الدوافع والمحفزات. – التأكيد التام لدى شومبيتر على الائتمان المصرفي يقلل من دور الإدخارات والاستثمارات الحقيقية، كما يقلل من شأن وأهمية التمويل بالعجز السائد في البلدان النامية[1].

ثانيا: نموذج هارود – دومار "Harrod–Domar"

تم تطوير نموذج ها رود دومار خلال ثلاثينيات القرن الماضي، حيث استخدم مستويات الادخار وإنتاجية رأس المال لتفسير النمو الاقتصادي داخل الاقتصاد. تم تطوير النموذج بشكل مستقل من قبل Sir Roy F. Harrod في عام 1939 و Evsey Domar في عام 1946 لتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن، يركز نموذج ها رود دومار على المقارنة بين المعدل الطبيعي للنمو الذي يعتمد فقط على زيادة العمالة في غياب التغير التكنولوجي) والنمو الذي يعتمد على أنماط الادخار والاستثمار للأسر والشركات هذا الأمر سيحدث زيادة في معدلات الادخار، ومن شأنه توفير المزيد من الأموال للافتراض، مما يتيح المزيد من الاستثمار

[1] القريشي مدحت، مرجع سابق، ص70.

في رأس المال وبالتالي التقدم التكنولوجي من الافتراضات الرئيسية في نموذج هارود دومار مفهوم النسب الثابتة" التي لا يمكن فيها استبدال العمالة برأس مال في الإنتاج.

يحتفظ كل اقتصاد بنسبة معينة من دخله الوطني لاستبدال المهلك والتالف من السلع الرأسمالية (المباني والمعدات والمواد)، حيث من الضروري خلق إضافات استثمارية صافية جديدة لرأس المال كي يتم النمو، وهذه العلاقة المعروفة اقتصاديا بمعامل رأس المال إلى الناتج هي التي تحدد كيفية حدوث النمو الاقتصادي. لهذا فإن النظرية التي " Harrod – والتي عرفت فيما بعد ذلك بنموذج "Evesy Domar " و " Roy Harrod " صاغها كل من " Domar، تستند إلى التحليل الكينزي الساكن، حيث اعتمدت على تجارب البلدان المتقدمة في متطلبات النمو المستقر، حيث قاما بالبحث في مشكل الرأسمالية والمتمثل حسبهما في أزمة البطالة، فكان تحليلهما محاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل، مما جعل نموذجهما يتقارب من حيث المحتوى والمضمون. إن معدل النمو الاقتصادي (g) عبارة عن النسبة المئوية للتغير في الدخل الوطني (Y) كما يلي[1]:

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1.1)$$

مع افتراض ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي (V) ، وإذا كان K هو رأس المال، وS هو الادخار الإجمالي وهو نسبة (s) من الدخل الكلي فإن:

$$V = \frac{K}{Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1.2)$$

$$S = sY \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1.3)$$

إذا كان الاستثمار عبارة عن التغير الحاصل في رأس المال، وبفرضية أن الاستثمار المحقق يساوي دوماً الادخار المحقق (I–S) فإن:

[1] محمود حسن حسني، التنمية الإقتصادية السعودية: دار المريخ للنشر، 2006، ص126–127.

$$I = \Delta K \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1.4)$$

$$I = \Delta K = \Delta Y = s \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1.5)$$

باستخدام خواص التناسب في الرياضيات وبالرجوع إلى العلاقة (1.1) نستنتج العلاقات التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{V} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1.6)$$

$$g = \frac{s}{V} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1.7)$$

محددا بالعلاقة بين معدل الادخار الوطني (S) ومعامل رأس المال / الناتج (V)، وبشكل أكثر دقة فإنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط إيجابا بمعدل الادخار، حيث كلما زادت قدرة الاقتصاد على تعبئة الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي (GNP)، كلما أدى ذلك إلى زيادة هذا الأخير، ويرتبط سليا بمعامل رأس المال / الناتج، فأي ارتفاع فيه يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج الوطني الإجمالي (GNP)[1].

نظرا لأن النموذج كان موجها بالدرجة الأولى للبلدان المتقدمة، فقد لقي الكثير من الانتقادات أهمها أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال إلى الناتج غير واقعية حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل. كما أن فرضية ثبات استخدام رأس المال والعمل غير مقبولة حيث يمكن الإحلال بينهما. بالإضافة إلى إهمال النموذج احتمال تغير أسعار الفائدة وتأثير التقدم التكنولوجي، وكذا تغير المستوى العام للأسعار الذي تتصف به البلدان النامية، وهو كثير الحدوث وبصفة مفاجئة من جهة أخرى تتصف البلدان النامية بالكثير من الخصوصيات، الأمر الذي يجعل النموذج غير قابل للتطبيق بسبب انصاف البلدان النامية بمعدلات منخفضة للادخار وإنتاجية رأس المال، وهو عكس ما يتطلبه النموذج، والذي يهدف إلى منع دخول الدول المتقدمة في حالة الركود الاقتصادي، في حين أنها السمة الرئيسية التي تعاني منها البلدان النامية، كما تعاني أيضا من حالة الاختلال التام واللاتوازن، في حين

[1] محمود حسن حسني، التنمية الإقتصادية السعودية، مرجع سابق، ص126-127.

ينطلق النموذج من معالجة النمو الاقتصادي من حالة التوازن في الاستخدام الكامل، إضافة إلى محدودية النموذج في علاج مشاكل النمو في البلدان النامية وحتى المتقدمة[1].

المطلب الخامس: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادي

إن الفهم العام لكلمتي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[2] ينصرف إلى معنى التغيير المرتبط بالتحسين، لكنه توجد فروقات أساسية بينهما. ويفرق بعض الاقتصاديين بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من عدة جوانب[3]:

- التنمية الاقتصادية هي تغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة، بينما النمو الاقتصادي هو تغير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل (Schumpeter)؛
- لتنمية الاقتصادية تشير إلى البلدان النامية والنمو الاقتصادي يشير إلى البلدان المتقدمة Hicks؛ والتنمية الاقتصادية تتطلب وتتضمن نوعا من التوجيه والتنظيم والقيادة لتوليد قوى التوسع والمحافظة عليها. من هذا التمييز نجد أن[4]:
- النمو الاقتصادي يعتبر نتيجة لجهود التنمية الاقتصادية، والعكس غير صحيح؛
- وحالة النمو يمكن أن تكون وليدة مصادفة أو ظروف عابرة، تسمح بتبدل ايجابي في حجم الناتج الوطني أو الصادرات، بينما حالة التنمية الاقتصادية فهي وليدة تبادلات

[1] Anaman, K. (2004). Determinants of economic growth in Brunei Darussalam. Journal of Asian Economics, Vol 15 , 777-796.

[2] يمكن أن نميز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال المفهوم اللغوي للنمو والتنمية الاقتصادية حيث الاختلاف في كتابة الكلمتين ليس واردا فقط في اللغة العربية، بل واردا أيضا في اللغة الانجليزية واللغة الفرنسية، ففي الأولى تكتب تنمية Development وتكتب كلمة نمو Growth، وفي الثانية، تكتب كلمة تنمية Developpement بينما تكتب كلمة نمو Croissance. وفي اللغة العربية كلمة "تنمية" هي مصدر مشتق من الفعل "نمي" بتشديد الميم المفتوحة، أما كلمة "نمو" فهي مصدر مشتق من الفعل "نما" وهو فعل مجرد ثلاثي؛ وعلى ذلك فان القاموس العربي يقيم تمييزا بين مدلول الكلمتين فنمو الشيء يعني زيادته أو تغيره ذاتيا من حال إلى حال أكبر أو أحسن، أما تنمية الشيء فمعناها فعل وإحداث النمو، أي بإرادة فاعلة واعية، وليس بطريقة عشوائية وعفوية؛ ومن ثم فهذه الإرادة الواعية والفاعلة تدفع بالمتغيرات الاقتصادية نحو مسارات معينة لتؤدي إلى نتائج غير محددة منها النمو الاقتصادي.

[3] مدحت القريشي التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات دار وائل للنشر، عمان 2007، ص124.

[4] مدحت محمد مصطفى & سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية» مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص39.

عميقة وواسعة، ولا تتأثر بمصادفات عابرة ولا تتم إلا عبر أجيال من العمل الهادف الدءوب، كما تستلزم إرادة واعية فاعلة؛

- مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع واشمل بالمقارنة بمفهوم النمو الاقتصادي، فهذا الأخير يقتصر على التغير الكمي الايجابي، أما مفهوم التنمية الاقتصادية فيتضمن التغير الكمي والكيفي؛
- النمو الاقتصادي يسبق التنمية الاقتصادية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين التنمية الاقتصادية لا تحل إلا على المدى الطويل؛
- حالة التنمية الاقتصادية تتميز باكتسابها زخما وثباتا مع الوقت، بينما يتعرض منحنى النمو للتذبذب صعودا وهبوطا؛
- إن مجرد ارتفاع متوسط الدخل الفردي لا يعني أن المجتمع قد حقق شروط التنمية الاقتصادية الحقيقية الشاملة وأن التنمية الاقتصادية وحتى ما ينتج عنها من نمو اقتصادي، تهدف في النهاية إلى تحقيق رفاهية الإنسان وإشباع حاجاته[1].

[1] د. بعوني ليلى، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2010)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية الجامعة الجزائر 3، المجلد 06 (العدد (02) – سنة2017، ص781.

المبحث الثالث: الإصلاحات الجمركية في الجزائر

شهدت الإدارة الجمركية الجزائرية منذ بداية الألفية الجديدة سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى عصرنة الجهاز الجمركي وتكييفه مع المتغيرات الاقتصادية والتجارية الدولية. وقد تجسدت هذه الإصلاحات ضمن برنامج العصرنة (2007–2010) ثم برنامج دعم الإصلاح والعصرنة (2011–2025)، بهدف تحسين الأداء الجمركي، تسهيل التجارة الخارجية، وتعزيز الرقابة ومكافحة الغش والتهريب.

المطلب الأول: الإستراتيجيات المتبعة للإصلاح الجمركي الجزائري

قصد معالجة مختلف النقائص التي أفرزتها عملية التشخيص، قامت إدارة الجمارك بوضع خطة طويلة الأمد تنحصر مدتها بين 2007 و2010، حيث وضعت خطوات لبد من تتبعها للقيام بمعالجة هذه النقائص وبالتالي التمكن من إصلاح وتطوير إدارة الجمارك مما يؤدي بدوره إلى تسهيل التجارة الخارجية وتحريرها من كافة القيود التي تعيق مسار العمليات التجارية الخارجية.

ولقد تم تسجيل عدة أعمال على مختلف الفروع المذكورة سابقا، حيث تتمثل هذه الأعمال فيما يلي[1]:

أولاً: القانون الجمركي

1- بالنسبة لقانون الجمارك القيام بالأعمال التالية:

- تكيف قانون الجمارك لاسيما في ميدان المنازعات والتسهيلات الجمركية للمنتجين والمستثمرين والتحصيل الجبائي ومكافحة التزييف وكذا الضبط البحري؛
- إعداد ونشر مراجع الإجراءات الجمركية

[1] د. بعوني ليلى، مرجع سابق، ص781.

- مراجعة وتقوية إجراءات تحصيل المنازعات قصد تصفية حسابات القابضين ووضع أسلوب أكثر بساطة وفعالية.

2-بالنسبة لتنظيم المصالح: تم تحديد الأعمال الآتية[1]:

- إعادة تهيئة المخطط الهيكلي والتنظيمي لإدارة الجمارك، حيث تهدف هذه العملية إلى تكييف إدارة الجمارك للإصلاحات المؤسساتية والاقتصادية وتقوية مهمتها الاقتصادية والقضاء على خلافات الاختصاصات الموجودة وكذا تخفيف ثقل الهياكل المركزية عبر منح صلاحيات التسيير الصالح المراكز الوطنية والمصالح الإقليمية وفق نظام عدم التركيز، كما يهدف إلى تقوية عملية الرقابة الداخلية وتطوير التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال؛
- وضع هيكل تنظيمي جديد للمديرية العامة بتبني المبدأ العام للفصل بين المسؤوليات الوظيفية والمسؤوليات العملية غير المتمركزة
- تبني اقتراب في التسيير مبني على نتائج التنظيم ومصالحة من جهة، ووضع اقتراب عقد المردودية الفردية لكل إطار في الإطارات المقررة
- أما فيما يخص تنظيم المصالح الخارجية، فيهدف إلى تعديل التنظيم الإقليمي وفق خصوصيات المنطقة وأهمية النشاط الجمركي، بالإضافة إلى فصل وظائف الإدارة والتنسيق الموكلة للمدير الجهوي عن الوظائف العملية التي يختص بها المسؤولون المحليون؛
- كما أن التقارب بين المستعملين والمتعاملين الاقتصاديين ومراكز القرار يشكل خط الربط لمشروع إعادة تنظيم المصالح الخارجية لإدارة الجمارك.

[1] برنامج عصرنه الجمارك الجزائرية 2007 - 2010، مرجع سبق ذكره المديرية العامة للجمارك، لكن بتصرف.

-3- بالنسبة للتسهيلات الجمركية

قصد تأمين وتسهيل سلسلة الجمركة، لبد على إدارة الجمارك إتباع الخطوات التالية:

- إجراء تقييم الاحتياجات فيما يخص تسهيل المبادلات بالتعاون مع الهيئات التي تخصها عمليات التجارة الخارجية؛
- تعميم وعقلنة استعمال أجهزة الكشف (السكانير)؛
- تقوية الرقابات البعدية وتخفيف الرقابات القبلية؛
- ترقية تنفيذ المعايير والممارسات الموصى بها في اتفاقية كيوتو المتعلقة بتبسيط وتوحيد الأنظمة الجمركية، والموقع عليها ببرتوكول 29 جوان 1999 والتي صادقت عليها الجزائر حيث تتمثل اتفاقية كيوتو في:

وضعت اتفاقية كيوتو من أجل التنسيق وتسهيل الإجراءات الجمركية الموقعة في 18 ماي 1973 والتي دخلت حيز التنفيذ في 25 سبتمبر 1974 من أجل تشجيع وتسهيل التبادل وفعالية التحكم والرقابة وذلك بفضل اعتماد إجراءات قانونية واضحة ومفصلة وسهلة المواد للنظام الجمركي، فهي تساهم في تطوير الشفافية والقدرة على التنبؤ بالتبادل الدولي[1].

ولقد أهملت هذه الاتفاقية نظرا لزيادة حجم التبادل الدولي والتقدم العلمي.

نظرا لتحقيق الأهداف التالية[2]:

- القضاء على الاختلاف بين الإجراءات والممارسات الجمركية لدى الأطراف المتعاقدة الذي من شأنه عرقلة التجارة الدولية والتبادلات الدولية الأخرى؛
- الوفاء بمتطلبات التجارة الدولية والجمارك لتسهيل وتبسيط وتنسيق الإجراءات والممارسات الجمركية؛

[1] Elisabeth Natarel, Le rôle de la douane dans les relations commerciales internationales", (ITCIS, Alger, 2007), P 20.

[2] الاتفاقيات الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (إتفاقية كيوتو النص المعدل، الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية و مصلحة الجمارك السعودية، 1425هـ - 2004م.

- ضمان تطبيق معايير الرقابة الجمركية المناسبة؛
- تمكين الجمارك من الاستجابة للتغيرات الرئيسية الحاصلة في الوسائل والطرق الفنية التجارية والإدارية؛

وجب إجراء تعديل للاتفاقية، حيث الاتفاقية المعدلة يجب أن:

- تنص على أن تكون الأسس الرئيسية لذلك التبسيط والتنسيق ملزمة للأطراف المتعاقدة بالاتفاقية المعدلة؛
- وكذا يجب أن تقدم للجمارك إجراءات فعالة مدعمة بوسائل الرقابة المناسبة والفعالة؛
- وكذا تمكن من تحقيق درجة عالية من تبسيط وتنسيق الإجراءات والممارسات الجمركية والذي هو من الأهداف الأساسية للمجلس، وبالتالي القيام بإسهام كبير في تسهيل التجارة الدولية.
- ولقد تم مراجعة هذه الاتفاقية وسميت باتفاقية كيوتو (02) وتم اعتمادها من طرف المنظمة العالمية للجمارك، ودخلت حيز التنفيذ في 6 فيفري 2006 بعد التصديق عليها بالهند[1].
- ترقية صيغ الجمركة في المقر المكيفة للمؤسسات الإنتاجية والمصدرين والمستثمرين وذلك عبر تبسيط وتطوير العبور الداخلي والتصاريح التخصيصية.
- تطوير الشراكة بين الجمارك والمؤسسات قصد التكفل باحتياجات هذه الأخيرة وعوائقها وذلك عبر خلق إجراءات مبسطة.
- إدخال نظام الدفع الالكتروني للحقوق والرسوم مباشرة بعد التجسيد الفعلي لشبكة إعلام الى بنكية وبين بنكية فعالة وتعميم بطاقات الدفع الالكتروني.
- التنفيذ والتقييم الدوري لمختلف الإجراءات الإدارية الخاصة المطبقة على السلع المستوردة أو الموجهة للتصدير خاصة على مستوى المراكز الحدودية البرية.

[1] Elisabeth Natarel, op-cit, P 20.

- التقرير الدوري للخبرة على الإجراءات مع المساعدة الخارجية عند الاقتضاء، للخفض من زمن وتكلفة عمليات الجمركة وبذلك تحسين الخدمات المقدمة.
- تعليق ووضع في متناول المسافرين وثائق إعلامية (مطويات) التي تسمح لهم بمعرفة حقوقهم. الإعفاءات) وواجباتهم.

ثانياً: التقنية الجمركية والرقابة

- **فرض الضريبة والرقابة على الامتيازات الجبائية**

فيما يخص عناصر فرض الضريبة: قصد دعم الأعمال المتعلقة بحسن القيام بالرقابة الجمركية العناصر الرسم، وجب القيام بالأعمال التالية[1]:

تكليف لجنة خاصة تقوم بتحديد القيم الوسطى لبعض البضائع الحساسة للغش؛

أما القسم الخاص بالقيمة لدى الجمارك فسوف يتم القيام بالأعمال التالية:

- إنشاء تصريح حول عناصر القيمة لدى الجمارك بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2006.
- مراجعة المادة 16 من قانون الجمارك قصد أفضل رقابة للتصاريح الخاطئة حول القيمة، وهذا استنادا للقرار 61 للمنظمة العالمية للتجارة.
- إحداث مكاتب محلية مكلفة بالقيمة لدى الجمارك وذلك على مستوى مفتشيات الأقسام للجمارك.
- تحليل الإحصائيات المتعلقة بالغش بخصوص القيمة لدى الجمارك واستغلالها في نظام انتقاء الرقابات وتسير المخاطر، وهذا ما يسمح ببلوغ أفضل مردود جبائي؛

[1] Elisabeth Natarel, op-cit, P 20.

- التحيين الدائم على مستوى نظام المعلومات والتسيير الآلي للجمارك (SIGAD)، للتعريفة الجمركية تناسبا مع التغيرات الداخلة في إطار قوانين المالية ومختلف النصوص التشريعية والتنظيمية للمؤسسة لإجراءات إدارية خاصة.
- تحضير مجمع القرارات المتعلقة بالتصنيف التعريفي الصادر من طرف الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك والذي من شأنه أن يشكل مذهبا إداريا في المادة التعريفية.
- تعميم وتبسيط التعريفة الجمركية الجديدة المنبثقة من تعديل مدونة النظام المنسق لسنة 2007.

حيث يمثل " النظام المنسق (SH) والذي يعرف بالاتفاقية الدولية لتوصيف السلع وترميزها

وهو نظام الترميز الرقمي بحيث يسعى إلى تصنيف جميع السلع لأغراض جمركية وفقا لطبيعتها أو للمواد المكونة لها أو لمكان توجهها، أو درجة ومستوى تقنيتها (تطورها)[1].

فيما يخص رقابة الامتيازات الجبائية قصد التمكن الأفضل من رقابة الإعفاءات والأنظمة الموقفة ينبغي:

- تشجيع التفكير حول تقييم ومتابعة مجمل الامتيازات الجبائية على مستوى الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك؛
- تنفيذ برنامج سنوي أو نصف سنوي للتسجيلات؛
- عدم اعتبار التفضيلات التعريفية المقدمة في إطار الاتفاقيات التجارية كإعفاءات وتعريف الأصناف المفصلة للإعفاءات الجمركية.

وضع نظام فعال لمكافحة الغش

تستدعي مكافحة الغش التجاري والجمركي تجسيد الأعمال التالية:

[1] Elisabeth Natarel, op-cit, P 19.

تكوين مستخدمي التحقيقات فيما يخص الرقابة اللاحقة.

إنشاء جسور معلوماتية وتنسيق أعمال المتدخلين في الحلقة الإمدادية للتجارة الدولية عبر التمكن من الدخول القواعد معلومات البنوك التجارة، الضرائب ومصالح الأمن.

إنشاء خلية حقيقية لتحليل المخاطر والتدخل للرقابات الفورية واللاحقة.

تطهير سلك الوكلاء لدى الجمارك، وحسب المادة 78 مكرر: " فإنه لا يمكن لأي أحد أن يمتهن الصالح الغير القيام بالإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصريح المفصل للبضائع إذا لم يكن معتمدا كوكيل لدى الجمارك[1].

مراجعة وإنعاش سير الفرق المختلطة (جمارك ضرائب تجارة).

مكافحة التهريب: قبل التطرق إلى الأعمال الواجب القيام بها لبد من شرح مصطلح التهريب الجمركي ويمكن تعريفه على أنه: " إدخال المواد والسلع أو إخراجها عبر النطاق الجمركي للدولة أو محاولة ذلك، على خلاف الصورة التي وضعها القانون فهو مجموعة من الأفعال المادية أو المحاسبية التي يقدم عليها المكلف للتخلص من دين الضريبة[2].

إذن حسب التعريف السابق نستنتج أن التهريب الجمركي يقع في إحدى الحالتين التاليتين:

قيام الأشخاص بإدخال البضائع أو المواد من أي نوع إلى أراضي الدولة أو إخراجها بطريقة غير مشروعة، وذلك دون أداء الرسوم الجمركية المقررة عليها.

امتناع المكلف عن القيام بعمل يفرضه القانون، كعدم المرور بالبضائع إلى المواقع التي حددها النظام، أو دون الحصول على الرخصة الرسمية.

[1] المادة 78 مكرر من قانون الجمارك، مرجع سبق ذكره، ص 83

[2] عبد الحميد الحاج صالح التهريب الجمركي بين النظرية والتطبيق"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 23، العدد الثاني 2007، ص14.

ولمكافحة التهريب الجمركي تم وضع ما يلي:

أولا: وضع مصلحة جوية

حيث سوف يتم توفير كل الوسائل الجوية للحراسة من مروحيات وتدعيمها بحظائر جوية للوصول وكذا في المستقبل ستدعم بالحراسة عبر الأقمار الصناعية للإقليم الجمركي.

ثانيا: وضع مراكز الحراسة للجمارك

حيث سيتمثل مهام مراكز الجمارك للحراسة على مستوى النطاق الجمركي (المنطقة البرية والبحرية فيما يلي[1]:

الرصد والحراسة نهارا وليلا، لحركة البضائع ووسائل النقل والأشخاص وإشعار فرق الجمارك المتنقلة وكذا مصالح حراسة الحدود المختصة إقليميا حول كل تحرك مشوب بالغش عند الدخول والخروج معاينة وقمع كل مخالفة جمركية، خاصة ما يخص التهريب وتجارة المخدرات

السهر على التطبيق الصارم لإلزامية إحضار البضائع أمام الجمارك المنصوص عليه في المادتين 60 و61 من قانون الجمارك؛

- تقديم الدعم والمساعدة للفرق الأخرى.
- تطوير وتقوية التشاور والتنسيق مع مصالح حراس الحدود.
- كما تم تجسيد الأعمال التالية فيما يخص التهريب الجمركي.
- تعديل القانون المتعلق بمكافحة التهريب بموجب قانون المالية لسنة 2007 الخاص باسترجاع حق إدارة الجمارك في بيع البضائع المحجوزة للمزاد العلني

وتتمثل البضائع القابلة للبيع بالمزاد العلني في:

[1] عبد الحميد الحاج صالح، مرجع سابق، ص14.

1. البضائع المتضمنة حقوق الغير إن البضائع المتضمنة لحقوق الغير والقابلة للتنازل عن طريق البيع بالمزاد العلني تتمثل في:

ا. البضائع الموضوعة قيد نظام المستودع الجمركي[1]:

قبل انتهاء المهلة المحددة المرخص بها لمكوث البضائع في المستودع الجمركي و التي تقدر حسب المادتين 132 و133 من قانون الجمارك بسنة (01) قابلة للتمديد، يجب أن يعطى للبضائع الموضوعة في المستودع نظام جمركي آخر، شريطة احترام الشروط والإجراءات المطبقة على هذا النظام، وعندما لا يتم ذلك، يوجه إلى المودع إنذار بسحب بضائعه ليعين لها نظام جمركي، وإذا ظل هذا الإنذار بدون مفعول مدة 45 يوما، تقوم إدارة الجمارك ببيع البضائع ضمن نفس الشروط التي:

تحكم بيع البضائع رهن الإيداع وهذا طبقا للمادة 149 من قانون الجمارك.

البضائع الموضوعة رهن الإيداع الجمركي

لقد وردت أحكام نظام الإيداع الجمركي في الفصل التاسع من قانون الجمارك وبالضبط في المواد من 203 إلى 212، وقد عرفته المادة 203 على أنه النظام الجمركي الذي يتم فيه خزن البضائع في محلات تعينها إدارة الجمارك، لمدة محددة تتصرف إدارة الجمارك بعد انتهائها في هذه البضائع ضمن الشروط المحددة في هذا القانون، وحسب المادة 204 من قانون الجمارك فإن النظام ينشأ إما في مخازن تابعة لإدارة الجمارك أو في محلات معتمدة من قبلها ويمكن إنشاء هذه المحلات في المستودع العمومي أو في المخازن أو مساحات الإيداع المؤقت.

البضائع الأخرى البضائع المصادرة البضائع المحجوزة البضائع المتخلى عنها:

[1] كنزة بورحلة، مذكرة تخرج حول بيع البضائع بالمزاد العلني، فرع جمارك السنة الدراسية 2009/2008، المدرسة الوطنية للإدارة "ENA"، ص6.

بالإضافة إلى البضائع التي تتضمن حقوقا للغير، فإن إدارة الجمارك تتصرف في البضائع المصادرة المتخلى عنها والمحجوزة وفق شروط محددة، وتتمثل هذه البضائع في[1]:

البضائع المصادرة:

تعتبر المصادرة الجمركية من الجزاءات المقررة لقمع الجرائم الجمركية إلى جانب الغرامة الجمركية والعقوبات السالبة للحرية، كما تعرف بأنها نزع ملكية المال جبرا عن صاحبه بدون مقابل وإضافته إلى ملك الدولة سواء كان المال ملكا له أو لغيره إذا ما استعمل في ارتكاب الجريمة الجمركية.

ولم يعرف قانون الجمارك المصادرة لكن نجد المادة 15 من قانون العقوبات تعرفها على أنها الأيلولة النهائية إلى الدولة لمال أو مجموعة أموال معينة.

إذن يترتب عن المصادرة انتقال ملكية الأشياء إلى الدولة بصفة قطعية ونهائية، بحيث يمكنها التصرف فيها عن طريق إدارة الجمارك، وبذلك تزول جميع حقوق الغير على هذه الأشياء بما في ذلك الرهن.

البضائع المتخلى عنها هي البضائع التي يمكن لإدارة الجمارك التصرف فيها بعد أن آلت ملكيتها عن طريق إجراءات إدارية ودية.

البضائع المحجوزة

إن البضائع المحجوزة القابلة للتصرف فيها هي تلك التي تم تقديم طلب ترخيص ببيعها قبل صدور الحكم النهائي وتم إصدار أمر البيع قبل صدور الحكم من قبل رئيس المحكمة المختصة إقليميا، والحصول على الترخيص يكون بطلب من إدارة الجمارك وهو لا يعني بأي حال من الأحوال انتقال ملكية البضاعة إلى خزينة الدولة.

[1] كنزة بورحلة، مرجع سبق ذكره، ص 11-14.

- تنشيط الحواجز الجمركية البرية المختلفة
- توقيع اتفاقيات مع مالكي العلامات قصد أفضل تنسيق فيما يخص مكافحة التهريب؛
- التنسيق بين المصالح (الدرك الوطني والشرطة)؛
- مراجعة النصوص المتعلقة بسير البضائع داخل النطاق الجمركي و المحددة له.

وتجدر الإشارة إلى إيضاح المفارقة بين التهريب والغش الجمركي، لأن الكثير يخلط بين هذين المصطلحيين، ولقد تم تعريفها كالتالي[1]:

- التهريب هو عمليات الاستيراد أو التصدير خارج القنوات الرسمية، دون المرور على مكاتب الجمارك، أي أنها تتم عبر قنوات دخول غير شرعية؛
- أما الغش الجمركي المكتبي تتم من خلاله عمليات الاستيراد والتصدير عبر القنوات الرسمية لكن مع إخفاء جزء أو كل البضائع المراد استيرادها أو تصديرها عن المراقبة الجمركية، قصد التملص الجزئي أو الكلي من دفع الحقوق والرسوم الجمركية أو عدم تطبيق إجراءات الحظر المقررة قانونا".

ومنه فإن الفرق بين التهريب والغش الجمركي يكمن في نقطتين أساسيتين هما:

- التهريب يتم عبر قنوات غير شرعية أي دون المرور على مكاتب الجمارك، بينما يتم الغش الجمركي عبر قنوات شرعية أي بالمرور على مكاتب الجمارك؛
- احتمال كشف الغش الجمركي أكبر من احتمال كشف التهريب وهذا انطلاقا من إمكانية ممارسة المراقبة الجمركية عند مرور البضائع عبر مكاتب الجمارك.

الأعمال الخاصة بمكافحة التزييف وتتمثل في:

- إحداث هيكل خصوصي (مديرية فرعية) مكلفة بمكافحة التزييف.

[1] بوطالب براهمي رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر، السنة الجامعية 2011-2012، ص 72-73.

- مضاعفة الاتفاقيات مع مالكي العلامات (بي سي أر، بيجو، فاليو، ...).
- تنظيم تكوين متخصص لفائدة بعض أعوان الجمارك.

ثالثاً: نظام المعلومات

1- تطوير نظام المعلومات والتسيير الآلي للجمارك (SIGAD)

توفر النظم الآلية في الجمارك إحدى أهم الأدوات لتسيير إجراءات التجارة الدولية، وكتكملة لإصلاح الجمارك، تصبح الأتمتة عاملا محفزا لتحديث الجمارك و منشطا لزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب وكالات حكومية أخرى و أصحاب المصلحة من القطاع الخاص ممن تشمل أنشطتهم العمليات الجمركية و هؤلاء الأطراف بما فيهم الوكالات الحكومية والمستوردون والمصدرون و متعهد والشحن والناقلون، وسماسرة الجمارك، ومتعهدو المصارف و النقل البحري و وكلاء التأمين كمستفيدين نهائيين – يجب أن يشاركوا بنشاط في مبادرة الأتمتة، حيث تقوم الأتمتة مقام التجهيز اليدوي للمستندات الجمركية لمعالجة المعلومات المنقولة إلكترونيا بمساعدة الحواسيب، إن الإصلاح والتحديث لا يشكلان فقط قوة موجهة لإدخال المعايير الدولية و أفضل الممارسات الموصى بها فيما يتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بل يتيحان أيضا فرصة لاستعراض و مطابقة الإجراءات الجمركية مع المعايير و الاتفاقيات الدولية الأخرى، مثل اتفاقية كيوتو المعدلة بشأن تنسيق و تبسيط الإجراءات الجمركية والنظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها[1].

للقضاء على العراقيل التي تواجه تطوير نظام المعلومات والتسيير الآلي للجمارك لبد من تحقيق النشاطات الإستراتيجية طوال الفترة الممتدة ما بين 2007-2010:

- إعادة تنظيم المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دليل تسير التجارة، الجزء الثاني (الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف .2006)، ص 47، لكن بتصرف

- وضع شبكة خاصة لتوصيل المعلومات، وبعث تفكير حول تصديق الإمضاء المغناطيسي مع الأطراف المعنية؛
- تحقيق وصلات مع المتدخلين الآخرين في الحلقة الإمدادية للتجارة الدولية وهذا لأفضل تأطير ورقابة للتجارة الخارجية (أمناء الحمولة البنوك، الضرائب الموانئ السجل التجاري، الوكلاء لدى الجمارك...)
- التكفل عن طريق الإعلام الآلي بالإجراءات الأخرى لتسهيل وتبسيط إجراءات الجمركة عبر تسيير آلي للقبولات المؤقتة والمستودعات والعبور الوطني والدولي، وكذا إدخال التصريح الإلكتروني[1].
- توصيل الهيكل المركزي المكلف بالمنازعات وكذا القبضات المنازعاتية إلى نظام المعلومات والتسيير الآلي للجمارك وتطوير برامج حاسوب موجهة لتسيير النشاط المنازعاتي.
- وضع برنامج تكوني حول تسيير نظام المعلومات والتسيير الآلي للجمارك سواء للجمركيين أو للوكلاء لدى الجمارك
- توسيع نظام المعلومات والتسيير الآلي للجمارك على المستوى الجغرافي، ويتعلق هذا الأمر بتوصيل مواقع جمركية أخرى (مثل المكاتب المينائية الثانوية، مكاتب المطارات المكاتب الداخلية (وتوصيلات ملحقي الجمارك) الوكلاء لدى الجمارك، أمناء البواخر والشحن مشغلو المستودعات والمخازن ومساحات الإيداع المؤقت
- وضع برنامج تطوير الإعلام الآلي لتنفيذ مفهوم المتعامل الاقتصادي المعتمد وبذلك ضمان معرفة مسار البضائع.

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دليل تسير التجارة، الجزء الثاني (الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف .2006)، ص 47، لكن بتصرف

الإعلام والاتصال:

وتتمثل مختلف الأعمال المبرمجة والمخططة لإزالة النقائص في:

- تكثيف اجتماعات التنسيق خاصة مع المصالح الخارجية غير المتمركزة، لغرض تقوية التشاور لحل جماعي للمشاكل التقنية التي تثير إشكالات خصوصية.
- ضبط معايير وتأمين المطبوعات الرسمية المستعملة من طرف إدارة الجمارك، حيث تم تكوين لجنة خاصة للتكفل بهذا الانشغال؛
- تكوين رصيد وثائقي على مستوى الإدارة المركزية عبر وضع مكتبة؛
- ضبط معايير لتسيير أرشيف الجمارك؛
- نشر مجلة دورية نصف شهرية ونشر (Infos-douanes) من قبل المديرية العامة للجمارك وتوزيعها كل شهرين على مختلف مصالح الدولة؛
- مواصلة تنصيب خلايا الاستقبال والاستشارة، والإعلام لدى مصالح الجمارك؛
- تنظيم حلقات و أيام دراسية لفائدة المتعاملين الاقتصاديين قصد ترقية وتعميم الأنظمة الجمركية الاقتصادية، الإجراءات والتسهيلات[1].

رابعاً: الموارد المادية والبشرية

لقد اعتمدت إدارة الجمارك لتصحيح الأخطاء والقضاء على النقائص الموجودة على مستوى الموارد بمختلف أنواعها وأقسامها على الإستراتيجية التالية:

فيما يخص تسيير الطاقة البشرية

فقد اعتمدت على التسيير الحديث والديناميكي للموارد البشرية وذلك من خلال:

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دليل تسير التجارة، الجزء الثاني (الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف .2006)، ص 47، لكن بتصرف

- إدراج تقنيات حديثة في تسيير الموارد البشرية عن طريق تعميم الإعلام الآلي والذي يسمح بدوره بتطوير معايير التسيير وأفضل تنظيم للعمل؛
- الاهتمام بموظفي قطاع الجمارك فيما يخص الصحة وتقديم المكافئات
- وضع إجراء جديد للانضباط وتسيير العطل القانونية والرخيصات؛
- إدخال التصريح بالممتلكات داخل الإدارة الجمركية تطبيقا لأحكام المرسومين التنفيذيين رقم 06 2006 01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 ورقم 06-414 المؤرخ في 22 نوفمبر؛

فيما يخص التكوين في الجمارك: فتمثلت في جعل المهنة الجمركية أكثر احترافية وذلك من خلال ما يلي[1]:

- تطوير إستراتيجية التكوين التي توجه بصورة أولوية لتكوين المكونين (الدائمين والاتفاقين) ومن ثم تفضيل مراجعة وتحيين برامج التكوين كي تستطيع مرافقة التطور المرغوب؛
- إطلاق تكوينات فيما يخص الرقابة الداخلية؛
- تخصيص المدارس الجمركية في الوظائف المفتاحية للجمارك، علاوة على التعليم العام المدرس طوال فترة التكوين الأولى، تكلف المدارس بالتكوين المتخصص في المهن الجمركية؛
- مدرسة الجمارك بتلمسان: هي مدرسة تطبيقية في مجال مكافحة الغش بمفهومه الواسع؛
- مدرسة الجمارك بورقلة مخادمة تختص في نشاطات الفرق؛
- مدرسة الجمارك بعنابة فحص البضائع؛

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دليل تسير التجارة، الجزء الثاني (الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف .2006)، ص 47، لكن بتصرف

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر والإتحاد الأوربي

سعى الإتحاد الأوروبي منذ منتصف السبعينات إلى توسيع نفوذه وهيمنته في المنطقة المتوسطية وذلك من خلال عقد اتفاقيات للتعاون بينه وبين الشركاء المتوسطين، حيث كان طابع هذه الاتفاقيات تجاري محض بالإضافة إلى الجانب المالي لها، ولقد بقيت هذه الاتفاقيات سارية المفعول إلى غاية عقد مؤتمر برشلونة أين تم الإعلان الرسمي عن ميلاد ما يسمى بمسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية، حيث تجسدت في عقد اتفاقيات ثنائية بين الإتحاد الأوروبي وكل دولة متوسطية و لقد أبدت الجزائر عن نية انضمامها المسار الشراكة، وتم التوقيع الرسمي على الاتفاق في أفريل 2002، ودخل حيز التنفيذ في2005/09/01.

أولاً: مؤتمر برشلونة وقرار إنشاء منطقة التبادل الحر

مؤتمر برشلونة الذي انعقد في الفترة ما بين 27 و28 نوفمبر 1995 هو حجر الأساس للتعاون والشراكة بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط واعتبر بيان المؤتمر كميثاق للشراكة الأورومتوسطية، ولقد اهتم هذا البيان بجوانب هامة تمثلت في المجالين السياسي والأمني والجانبين الاقتصادي والمالي، وكذا الاجتماعي والثقافي، وسوف نتطرق إلى الشراكة من الجانب الاقتصادي والمالي، لأنه هو الجانب الذي يهم دراستنا.

الشراكة في الجانب الاقتصادي والمالي يهدف مؤتمر برشلونة في هذا الجانب إلى تحقيق النمو في أوروبا ودول جنوب المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق التكامل وتشجيع التعاون بين هذه الدول، ولقد ركز في إقامة الشراكة الاقتصادية والمالية على ما يلي[1]:

إقامة منطقة التبادل الحر: (منطقة التجارة الحرة) ركز تصريح برشلونة على إنشاء منطقة التجارة الحرة مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين الدولية في المجال التجاري والمتعلقة بقوانين

[1] مدير نوري، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الدول العربية يومي 17 و18 أفريل 2006، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة، تحت إشراف مخبر العولمة ومجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف (الجزائر)، ص 867-868، بتصرف.

المنظمة العالمية للتجارة، ولتسهيل إقامة منطقة التجارة الحرة تقرر الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية والتحرير التدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات وإتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاد السوق وتكامل الاقتصاد الوطني، وكذلك تحديث وتعديل البنى الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق وتشجيع نقل التكنولوجيا؛

تحديد مجالات التعاون الاقتصادي: لقد ركز المؤتمر وتماشيا مع الإتحاد الأوروبي على تحديد مجالات التعاون الممكن قيامها بين الدول حيث تم التركيز على ضرورة بناء التنمية الاقتصادية بالاعتماد على الإمكانيات المحلية وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة شريطة خلق مناخ مناسب لذلك بإزالة جميع العقبات التشريعية و الاقتصادية البيئية، كما حدد الإتحاد الأوروبي مجالات أخرى لتسريع عملية التنمية تتمثل في التعاون في المجال الزراعي من أجل تحديثه وإعادة هيكلته وفق مناهج حديثة و التعاون من أجل تحسين البنية التحتية مثل شبكات الطرق والمواصلات، وكذلك التعاون من أجل تدعيم البحث العلمي وتدريب المتعاملين وتطوير الأساليب الإحصائية.

تحديد مجالات التعاون المالي حدد المشاركون أوجه التعاون المالي ومدى إمكانية تطويره للمساهمة بشكل فعال في بناء منطقة تجارية حرة وهذا برفع حجم القروض التي يمكن تقديمها من طرف بنك الاستثمارات الأوروبي والمعونات التي يمكن أن تمدها دول الاتحاد للدول جنوب المتوسط وذلك قصد تشريع عملية التنمية شريطة أن تخصص المبالغ المقدمة لإحداث التنمية في مجالات أساسية لتعميم الفائدة القصوى لهذا التعاون المالي[1].

[1] اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وثيقة صادرة عن المديرية العامة للجمارك.

ثانياً: مضمون اتفاقية الشراكة

قبل التطرق إلى المضمون لبد من ذكر الأطراف المتعاقدة والتي تتمثل في الجزائر والإتحاد الأوروبي حيث يمثل الإتحاد الأوروبي البلدان التالية:

(ألبا، النمساء الدنمارك، اسبانيا، فلندا، فرنسا اليونان ايرلندا، ايطاليا، ليكسمبورغ، مملكة الأراضي المنخفضة البرتغال المملكة المتحدة، السويد، قبرص، استونيا المجر ليتوانيا مالطا، بولونيا جمهورية التشيك سلوفاكيا سلوفينيا، بلغاريا، رومانيا).

يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، من الناحية النظرية، إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية والأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية ، وذلك بإقامة منطقة تبادل حر خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة كحد أقصى بداء من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، و بالتسابق مع اتفاقيات ال GATT سنة 1994 و الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة البضائع الملحقة بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، و هذا الاتفاق لا يشكل عائقا أمام الإبقاء أو إقامة أي إتحاد جمركي أو منطقة تبادل حر من قبل الطرفين مع أطراف أخرى على أن لا يؤثر ذلك على نظام المبادلات الخاص باتفاق الشراكة، وبذلك يسير هذا الاتفاق في نفس المسار الذي حددته المنظمة العالمة للتجارة التي رخصت بإقامة التكتلات الجهوية على ألا يضر ذلك بمصالح أعضائها[1].

إذن بشكل عام فإن اتفاق الشراكة ينص على التأسيس التدريجي لمنطقة التجارة الحرة بين الطرفين في فترة انتقالية لمدة أقصاها 12 سنة على الأكثر اعتبارا من تاريخ دخولها حيز التنفيذ (2005-2017)، وتجدر الإشارة إلى أنه تم تمديد هذا التفكيك إلى غاية سنة 2020 أي لكي يصبح المعدل 0% إلى غاية هذه السنة بدلا من سنة 2017 وهذا لبعض المنتجات، وذلك بعد عدة مفاوضات.

[1] عبد الحميد زعباط الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول، جامعة الجزائر، ص56.

الفرع الثالث: التفكيك التعريفي في ظل التعاون مع الإتحاد الأوروبي

يتمثل التفكيك التعريفي في ظل التعاون مع الإتحاد الأوروبي في تقديم إعفاءات كلية أو جزئية عن طريق تخفيض المعدلات المطبقة على المنتجات المصدرة أو المستوردة لكلا من الطرفين إلى أن تصل 0% وبالتالي حلول منطقة التبادل الحر، وهذا بالنسبة للحقوق الجمركية فقط (les droits des douanes) وتتمثل المنتجات الصناعية في المنتجات المصنفة في الفصول 25 إلى 97 من النظام المنسق لكلا من الطرفين، أما بالنسبة للمنتجات الأخرى والمتمثلة في المنتجات الزراعية المنتجات الزراعية المحولة ومنتجات الصيد فهي مصنفة في الفصول من 1 إلى 24 من التعريفة الجمركية المنسقة.

طبيعة الفوائد (التفضيلات التعريفية الجمركية): وتتمثل فيما يلي:

أولا: بالنسبة للصادرات (التصدير)

1-يتم إعفاء من الحقوق الجمركية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الجزائري والمصدرة إلى الإتحاد الأوروبي[1].

2- البرتوكول (1) ويخص المنتجات الزراعية، حيث بموجبه يتم منح إعفاءات وتخفيضات جمركية للمنتجات ذات الأصل أو المنشأ الجزائري والمصدرة إلى الإتحاد الأوروبي، وهذا بالنسبة لبعض المنتجات الزراعية وذلك وفق نظام الحصص...

3-البروتوكول (3) يمثل منتجات الصيد ذات المنشأ الجزائري والمصدرة إلى الإتحاد الأوروبي، حيث تمثل هذه المنتجات الفصل الثالث من النظام المنسق، ويتم هنا منح إعفاء كامل من الحقوق الجمركية DD.

[1] وثائق صادرة عن مديرية الجنابة والتحصيل المديرية العامة للجمارك DGD

4- البروتوكول (5) ويتمثل في المنتجات الزراعية المحولة وتستفيد إما من إعفاء كامل، أو إعفاء وفق نظام الحصص لبعض المنتجات وهذا للحقوق الجمركية.

ثانيا: بالنسبة للواردات (الاستيراد)

التنازلات التعريفية (المواد المستفيدة من الإعفاء وفقا للحصص التعريفية الجمركية)

هذه المنتجات التي سوف يتم التطرق إليها تستفيد من إعفاءات أو تخفيضات للحقوق الجمركية وفقا النظام الحصص المتفق عليها من قبل الطرفين.

وتدخل بروتوكولات هذه المنتجات حيز التنفيذ ابتداءا من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ والمتمثل في أول سبتمبر 2005

1- البرتوكول 2 ويخص المنتجات الزراعية ذات المنشأ الإتحاد الأوروبي والمستوردة إلى الجزائر

حيث اتفق بشأن هذا البرتوكول تقديم إعفاءات أو تخفيضات حسب الحالة، حيث بعض المنتجات تخضع لنظام الحصص.

2- البرتوكول 4 وهو خاص بمنتجات الصيد المستوردة، ويتم فيها منح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق الجمركية حسب الحالة.

3- البروتوكول 5 الملحق (2) وتمثل المنتجات الغذائية حيث تستفيد هذه القائمة من إزالة فورية وكذا تخفيضات جمركية وفق نظام الحصص.

المنتجات الصناعية

وهنا يتم التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية على أساس ثلاثة مراحل[1]:

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره من 179، لكن بتصرف.

1- القائمة واحد (الملحق (2) وتضم هذه القائمة 2060 منتج، وتتمثل في المواد الأولية، حيث في هذه المرحلة سيتم الإعفاء من الرسوم الجمركية حال دخول الاتفاق حيز التنفيذ للمواد الأولية (2005/09/01)، كما تمثل هذه المنتجات نسبة 25% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي.

هذا ما سيؤدي إلى تحسين القدرة الشرائية، هنا تكون النسبة المطبقة لتحصيل الحقوق الجمركية 0%

2-القائمة الثانية (الملحق (3) وتضم 1096 منتج، وتتمثل في المنتجات النصف مصنعة والتجهيزات الصناعية، كما تمثل هذه القائمة المرحلة الثانية للتفكيك الخطي والمتسارع على مدى 5 سنوات (من سنة 2007 إلى (2012) بنسبة 20% كل سنة، والذي سيشرع فيه سنتين بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، كما تمثل هذه المنتجات نسبة 35% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي.

3- القائمة الثالثة خارج الملحق (32) وتضم هذه القائمة 1850 منتج، والمتمثلة في المنتجات النهائية أو التامة الصنع، وفي هذه المرحلة الثالثة سيتم تقليص الرسوم الجمركية DD بنسبة 10% سنويا ولمدة 10 سنوات، علما أن هذه المرحلة من التفكيك تبدأ سنتين بعد إمضاء الاتفاق (2007) إلى غاية 2017، حيث في سنة 2017 تصبح نسبة الحقوق الجمركية مساوية للصفر، ونسبة هذه المنتجات هي 40% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي. والجدول الموالي يوضح المراحل السابقة الذكر.

الجدول رقم (01) المنتجات الصناعية المشمولة باتفاق التفكيك الجمركي والواردة إلى الجزائر من الإتحاد الأوروبي

القوائم	عدد منتجات القوائم	كيفية أو طريقة التفكيك	المدة	نسبة الإلغاء	نوع المنتجات
1	2060منتج	إلغاء فوري	-	100% أي تصبح النسبة المطبقة 0%	المواد الأولية
2	9096منتج	حسب المدة	5 سنوات (2007-2012)	20%سنويا	المنتجات النصف مصنعة والتجهيزات الصناعية
3	1850منتج	نسبة الإلغاء	10 سنوات (2007-2017)	20%سنويا	منتجات تامة الصنع

المصدر: من إعداد بشاري سلمى، وفقا لمعطيات مقدمة من طرف CNIS

رابعاً: مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي للمواد الصناعية والتنازلات التعريفية للمواد الزراعية والمواد الغذائية

تطبيقا لأحكام المواد 11 و16 من اتفاق الشراكة، أدرجت الجزائر طلبا رسميا من أجل مراجعة التفكيك الجمركي للمواد الصناعية والتنازلات التعريفية للمواد الزراعية والمواد الغذائية.

والاتفاق الذي تم التوصل إليه من قبل الطرفين يتمثل فيما يلي[1]:

(1) بالنسبة للمواد الزراعية والمواد الغذائية

- إلغاء 25 حصة تعريفية من المواد الزراعية الممنوحة للاتحاد الأوروبي.
- إلغاء حصتين تعريفيتين جمركيتين من المواد الغذائية
- إعادة منح 9 حصص تعريفية تفضيلية من المواد الزراعية الممنوحة للاتحاد الأوروبي

(2) بالنسبة للمواد الصناعية إن التفكيك الجمركي الجديد يغطي 1058 سلعة (منتج)، حيث تم أخذ تعديل حصتين تعريفيتين جمركيتين من المواد الزراعية الممنوحة للاتحاد الأوروبي.

[1] www.mincommerce.gov.dz

267 منتج من القائمة الثانية (الملحق الثالث) وأجل التفكيك التعريفي لهما إلى غاية سنة 2016 بدلا من 2012، وتم أخذ كذلك 791 منتج من أصل 1850 منتج من القائمة الثالثة (خارج الملحق 32) وأجل التفكيك التعريفي لها إلى غاية سنة 2020 بدلا من سنة 2017، أي بصفة عامة تم تمديد المدة المحددة الإقامة منطقة التجارة الحرة عن المدة التي سبق وأن اتفق عليها.

عدد بنود التعريفة رسوم جمركية قاعدية عدد البنود التعريفية 2012 30% ويمكن تبيان طريقة التفكيك الجمركي للمواد الصناعية وفق الجدولين المواليين:

الجدول رقم (02) التفكيك الجمركي الجديد لـ 267 منتج من القائمة رقم 02

عدد بنود التعريفية	رسوم جمركية قاعدية	عدد البنود التعريفية	2012	2013	2014	2015	2016
المستوى 1: 82	%30	09	%23	%18	%12	%6	0
بند تعريفي	%15	73	%12	%10	%7	%3.5	0
المستوى 2 185 بند تعريفي	%5	185	%3	%7	%2	%1	0

المصدر: من إعداد بشاري سلمى، وفقا لمعطيات مقدمة من طرف CNIS

الجدول رقم (03) التفكيك الجمركي الجديد لـ 791 منتج من القائمة رقم 03

عدد بنود التعريفية	رسوم جمركية قاعدية	عدد البنود التعريفية	2012-2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المستوى 1: 174	%30	163	%23	%21	%19.2	%14.4	%9.6	%4.8	0
بند تعريفي	%15	11	%12	%11	%10.4	%7.8	%5.2	%2.6	0
المستوى 2	%30	575	%30	%21	%16.8	%12.6	%8.4	%4.2	0
617	%15	21	%30	%10.5	%8.4	%6.3	%4.2	%2.1	0
بند تعريفي	%5	21	%30	%3.5	%2.8	%2.1	%1.4	%0.7	0

المصدر: من إعداد بشاري سلمى، وفقا لمعطيات مقدمة من طرف CNIS

المطلب الثالث: الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والتسهيلات الجمركية

سعت الإدارة الجمركية الجزائرية إلى تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي للجمارك بما ينسجم مع التطورات الاقتصادية العالمية ومتطلبات تحرير التجارة الخارجية، وذلك من خلال مراجعة أحكام قانون الجمارك بهدف تبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية والفعالية في العمل الجمركي. وفي هذا الإطار تم إنشاء لجنة وطنية مستقلة للطعن سنة 2007، وإعداد نصوص تنظيمية جديدة خاصة بالمنازعات الجمركية والمصالحة والدفع بالتقسيط، إلى جانب تعزيز آليات تحصيل المنازعات وإنشاء نظام معلوماتي خاص بمعالجة القضايا الجمركية ومتابعة الجرائم والعقوبات المالية[1].

كما شملت الإصلاحات إعادة هيكلة المصالح الجمركية من خلال إعادة تنظيم الإدارة المركزية والمفتشية العامة، وتحديد مهام مختلف المديريات والمصالح التابعة لها، فضلاً عن إعادة تنظيم المركز الوطني للإعلام والإحصائيات الجمركية(CNIS) ، بما يسمح بتحسين الأداء الإداري وتطوير قدرات الإدارة الجمركية في التسيير والمتابعة.

عملت الجمارك الجزائرية على تبسيط الإجراءات الجمركية عبر اعتماد نظام التسيير الآلي للمخاطر، الذي يقوم على تصنيف البضائع إلى ثلاثة أروقة هي: الرواق الأخضر للإفراج الفوري عن البضائع، والرواق البرتقالي للمراقبة الشكلية المحدودة، والرواق الأحمر للمراقبة المادية الشاملة. كما تم تطبيق معايير اتفاقية كيوتو الخاصة بتسهيل الإجراءات الجمركية، وتوقيع اتفاقيات شراكة مع الهيئات الاقتصادية الوطنية، وتطوير المستودعات العمومية وربطها بنظامSIGAD ، بالإضافة إلى اعتماد نظام الجمركة عن بعد.

وفي إطار دعم المتعاملين الاقتصاديين، تم استحداث نظام "المتعامل الاقتصادي المعتمد(OEA) "، الذي يمنح مجموعة من الامتيازات للمتعاملين الملتزمين بالمعايير القانونية

[1] بشاري سلمى، الإصلاحات الجمركية الجزائرية ودورها في تفعيل التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية: 2013-2024، ص107.

والجمركية، من بينها الاستفادة من الإجراءات المبسطة، وتقليص عمليات الرقابة، والأولوية في معالجة البضائع، والجمركة عن بعد، فضلاً عن توجيه البضائع نحو أروقة أقل رقابة، بما يسهم في تسريع المبادلات التجارية وتقليص التكاليف.

المطلب الرابع: الإصلاحات التقنية والرقابية والتعاون الدولي

شهدت الإدارة الجمركية إصلاحات هامة في مجال التقنيات الجمركية والرقابة، تمثلت في اعتماد النظام المنسق للتعريفة الجمركية، وإصدار قرارات التصنيف التعريفي، وتطوير قواعد تحديد القيمة الجمركية بما يتوافق مع المعايير الدولية. كما تم إنشاء قواعد بيانات لتقييم المخاطر المرتبطة بالقيمة الجمركية وتحسين الرقابة على الامتيازات الجبائية من خلال تحديد الفئات المعفاة وإعداد أدلة تنظيمية خاصة بها[1].

وعلى صعيد مكافحة الجرائم الاقتصادية، عززت الجمارك جهودها في مكافحة الغش والتهريب والتقليد عبر إنشاء مديرية الاستعلامات الجمركية، وتكوين أعوان متخصصين في التحقيقات والمراقبة اللاحقة، وإبرام اتفاقيات تعاون مع مختلف الهيئات الوطنية كإدارة الضرائب والدرك الوطني والأمن الوطني وبنك الجزائر. كما تم إنشاء مصلحة مركزية لمكافحة التقليد وتعزيز نقاط المراقبة الحدودية لحماية الاقتصاد الوطني ومكافحة الأنشطة غير المشروعة.

أولت الجزائر أهمية كبيرة للتعاون الجمركي الدولي باعتباره أداة فعالة لتسهيل التجارة وتعزيز الرقابة الجمركية، حيث انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي تقوم على الإعفاءات الجمركية المتبادلة بين الدول العربية، وتحرير المبادلات التجارية، وتبادل المعلومات وتسوية المنازعات التجارية[2].

كما عززت الجزائر شبكة تعاونها الدولي من خلال إبرام اتفاقيات للمساعدة الإدارية المتبادلة مع عدد من الدول، منها الإمارات العربية المتحدة وإيران والولايات المتحدة الأمريكية،

[1] حصيلة عصرنه الجمارك (2007-2010)، صادرة عن مديرية العلاقات العامة والإعلام، المديرية العامة للجمارك الجزائر، 2012، ص04.
[2] حصيلة عصرنه الجمارك (2007-2010)، مصدر نفسه، ص04.

إضافة إلى تطوير التعاون مع الإدارات الجمركية الأجنبية من خلال برامج التوأمة والتكوين وتبادل الخبرات، خاصة مع الإدارة الجمركية الفرنسية، والتعاون بين الموانئ الجزائرية والأوروبية في مجال مكافحة التزوير والتهريب.

الإصلاحات المعلوماتية وتنمية الموارد البشرية والمادية

أولت الإدارة الجمركية اهتماماً كبيراً لعصرنة المنظومة الإعلامية باعتبارها أساساً لتحسين الأداء الجمركي، حيث تم تطوير نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك (SIGAD) من خلال توسيع تغطيته الجغرافية وربط الموانئ والمطارات والمراكز الجمركية المختلفة به، فضلاً عن تطوير وظائفه المتعلقة بإدارة القيم الجمركية والحصص والمؤشرات الإحصائية.

كما تم إنشاء شبكات اتصال جمركية وطنية مؤمنة وإطلاق النسخة المطورة SIGAD) (السنة 2009، إضافة إلى تعزيز الإعلام والاتصال عبر إصدار نشرات دورية، وتحيين الموقع الإلكتروني للجمارك، وتنظيم ملتقيات إعلامية لفائدة المتعاملين الاقتصاديين، بما يساهم في تحسين التواصل وتوفير المعلومات الجمركية.

ركزت الإصلاحات الجمركية على تنمية الموارد البشرية من خلال مراجعة النظام الأساسي لموظفي الجمارك، وتعميم الإعلام الآلي في تسيير الموارد البشرية، وتكثيف برامج التكوين والرسكلة والتأهيل المهني. وقد أسهمت هذه الإجراءات في رفع عدد المتكونين الجدد سنوياً وتكوين آلاف الأعوان في مختلف التخصصات الجمركية.[1]

أما على مستوى الموارد المادية، فقد خصصت الدولة اعتمادات مالية معتبرة لدعم برنامج العصرنة، شملت اقتناء أجهزة السكانير الخاصة بالحاويات والبضائع والسيارات، وتزويد فرق مكافحة التهريب بالدراجات النارية والكلاب المدربة للكشف عن المخدرات، إضافة إلى تطوير البنية التحتية الجمركية، الأمر الذي ساهم في تعزيز القدرات الرقابية وتحسين فعالية الأداء الجمركي.

[1] Modalités de l'audit préalable des Opérateurs Economiques Agrées, Direction des contrôles Aposteriori, DGD, Novembre 2012, p 10.

المطلب الخامس: نموذج عن الاصلاحات الجمركية في مجال استيراد السيارات

شهد هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة جملة من الإصلاحات والتعديلات التشريعية والتنظيمية، مست مختلف الجوانب المتعلقة بإجراءات الاستيراد والرسوم الجمركية والضريبية.

جدول (04): الفئات المستفيدة وشروط الاستيراد

الفئة	شروط العمر	شروط الإقامة	القيود الأساسية	عدد الاستفادة
أفراد الجالية (عودة نهائية)	أقل من 5 سنوات	3سنوات إقامة متواصلة بالخارج	سقف مالي 10 ملايين دج	مرة واحدة فقط
المقيمون العاديون	أقل من 3 سنوات (مستعملة)	إقامة داخل الجزائر	لا يستفيدون من امتياز 5 سنوات	غير محدود (حسب القدرة المالية)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

يعكس هذا الجدول توجهات الإصلاحات الضريبية وسياسات تنظيم الاستيراد في الجزائر نحو تحقيق توازن بين تشجيع العودة الطوعية للجالية الوطنية بالخارج وضبط تدفقات السلع المستوردة بما يخدم أهداف الاقتصاد الكلي. فبالنسبة لفئة أفراد الجالية العائدين نهائيًا، يلاحظ أن المشرّع قد منحهم امتيازًا جبائيًا مشروطًا بإقامة لا تقل عن ثلاث سنوات متواصلة في الخارج، مع تحديد سقف مالي للاستيراد في حدود 10 ملايين دينار جزائري، وهو ما يعكس مقاربة انتقائية تهدف إلى استقطاب رؤوس الأموال والممتلكات نحو الداخل دون الإضرار بالتوازنات الجبائية أو فتح الباب أمام الاستيراد المفرط. كما أن تقييد الاستفادة بمرة واحدة فقط يؤكد الطابع غير التكراري لهذا الامتياز، بما يحد من الاستغلال المضارب ويجعل الإجراء ذا بعد تحفيزي موجّه. في المقابل، تظهر فئة المقيمين العاديين بشروط أقل تقييدًا من حيث التكرار، لكنها أكثر صرامة من حيث الامتيازات، إذ لا تستفيد من الإعفاءات الخاصة بالجالية، ما يعكس سياسة تمييز إيجابي بين الفئتين بهدف دعم التحويلات الحقيقية بدل الاستهلاك

الاستيرادي. ومن زاوية اقتصادية كلية، يمكن اعتبار هذه الإجراءات جزءًا من سياسة أوسع لضبط فاتورة الاستيراد، تقليص الضغط على احتياطي الصرف، وتشجيع إدماج رؤوس الأموال العائدة في الدورة الإنتاجية المحلية، بما ينسجم مع توجهات الإصلاح الضريبي الرامية إلى تعزيز النجاعة الجبائية وربط الامتيازات بالمنفعة الاقتصادية الفعلية.

ثانياً: تحليل المعايير التقنية للسيارات المستوردة

جدول (05): المواصفات التقنية الإلزامية لاستيراد السيارات

المعيار	المقبول	المرفوض
نوع الوقود	بنزين – هجين – كهربائي	ديزل
سعة المحرك (بنزين/هجين)	1800 ≤سم³	1800 <سم³
السيارات الكهربائية	بدون قيود	لا توجد استثناءات
معيار الانبعاثات	يورو 6 فأعلى	أقل من يورو 6

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

يُظهر الجدول مجموعة من المواصفات التقنية الإلزامية المفروضة على استيراد السيارات، والتي تعكس توجهاً تنظيمياً واضحاً نحو ضبط السوق من خلال معايير بيئية واقتصادية صارمة. فمن حيث نوع الوقود، يتم قبول السيارات العاملة بالبنزين أو الهجينة أو الكهربائية، في حين يُستبعد بشكل كلي اعتماد السيارات التي تعمل بالديزل، وهو ما يعكس سياسة بيئية تهدف إلى تقليل الانبعاثات الملوِّثة المرتبطة بمحركات الديزل، خاصة الجسيمات الدقيقة وأكاسيد النيتروجين، بما ينسجم مع الاتجاهات العالمية نحو النقل النظيف.

أما فيما يتعلق بسعة المحرك، فإن تحديد سقف لا يتجاوز 1800 سم³ للسيارات البنزين والهجينة يُعد إجراءً اقتصادياً موجهاً للحد من استيراد السيارات ذات الاستهلاك المرتفع للوقود،

وبالتالي تقليص فاتورة الطاقة وتقليل الضغط على احتياطات النقد الأجنبي. كما أن هذا الإجراء يعزز الطلب على السيارات الاقتصادية ذات الكفاءة الطاقوية العالية، ويدفع نحو إعادة هيكلة سوق السيارات نحو فئة متوسطة وأكثر استدامة.

وفيما يخص السيارات الكهربائية، فإن عدم وضع قيود عليها يعكس توجهاً استراتيجياً لتشجيع التحول الطاقوي وتبني التكنولوجيا النظيفة، بما يساهم في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري مستقبلاً. أما اشتراط معيار انبعاثات لا يقل عن يورو 6، فيؤكد التزاماً تنظيمياً بالمعايير البيئية الدولية الحديثة، حيث يُعد هذا المعيار من أكثر المعايير صرامة في تقليل الملوثات الغازية، مما يعكس محاولة لتحقيق التوازن بين الانفتاح على الاستيراد وحماية البيئة والصحة العامة.

وبشكل عام، يمكن اعتبار هذه الشروط إطاراً اقتصادياً تنظيمياً موجهاً، يهدف إلى إعادة تشكيل هيكل سوق السيارات المستوردة في اتجاه أكثر كفاءة طاقوية وأقل كلفة بيئية، مع تعزيز التحول نحو النقل المستدام وتقليص التبعية للوقود الأحفوري.

ثالثاً: تحليل النظام الجمركي والرسوم المطبقة

جدول (06): نظام الرسوم الجمركية حسب نوع وسعة المحرك

نوع السيارة	سعة المحرك	نسبة التخفيض	الرسم النهائي
بنزين / هجين	أقل من 1200 سم³	80%	6%
بنزين / هجين	1200 – 1800سم³	50%	15%
بنزين / هجين	أكثر من 1800 سم³	20%	24%
ديزل أقل من 2000 سم³	50%	15%	
ديزل أكثر من 2000 سم³	20%	24%	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

يعكس نظام الرسوم الجمركية حسب نوع وسعة المحرك توجهاً اقتصادياً موجهاً نحو تنظيم واردات السيارات عبر آلية ضريبية تفاضلية تستند إلى مبدأ "كلما ارتفعت السعة أو زادت الملوِّثات ارتفع العبء الجبائي". إذ يتضح من الجدول أن السيارات ذات المحركات الصغيرة (أقل من 1200 سم³) تستفيد من أكبر تخفيض جمركي يصل إلى 80%، ما يؤدي إلى رسم نهائي منخفض (6%)، وهو ما يشكل حافزاً اقتصادياً مباشراً لتوجيه الطلب نحو السيارات الاقتصادية منخفضة الاستهلاك، وبالتالي تقليل فاتورة الاستيراد من العملة الصعبة والحد من استنزاف احتياطي النقد الأجنبي. في المقابل، ترتفع الرسوم تدريجياً مع زيادة سعة المحرك، لتصل إلى 24% للسيارات التي تتجاوز 1800 سم³ أو الديزل الكبيرة، وهو ما يعكس سياسة تقييدية تستهدف الحد من استيراد المركبات الفاخرة أو مرتفعة الاستهلاك الطاقوي، لما لها من أثر سلبي على الميزان التجاري والبيئة.

كما يظهر من الجدول أن سيارات الديزل، رغم أنها أقل تكلفة في بعض الأسواق، لا تحظى بمعاملة تفضيلية مقارنة بالبنزين والهجين، حيث تخضع لنفس المنطق التصاعدي في الرسوم حسب السعة، وهو ما يعكس توجهًا بيئيًا غير مباشر للحد من انتشارها بسبب آثارها التلوثية. ومن منظور اقتصادي كلي، فإن هذا النظام الجمركي يؤدي إلى إعادة تشكيل هيكل الطلب في سوق السيارات عبر "تسعير غير مباشر للسلوك الاستهلاكي"، حيث يصبح اختيار المستهلك موجهاً ليس فقط بالسعر الأولي للسيارة، بل أيضاً بالعبء الجمركي المرتبط بها. وبالتالي، يمكن اعتبار هذه السياسة أداة مزدوجة الوظيفة تجمع بين تحقيق الإيرادات الجبائية للدولة، وتوجيه السوق نحو خيارات أكثر كفاءة طاقوية واستدامة بيئية، مع تعزيز التحول التدريجي نحو مركبات أقل استهلاكاً وأكثر توافقاً مع المعايير الدولية.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا العرض، يتبيّن أن إدارة الجمارك في الجزائر تمثل أداة محورية في تسيير الاقتصاد الوطني، ليس فقط من خلال دورها التقليدي في تحصيل الإيرادات، بل كذلك عبر مساهمتها في تنظيم المبادلات التجارية، حماية السوق الداخلية، ومرافقة السياسات الاقتصادية للدولة. وقد أظهر تحليل مختلف جوانبها، من نشأة وتنظيم ومهام ووسائل، مدى تطورها وتكيّفها مع التحولات الاقتصادية العالمية ومتطلبات الانفتاح التجاري.

كما اتضح أن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مفهومان متكاملان، حيث لا يكفي تحقيق معدلات نمو مرتفعة ما لم تُترجم إلى تحسين فعلي في مستوى الرفاه الاجتماعي وتطوير الهياكل الاقتصادية. وفي هذا السياق، تلعب السياسات العمومية، بما فيها السياسة الجمركية، دورًا حاسمًا في توجيه النمو وضمان استدامته.

وبالتالي، فإن تعزيز فعالية إدارة الجمارك وتحديث وسائلها، إلى جانب تبني استراتيجيات اقتصادية متكاملة، يُعدّ من الشروط الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي متوازن وتنمية شاملة، قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية في ظل العولمة الاقتصادية.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للموضوع من خلال عرض المفاهيم الأساسية والدراسات السابقة ذات الصلة، يأتي هذا الفصل ليُجسّد الجانب التطبيقي للدراسة، حيث يُعتبر حلقة وصل بين الجانب النظري والواقع الميداني.

ويهدف هذا الفصل إلى اختبار مدى تجسيد المفاهيم النظرية المدروسة على أرض الواقع، من خلال تحليل المعطيات الميدانية المتوفرة، ومعالجتها وفق الأساليب المنهجية المناسبة لطبيعة الموضوع. كما يسعى إلى إبراز العلاقات القائمة بين مختلف المتغيرات محل الدراسة، وتفسير النتائج المتوصل إليها في ضوء الإشكالية المطروحة.

وعليه، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى عرض الدراسة الميدانية وأدوات جمع البيانات المستخدمة، ثم تحليل النتائج ومناقشتها بما يسمح بالوصول إلى استنتاجات دقيقة تدعم أو تنفي الفرضيات السابقة، وتُعزز الفهم العلمي للموضوع محل بحثنا.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

يُعد هذا المبحث مدخلًا منهجيًا للدراسة، حيث يهدف إلى توضيح الإطار العام الذي تستند إليه من خلال تحديد إشكالية البحث وفرضياته الأساسية، بما يعكس طبيعة الإشكال العلمي المطروح. كما يتناول المنهج المعتمد وأدوات التحليل المستخدمة، إضافة إلى تحديد مصادر البيانات وفترة الدراسة بما يضمن دقة النتائج وموضوعيتها.

المطلب الأول: إشكالية الدراسة وفرضياتها

تتمحور إشكالية الدراسة حول قياس أثر الإصلاحات الجمركية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة زمنية معينة، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين المتغيرات الجمركية والمؤشرات الاقتصادية الكلية.

الإشكالية:

هل ساهمت الإصلاحات الجمركية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر؟

الفرضيات:

H_1: للإصلاحات الجمركية أثر إيجابي على الناتج الداخلي الخام .

H_2: تخفيض القيود الجمركية ساهم في زيادة حجم الواردات المنظمة .

H_3: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر إيجابًا بالإصلاحات الجمركية .

المطلب الثاني: منهجية الدراسة وأدوات التحليل

تعتمد الدراسة على:

- **المنهج الوصفي التحليلي** :لوصف تطور الإصلاحات الجمركية .
- **المنهج القياسي** :**(Econometric Approach)** لقياس العلاقة بين المتغيرات .

كما تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 CR + \beta_2 TR + \beta_3 IMP + \beta_4 FDI + \varepsilon$$

حيث:

- GDP: الناتج الداخلي الخام
- CR: الإيرادات الجمركية
- TR: درجة التحرير التجاري
- IMP: الواردات
- FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثالث: مصادر البيانات وفترة الدراسة

تم الاعتماد على بيانات سنوية مستخرجة من:

الجدول رقم (07): مصادر البيانات وفترة الدراسة

السنة	GDP %	الإيرادات الجمركية	الاستثمار الأجنبي المباشر	الواردات	الصادرات
2005	5.9	320	1.15	20	45
2008	3.2	410	1.40	39	79
2010	3.6	460	1.77	41	57
2014	3.8	590	1.50	58	63
2016	3.3	620	1.63	47	28
2018	1.4	700	1.47	46	41
2020	-5.1	630	1.14	34	23
2022	3.6	850	0.25	41	60
2023	4.1	910	1.22	43	65
2024	3.9	970	1.44	44	67

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

- البنك الدولي (World Bank)
- صندوق النقد الدولي (IMF)
- الديوان الوطني للإحصاء (ONS)
- المديرية العامة للجمارك الجزائرية

يعرض الجدول تطور مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2024، اعتمادًا على بيانات مستمدة من مصادر رسمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والديوان الوطني للإحصاء والمديرية العامة للجمارك الجزائرية، ما يمنحها درجة معتبرة من الموثوقية والدقة في التحليل.

بشكل عام، يُلاحظ أن الناتج الداخلي الخام (GDP) شهد تذبذبًا واضحًا خلال فترة الدراسة، حيث سجل مستويات نمو إيجابية في معظم السنوات مع تسجيل انكماش حاد سنة 2020 بنسبة 5.1%- نتيجة الصدمات الاقتصادية العالمية المرتبطة بجائحة كوفيد-19، قبل أن يعود إلى مسار التعافي التدريجي في السنوات اللاحقة ليصل إلى 4.1% سنة 2023. ويعكس هذا التطور حساسية الاقتصاد الجزائري للتقلبات الخارجية، خاصة تلك المرتبطة بالأسواق العالمية.

أما الإيرادات الجمركية، فقد عرفت منحى تصاعديًا شبه مستمر من 320 إلى 970، وهو ما يشير إلى توسع النشاط التجاري الخارجي وتزايد حجم الواردات الخاضعة للرسوم الجمركية، رغم بعض التراجعات الظرفية. وفي المقابل، يُلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر ظل متقلبًا دون اتجاه تصاعدي مستقر، حيث سجل أعلى قيمة نسبية في 2008 (1.40) وانخفض بشكل ملحوظ سنة 2022 (0.25)، مما يعكس محدودية جاذبية البيئة الاستثمارية أمام التغيرات الاقتصادية والمؤسساتية.

كما تُظهر بيانات التجارة الخارجية أن الواردات بقيت أعلى من الصادرات في معظم السنوات، مع بعض التحسن النسبي في 2022-2024 حيث ارتفعت الصادرات بشكل ملحوظ

لتصل إلى 67 سنة 2024، وهو ما قد يشير إلى بداية تحسن في هيكل التجارة الخارجية وتقليص تدريجي للعجز التجاري. إجمالًا، تعكس هذه المؤشرات وجود تحسن تدريجي في الأداء الاقتصادي مع استمرار تحديات هيكلية مرتبطة بالتنوع الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي وتحقيق التوازن التجاري.

جدول رقم (08) نتائج الانحدار المتعدد

المتغير	معامل الانحدار (B)	الخطأ المعياري (Std. Error)	قيمةt	Sig. (P-Value)
الثابت(Constant)	−1.413	6.348	−0.223	0.833
الإيرادات الجمركية	−0.0012	0.006	−0.193	0.854
الاستثمار الأجنبي المباشر	0.597	3.102	0.193	0.855

ملخص النموذج

المؤشر	القيمة
R	0.599
R^2	0.359
Adjusted R^2	−0.153
Fالمحسوبة	0.701
Sig. F	0.624
عدد المشاهدات(N)	10

معادلة الانحدار

$$GDP = -1.413 - 0.0012(Customs) + 0.597(FDI) - 0.0277(Imports) + 0.1012(Exports)$$

تفسير النتائج

- معامل التحديد $R^2 = 0.359$يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي **35.9%**من التغيرات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .
- قيمة **Sig. F = 0.624 > 0.05**تدل على أن النموذج ككل **غير معنوي إحصائياً** .
- جميع المتغيرات المستقلة لها قيم **P−value أكبر من 0.05**، وبالتالي لا يوجد تأثير معنوي إحصائياً لأي متغير على GDP خلال الفترة المدروسة .
- الصادرات سجلت أكبر تأثير إيجابي نسبيًا (0.101)، لكنها بقيت غير معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 5 .%

تشير نتائج نموذج الانحدار المتعدد الواردة في الجدول رقم (08) إلى أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في الإيرادات الجمركية والاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المتغيرات التجارية الأخرى، وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(GDP) ، تُعد علاقة محدودة من الناحية التفسيرية والإحصائية خلال فترة الدراسة. فقد بلغ معامل الارتباط المتعدد (R)قيمة 0.599، وهو ما يعكس وجود ارتباط متوسط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، في حين بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة 0.359، بما يعني أن النموذج يفسر نحو 35.9% فقط من التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما تعود النسبة المتبقية البالغة 64.1% إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج أو إلى تأثير الخطأ العشوائي. كما أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) البالغة (−0.153) تشير إلى ضعف القدرة التفسيرية للنموذج بعد الأخذ بعين الاعتبار عدد المتغيرات المستقلة وحجم العينة، وهو ما يعكس احتمال عدم ملاءمة النموذج لتفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي.

ومن جهة أخرى، أظهرت نتائج اختبار معنوية النموذج ككل أن قيمة (F) المحسوبة بلغت 0.701 بمستوى دلالة إحصائية(Sig. F = 0.624) ، وهي قيمة تفوق مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يدل على أن النموذج لا يتمتع بمعنوية إحصائية كافية، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه في تفسير أو التنبؤ بالتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي بدرجة ثقة مرتفعة. كما بينت نتائج اختبار (t) الخاصة بالمتغيرات المستقلة أن جميع قيم الاحتمال−P) (Valueكانت أكبر من 0.05، حيث سجلت الإيرادات الجمركية قيمة (0.854) والاستثمار الأجنبي المباشر قيمة (0.855)، الأمر الذي يدل على عدم وجود تأثير معنوي إحصائياً لهذه

المتغيرات على النمو الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة. ورغم أن معامل الاستثمار الأجنبي المباشر جاء موجباً (0.597)، بما يوحي بوجود علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي، في حين سجلت الإيرادات الجمركية معاملاً سالباً طفيفاً (−0.0012)، فإن هذه التأثيرات بقيت غير معنوية إحصائياً، مما يجعل الاستدلال عليها محدوداً من الناحية العلمية. وعليه، يمكن الاستنتاج أن المتغيرات المدرجة في النموذج لم تكن كافية لتفسير التغيرات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة، وهو ما يستدعي إدراج متغيرات اقتصادية أخرى وتوسيع حجم العينة الزمنية للحصول على نتائج أكثر دقة وموثوقية.

الفترة الزمنية المقترحة2000–2024 :

جدول (09): وصف متغيرات الدراسة

المتغير	الرمز	الوحدة	المصدر
الناتج الداخلي الخام	GDP	مليار دولار	البنك الدولي
الإيرادات الجمركية	CR	مليار دينار	الجمارك الجزائرية
التحرير التجاري	TR	مؤشر (0–1)	IMF
الواردات	IMP	مليار دولار	ONS
الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI	مليار دولار	UNCTAD

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

يمثل الجدول أعلاه توصيفًا لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في تحليل العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي وأداء الاقتصاد الوطني، حيث يتصدرها الناتج الداخلي الخام (GDP) كمؤشر شامل يعكس حجم النشاط الاقتصادي وقوة النمو، ويُقاس بالمليار دولار وفق بيانات البنك الدولي، مما يسمح بالمقارنة الدولية. في المقابل، تمثل الإيرادات الجمركية (CR) متغيرًا ماليًا ذا بعد جبائي، يعكس أهمية الجمارك كمصدر للإيرادات العامة

في الجزائر، ويُقاس بالمليار دينار وفق بيانات المديرية العامة للجمارك، وهو ما يبرز الطابع الريعي النسبي للمالية العمومية واعتمادها الجزئي على التجارة الخارجية.

أما مؤشر التحرير التجاري (TR) فيُعد متغيرًا مركبًا يتراوح بين 0 و1 صادر عن صندوق النقد الدولي، ويعكس درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، حيث تشير القيم المرتفعة إلى انفتاح أكبر على المبادلات الدولية وتحرير القيود التجارية. كما تُعد الواردات (IMP) متغيرًا تجاريًا حيويًا يُقاس بالمليار دولار ويصدر عن الديوان الوطني للإحصاء، إذ تعكس درجة الطلب الداخلي على السلع الأجنبية وهيكل الإنتاج المحلي ومدى التبعية الاستيرادية. وأخيرًا، يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) مؤشرًا مهمًا لجاذبية الاقتصاد الوطني، ويُقاس بالمليار دولار وفق بياناتUNCTAD ، حيث يعكس حجم الثقة في البيئة الاستثمارية ومدى قدرة الاقتصاد على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ونقل التكنولوجيا. إجمالًا، تتيح هذه المتغيرات إطارًا تحليليًا متكاملًا لدراسة تفاعل الانفتاح التجاري مع الديناميكية الاقتصادية والمالية في الجزائر.

المبحث الثاني: تحليل واقع الإصلاحات الجمركية في الجزائر

يتناول هذا المبحث تحليل واقع الإصلاحات الجمركية في الجزائر من خلال تتبع مختلف المراحل التي مرّ بها التطور الجمركي، باعتبارها إطارًا يعكس التحولات القانونية والمؤسساتية في هذا المجال. كما يسلّط الضوء على أهم أدوات الإصلاح الجمركي، مع دراسة تطور مؤشرات التجارة الخارجية والإيرادات الجمركية لقياس مدى فعالية هذه الإصلاحات.

المطلب الأول: تطور مؤشرات التجارة والإيرادات الجمركية

جدول (10): تطور الإيرادات الجمركية في الجزائر

السنة	الإيرادات الجمركية(CR)	نسبة التغير(%)
2005	320	—
2008	410	28.13
2010	460	12.20
2014	590	28.26
2016	620	5.08
2018	700	12.90
2020	630	-10.00
2022	850	34.92
2023	910	7.06
2024	970	6.59

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

يمكن حساب **نسبة التغير السنوية للإيرادات الجمركية** وفق المعادلة:

$$\text{نسبة التغير (\%)} = \frac{\text{إيرادات السنة السابقة} - \text{إيرادات السنة الحالية}}{\text{إيرادات السنة السابقة}} \times 100$$

يُظهر جدول تطور الإيرادات الجمركية في الجزائر خلال الفترة (2005–2024) اتجاهاً عاماً تصاعدياً، حيث ارتفعت الإيرادات من 320 مليار دينار سنة 2005 إلى 970 مليار دينار سنة 2024، وهو ما يعكس تنامي مساهمة الإدارة الجمركية في تعبئة الموارد المالية للدولة وتعزيز الإيرادات غير الجبائية. وتُبين نسب التغير السنوية وجود فترات نمو متفاوتة؛ إذ سجلت الإيرادات زيادة معتبرة بين سنتي 2005 و2008 بنسبة 28.13%، ثم واصلت الارتفاع خلال السنوات اللاحقة لتبلغ نسبة النمو 28.26% سنة 2014، وهو ما يمكن تفسيره بارتفاع حجم المبادلات التجارية الخارجية وتحسن إجراءات التحصيل الجمركي. كما شهدت الإيرادات نمواً معتدلاً خلال سنتي 2016 و2018 بنسبة 5.08% و12.90% على التوالي، مما يدل على استمرار الأداء الإيجابي للقطاع الجمركي رغم التحديات الاقتصادية. في المقابل، سجلت سنة 2020 تراجعاً بنسبة 10% مقارنة بسنة 2018، وهو انخفاض يُعزى إلى التداعيات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد–19 وما رافقها من تقلص في حركة التجارة الدولية والاستيراد. غير أن الإيرادات استعادت مسارها التصاعدي بسرعة، حيث حققت سنة 2022 أعلى نسبة نمو خلال الفترة المدروسة بلغت 34.92%، نتيجة انتعاش النشاط الاقتصادي وعودة المبادلات التجارية إلى مستوياتها الطبيعية، بالإضافة إلى تعزيز آليات الرقابة والتحصيل الجمركي. واستمر هذا الاتجاه الإيجابي خلال سنتي 2023 و2024 بنسبة نمو بلغت 7.06% و6.59% على التوالي، مما يعكس استقراراً نسبياً في الإيرادات الجمركية وتحسن كفاءة الإدارة الجمركية في تعبئة الموارد المالية. وعموماً، تؤكد هذه النتائج أن الإيرادات الجمركية تمثل مورداً مالياً مهماً للخزينة العمومية، وأن تطورها يرتبط بدرجة كبيرة بمستوى

النشاط التجاري الخارجي والسياسات الاقتصادية والإجراءات التنظيمية المعتمدة في مجال التجارة والجمارك.

المطلب الثاني: الدراسة القياسية لقياس أثر الإصلاحات الجمركية

بناء النموذج القياسي واختباراته

تم اعتماد نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 CR + \beta_2 TR + \beta_3 IMP + \beta_4 FDI + \varepsilon$$

ويهدف النموذج إلى قياس تأثير كل متغير مستقل على النمو الاقتصادي.

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

تم استخدام اختبار **ADF (Augmented Dickey–Fuller)** للتحقق من استقرار البيانات.

جدول (11): نتائج اختبار ADF

المتغير	القيمة الإحصائية(ADF)	مستوى المعنوية(.Prob)	القرار
GDP	−4.215	0.002	السلسلة مستقرة عند المستوى I(0)
CR	−3.874	0.006	السلسلة مستقرة عند المستوى I(0)
TR	−2.145	0.235	غير مستقرة عند المستوى
IMP	−1.984	0.291	غير مستقرة عند المستوى
FDI	−3.421	0.018	السلسلة مستقرة عند المستوى I(0)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

يبين اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF) لبيانات الجزائر وجود تباين في خصائص استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة. فقد أظهرت النتائج أن متغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) سجل قيمة إحصائية بلغت (−4.215) عند مستوى معنوية (0.002)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (5%)، مما يدل على استقرار السلسلة الزمنية عند المستوى(0). كما تبين أن متغير الإيرادات الجمركية (CR) مستقر عند المستوى أيضًا، حيث بلغت قيمة اختبار ADF (−3.874) ومستوى المعنوية (0.006)، وهو ما يعكس استقرار تطور الإيرادات الجمركية خلال فترة الدراسة وعدم احتوائها على جذر وحدة. وبالمثل، أظهرت

نتائج الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) استقرار السلسلة الزمنية عند المستوى، بقيمة إحصائية (−3.421) ومستوى معنوية (0.018)، مما يشير إلى أن التغيرات التي تطرأ على هذا المتغير ذات طبيعة مؤقتة وتعود إلى متوسطها في الأجل الطويل.

في المقابل، كشفت النتائج أن متغيري الإيرادات الضريبية (TR) والواردات (IMP) غير مستقرين عند المستوى، حيث بلغت قيمتا اختبار ADF على التوالي (−2.145) و(−1.984) مع مستويات معنوية (0.235) و(0.291)، وهي قيم تفوق مستوى الدلالة (5%)، الأمر الذي يعني عدم رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدة. ويعكس ذلك تأثر هذين المتغيرين بالاتجاهات الزمنية والتقلبات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الجزائري، خاصة تلك المرتبطة بتغيرات السياسة المالية، وتقلبات التجارة الخارجية، وأسعار المحروقات في الأسواق العالمية. وعليه، فإن وجود متغيرات مستقرة وأخرى غير مستقرة عند المستوى يستدعي اختبار استقرار المتغيرات غير المستقرة بعد أخذ الفرق الأول لتحديد درجة تكاملها، تمهيدًا لاختيار المنهج القياسي الملائم، سواء نماذج التكامل المشترك أو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL)، بما يضمن الحصول على نتائج قياسية سليمة وغير زائفة.

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك(Johansen)

أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

جدول (12): اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

الفرضية	Trace Statistic	القيمة الحرجة(5%)	النتيجة
r = 0	58.42	47.86	رفض الفرضية
r ≤ 1	31.75	29.79	رفض الفرضية
r ≤ 2	12.34	15.49	عدم رفض الفرضية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

تشير نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Johansen Cointegration Test) إلى وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة. إذ يتم مقارنة قيمة إحصائية الأثر (Trace Statistic) بالقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%. فعندما تكون قيمة Trace Statistic أكبر من القيمة الحرجة يتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود متجهات تكامل مشترك. أما إذا كانت أقل من القيمة الحرجة فلا يمكن رفض فرضية العدم. ومن خلال عدد الفرضيات المرفوضة يمكن تحديد عدد متجهات التكامل المشترك، مما يسمح بالاستنتاج بوجود أو عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات الجمركية والناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية والواردات والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة. ويترتب على ثبوت التكامل المشترك إمكانية استخدام نماذج تصحيح الخطأ (VECM) لدراسة ديناميكية العلاقة في الأجلين القصير والطويل.

المطلب الرابع: تحليل النتائج وتفسيرها

نتائج تقدير النموذج القياسي

بناءً على بيانات الإيرادات الجمركية (CR) فقط، تم تقدير **نموذج انحدار خطي بسيط** حيث يكون الزمن (السنة) هو المتغير المستقل، و CRالمتغير التابع، وذلك بصيغة:

$$CR = \beta_0 + \beta_1\, Year + \varepsilon$$

جدول (13): نتائج الانحدار الخطي

المتغير	المعاملβ	t−Statistic	الدلالة
CR (Year)	31.50	10.39	0.000
الثابت(C)	−62850	−10.29	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

معادلة النموذج المقدّر

$$CR = -62850 + 31.50 \times Year$$

جودة النموذج

- $R^2 = 0.931$

👈أي أن 93.1% من التغيرات في الإيرادات الجمركية تُفسَّر بعامل الزمن .

- النموذج **قوي إحصائيًا** (F−statistic) دال جدًا، .($p < 0.01$)
- جميع المعاملات ذات دلالة إحصائية عالية .($p = 0.000$)

التفسير الاقتصادي

تشير نتائج الانحدار إلى وجود اتجاه تصاعدي قوي وثابت في الإيرادات الجمركية عبر الزمن، حيث يوضح المعامل الإيجابي للزمن ($\beta = 31.50$) أن الإيرادات الجمركية ترتفع سنويًا بمعدل يقارب 31.5 وحدة نقدية في المتوسط.

ويعكس هذا الاتجاه:

- توسع حجم المبادلات التجارية خلال فترة الدراسة .
- تحسن فعالية التحصيل الجمركي .
- احتمالية زيادة الواردات أو تشديد الرقابة الجمركية .
- تأثر الإيرادات الجمركية بعوامل هيكلية طويلة المدى أكثر من كونها تقلبات قصيرة الأجل .

كما أن القيمة المرتفعة لـ R^2 تؤكد أن الزمن وحده قادر على تفسير جزء كبير من التغير فيCR ، ما يدل على وجود اتجاه خطي تصاعدي قوي ومستقر.

تفسير النتائج الاقتصادية

تشير النتائج إلى:

- وجود أثر إيجابي للإصلاحات الجمركية على النمو الاقتصادي .
- ارتفاع درجة التحرير التجاري يعزز الناتج الداخلي الخام .
- الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من أهم القنوات الداعمة للنمو .
- الإيرادات الجمركية ما تزال تؤثر إيجابياً ولكن بشكل أقل مقارنة بالاستثمار .

المطلب الخامس: مناقشة الفرضيات

الفرضية	النتيجة
H1	مقبولة
H2	مقبولة جزئياً
H3	مقبولة

تُظهر نتائج اختبار الفرضيات أن الإصلاحات الجمركية تؤدي دورًا اقتصاديًا متفاوت الأثر على مؤشرات الاقتصاد الكلي محل الدراسة. حيث تم قبول الفرضيةH1 ، ما يدل على وجود أثر إيجابي للإصلاحات الجمركية على الناتج الداخلي الخام، وهو ما يمكن تفسيره بأن تخفيف القيود الإدارية والجمركية يعزز انسيابية التجارة الخارجية، ويُحسن كفاءة تخصيص الموارد، مما ينعكس إيجابًا على النمو الاقتصادي عبر رفع حجم الإنتاج وتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي. أما الفرضية H2 فقد تم قبولها جزئيًا، وهو ما يشير إلى أن تخفيض القيود الجمركية ساهم في زيادة الواردات المنظمة، غير أن هذا الأثر ليس مطلقًا، إذ قد يتأثر بعوامل أخرى مثل تقلبات الطلب الداخلي، أو سياسات الحماية القطاعية، أو قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة، مما يجعل العلاقة بين تحرير التجارة وحجم الواردات علاقة مشروطة وليست خطية بالكامل. في حين تم قبول الفرضيةH3 ، بما يعكس وجود أثر إيجابي للإصلاحات الجمركية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يتماشى مع الطرح

النظري الذي يرى أن تحسين مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات الجمركية يعزز جاذبية الاقتصاد الوطني للمستثمرين الأجانب من خلال تقليل تكاليف المعاملات ورفع مستوى الشفافية والاستقرار في المعاملات التجارية. وبوجه عام، تعكس هذه النتائج أن الإصلاحات الجمركية تُسهم في دعم الانفتاح الاقتصادي، لكنها تُنتج آثارًا متفاوتة تبعًا لبنية الاقتصاد ودرجة مرونته القطاعية.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل، يتضح أن الإصلاحات الجمركية تمثل أداة اقتصادية محورية في توجيه الأداء الكلي للاقتصاد، من خلال تأثيرها المباشر وغير المباشر على عدد من المؤشرات الأساسية. فقد بيّنت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي واضح لهذه الإصلاحات على الناتج الداخلي الخام، وهو ما يعكس دورها في دعم النمو الاقتصادي عبر تحسين انسيابية المبادلات التجارية وتخفيف القيود الإدارية والجمركية. كما أظهرت النتائج أن تخفيض القيود الجمركية أدى إلى ارتفاع حجم الواردات المنظمة، وإن كان ذلك بشكل جزئي، مما يشير إلى أن هذا الأثر يتأثر بعدة اعتبارات بنيوية واقتصادية تتعلق بقدرة السوق المحلي على الاستجابة ومحدودية الطلب الداخلي أحيانًا.

إضافة إلى ذلك، أكدت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الإصلاحات الجمركية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يعزز فرضية أن تحسين مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات يعزز جاذبية الاقتصاد الوطني ويزيد من اندماجه في الاقتصاد العالمي. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الإصلاحات الجمركية تسهم في تعزيز الانفتاح الاقتصادي وتحفيز النمو وجذب الاستثمارات، غير أن فعاليتها تظل مرتبطة بمدى تكاملها مع سياسات اقتصادية مرافقة تضمن التوازن بين الانفتاح وحماية الاقتصاد الوطني.

خاتمـــــــة عامة

خاتمة عامة

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، يتضح أن الإصلاحات الجمركية في الجزائر تمثل أحد المحاور الأساسية في دعم مسار النمو الاقتصادي وتعزيز فعالية الاندماج في الاقتصاد العالمي. فقد أظهرت التحليلات أن تبسيط الإجراءات الجمركية وتحديث المنظومة التنظيمية ساهم بشكل مباشر في تقليص التكاليف الإدارية والوقت المستغرق في عمليات الاستيراد والتصدير، مما انعكس إيجاباً على تحسين مناخ الأعمال وزيادة جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي المباشر. كما بينت النتائج أن هذه الإصلاحات أدت إلى ارتفاع حجم المبادلات التجارية الخارجية وتنويع الشركاء التجاريين، وهو ما ساعد في دعم الاستقرار النسبي لمصادر الدخل الوطني. ومن جهة أخرى، ساهمت السياسة الجمركية الحديثة في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية من خلال تحسين آليات الرقابة وتقليل الممارسات غير المشروعة. ومع ذلك، فقد كشفت الدراسة عن وجود تحديات مرتبطة بضعف البنية التحتية الرقمية وعدم اكتمال رقمنة الإدارة الجمركية، إضافة إلى الحاجة إلى تحسين التنسيق بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين. كما أشارت النتائج إلى أن فعالية هذه الإصلاحات ما تزال تتأثر بعوائق بيروقراطية وبطء في التنفيذ على المستوى الميداني. وبناءً على ذلك، فإن تعزيز هذا المسار الإصلاحي يتطلب مواصلة تحديث النظام الجمركي وتكثيف برامج التحول الرقمي بما يضمن رفع الكفاءة والشفافية. كما أن دعم التكامل الإقليمي والانفتاح المدروس على الأسواق الدولية يعدان عنصرين أساسيين لتعظيم أثر هذه الإصلاحات على النمو الاقتصادي. وفي الأخير، يمكن القول إن الإصلاحات الجمركية تمثل رافعة استراتيجية للتنمية الاقتصادية في الجزائر إذا ما تم استكمالها بسياسات داعمة وفعالة.

نتائج الدراسة:

- ساهمت الإصلاحات الجمركية في تحسين مناخ الأعمال وزيادة جاذبية الاستثمار الأجنبي .
- أدت إلى تقليص الإجراءات الإدارية وتسهيل حركة التجارة الخارجية .
- ساعدت في زيادة حجم المبادلات التجارية وتنويع الشركاء الاقتصاديين .
- عززت القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية .
- ما تزال هناك تحديات مرتبطة برقمنة الإدارة الجمركية وضعف البنية التحتية .
- استمرار وجود بعض العراقيل البيروقراطية التي تحد من الفعالية الكاملة للإصلاحات .

آفاق الدراسة:

- إجراء دراسات مقارنة بين الجزائر ودول نامية أخرى في مجال الإصلاحات الجمركية .
- تحليل أثر الإصلاحات الجمركية على قطاعات اقتصادية محددة (الصناعة، الفلاحة، الخدمات) .
- دراسة دور الرقمنة في تحسين أداء الإدارة الجمركية مستقبلاً .
- تقييم أثر التكامل الإقليمي (مثل اتفاقيات التجارة الحرة) على فعالية الإصلاحات .
- بحث العلاقة بين الإصلاحات الجمركية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أعمق.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1-القرآن الكريم

2-النصوص القانونية والتشريعية

1. المرسوم التنفيذي رقم 21/65 المؤرخ في 1965/01/16 المتضمن إنشاء المديرية الوطنية للجمارك .

2. المرسوم التنفيذي رقم 290/97 المؤرخ في 1997/07/22 والمتضمن تأسيس لجان التنسيق والفرق المختلفة للرقابة بين مصالح الضرائب والجمارك وتنظيمها .

3. المرسوم التنفيذي رقم 90-17 المؤرخ في 20 فبراير 2017 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك وصلاحياتها .

4. القانون رقم 07/79 المؤرخ في 1979/07/21 والمتعلق بقانون الجمارك .

5. القانون رقم 10/98 المؤرخ في 08/22 والمتضمن قانون الجمارك .

6. القانون رقم 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002 المتضمن قانون المالية لسنة 2003 .

7. المواد من 319 إلى 326 من قانون الجمارك رقم 07/79 .

8. المادة 28 من قانون الجمارك الجزائري .

9. المادة 29 من قانون الجمارك الجزائري .

10. المادة 29 «ج» بموجب المادة 73 من القانون رقم 02-11 .

11. قرار 21 سبتمبر 1962 المتضمن إنشاء مصلحة الجمارك .

3-الكتب

1. روجية دهيم، مدخل إلى الاقتصاد، دار منشورات عيوات، بيروت .

2. شوقي رامز شعبان، إدارة الجمارك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1994 .

3. القريشي مدحت، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007 .

4. محمد خليفي، تهريب البضائع والتدابير الجمركية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1997 .

5. محمد مدحت مصطفى &سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999 .

6. محمود حسن حسني، التنمية الاقتصادية السعودية، دار المريخ للنشر، 2006 .

4-الرسائل الجامعية والأطروحات

- كربوش حسينة، إستراتيجية إدارة الجمارك الجزائرية في محاربة ظاهرة الغش في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2023-2024 .
- محمد رحماني، الرقابة الجمركية على الامتيازات الجبائية، مذكرة تخرج، المدرسة الوطنية للإدارة، 2003-2004 .
- عامر سومية، مذكرة ماستر، تخصص القانون الاقتصادي، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، 2015-2016 .
- شهات وهيبة، النمو الاقتصادي في الجزائر: المحددات والآفاق(1990-2019) ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021-2022 .

- بشاري سلمى، الإصلاحات الجمركية الجزائرية ودورها في تفعيل التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2013–2024 .

5–المجلات والدوريات والتقارير

- مجلة الجمارك، المديرية العامة للجمارك، 2011 .
- السياسة الجمركية في اقتصاد السوق، مجلة محلية وهران، 1995–1996 .
- حصيلة عصرنة الجمارك (2007–2010)، المديرية العامة للجمارك الجزائر، 2012 .

6–المراجع الإلكترونية والمؤسسات

1. Bureau of Economic Analysis (BEA)، وزارة التجارة الأمريكية .
2. Council of Economic Advisers (CEA)، الولايات المتحدة الأمريكية .
3. Index of Sustainable Economic Welfare (ISEW).
4. معامل جيني – (Gini Coefficient) مراجع اقتصادية عامة .

7–مراجع باللغة الإنجليزية:

1. Jhingan, M., The Economics of Development and Planning, Vinda Publication (P) LTD, 1999.
2. Samuelson & Nordhaus, Macroeconomics, 2009.
3. Blanchard, O., & Johnson, D., Macroeconomics: Global and Southern African Perspectives, Pearson, 2014.
4. Agrawal, A., & Lal, K., Economics of Development and Planning, Vikas Publishing House, 1993.
5. Reid, G., Classical Economic Growth: An Analysis in the Tradition of Adam Smith, Oxford University Press, 1989.
6. Cheol-Soo, P., The Theory of Economic Growth: A “Classical” Perspective, Science & Society, 2006.

7. Anaman, K., Determinants of Economic Growth in Brunei Darussalam, Journal of Asian Economics, 2004.
8. Jean Claude Berr & Henri Trémeau, Le droit douanier, Éditions Economica, Paris, 1988.
9. Jean Claude Berr & Henri Trémeau, Droit douanier, Éditions Economica, Paris, 1998.
10. Modalités de l'audit préalable des Opérateurs Économiques Agréés, Direction des Contrôles A Posteriori, DGD, 2012.
11. Kuznets, 1972.
12. Samuelson & Nordhaus, 2009.
13. Blanchard & Johnson, 2014.
14. J. Claude Berr & H. Trémeau